(١)

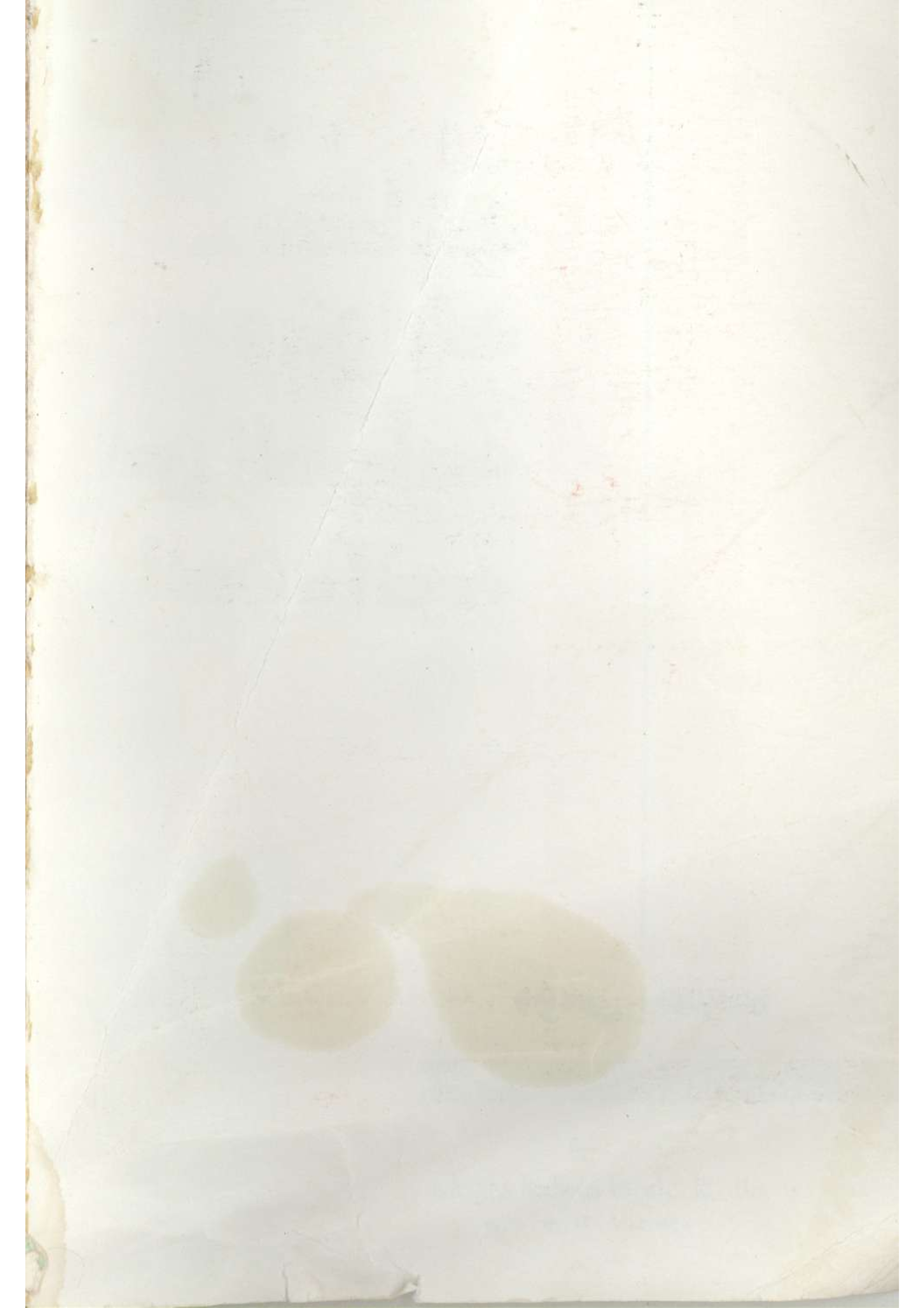
مشاهد وشواهد في السياسة السودانية

موسى يعقوب

الناشر

الشركة العالمية لخدمات الاعلام

ص . ب ١٠٦١ الخرطوم



مشاهد وشواهد في السياسة السودانية

موسى يعقوب

الناشر





إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

مقدمة المؤلف

المادة التى يتكون منها نسيج هذا الكتاب هى بعض ماسبق لى معالجته ونشره على القراء صباح كل سبت فى صحيفة (الرايه) السودانية تحت عنوان (المشهد السياسى) ثم هى من بعد تندرج تحت باب التحليل والتعليق على الأحداث والمجريات السياسية فى السودان فى عهد ديمقراطيته الثالثة .

وقد سجل (المشهد السياسى) ورصد عبر مايقارب الثلاث سنوات أبرز ماكان يدور على المسرح السياسى أو يتصل به ، متخذا من ذلك كله مادة للمداخلة الصحفية التى تعطى الأحداث بعدها ومغزاها فى سياقها السياسى الموضوعى . ومن هنا كان اهتمام الكثيرين بتلك المادة الأسبوعية ورغبتهم فى أن نعمل على جمعها فى مغلف أو مغلفات تضم شتاتها بوجه يسمح بالرجوع اليها ومطالعتها مجتمعه بعد أن وقفوا عليها منجمة . وذلك ماقامت به ولاتزال تقوم به الشركة العالمية لخدمات الاعلام وفق ترتيب خاص .

وللحقيقة فان (المشهد السياسى) وان جاء فى مقالات تعالج مواقف سياسية بعينها وفى اظارها الزمانى والمكانى الا أن تلك المقالات وقد ضمتها دفتا كتاب لم تخرج عن كونها بحثا أو درسا فى موضوع واحد وهو السياسة السودانية المعاصرة عبر مسيرة تضرب فى دروب متعرجة . وذلك من خلال تتبع مسار العلاقات الحزبية وشئون الحكم وهمومه ومقولات الساسة وحركتهم على مسرح السياسة .

الكرمك : ذيول الحدث .. وانعكاساته السياسية

لم تكن «الكرمك» حدثا عسكريا له انعكاساته الايجابية على عملية السلام فحسب ، وإنما كانت حدثا ذا معنى خاص تأثرت به الساحة السياسية سلبا أو ايجابا ، ومن أكثر الأطراف تأثرا على المدى السلبى كان الحزب الشيوعى السودانى لا ريب .. فى حين كان الحزب الاتحادى الديمقراطى من اكثر المستفيدين من ملابسات الحدث الايجابية على وجه الاجمال .

فالحزب الشيوعى السودانى كان طيلة الأسابيع الماضية «يتنفس» ملابسات الكرمك السالبة «ويسعل» قصة المهندس صالح الخير ومجموعته . إذ كم اجتهدت صحيفة الحزب واجتهد اصدقاؤه هنا وهناك لازاحة المؤشر عن محطة الدمازين الى أية محطة اخرى ، .. ولو كانت تلك المحطة هى محطة «وثائق المخابرات البريطانية» عن الحزب الشيوعى السودانى ..!

وقد أبدت آلة الحزب الكثير من التخبط واظهار القلق والجزع - راجع الميدان ومقابلة الاستاذ نقد لرئيس الوزراء - لأن حدث مجموعة الدمازين كان حدثا فوق العادة .. ثم اردفته الظروف السيئة بحدث «حشود» والدكتور عشارى وقبله بطبيعة الحال تراكمات تعامل اجهزة الحزب وصحافته مع متغير قرنق منذ احداث «القردود» .. وانتهاءا بأحداث «الكرمك» والتى ادت فى النهاية الى ان

الراية ١٩٨٨/١/٢

يعتمر الحزب طاقية وعمامة «الطابور الخامس» بحسب ما يجرى فى أوساط الرأى العام .

وإجمالا فقد كان حدث احتلال الكرمك وتحريرها ، هو الحدث الأكثر بشاعة وقتامة فى مفكرة الحزب الشيوعى الخاصة عبر العام ١٩٨٧م .. ذلك انه كان اكبر من فقدان الحزب للانتخابات العامة فى ١٩٨٦م .. ثم لانتخابات الكثير من النقابات والفعاليات الطالبية فيما بعد .. أو أية مناسبات أو احداث اخرى غير سعيدة قد تأتى .

* * * * *

وحادث الكرمك «الاحتلال والتحرير» وان كانت انعكاساته على الحزب الشيوعى من نوع خاص وأكثر دلالة ، الا انه ترك انعكاسات جمة فى الساحة الداخلية والخارجية بعضها ايجابى وبعضها سلبى . وفى الساحة الداخلية ، فقد كسب الأخوة أحمد ومحمد عثمان الميرغنى كثيرا جدا من الحدث ، ذلك ان الأول قاد قضية دعم القوات المسلحة داخليا ، وقادها الآخر خارجيا .. فتحقق على يديهما الكثير بفضل المبادرة أكثر من أى شىء آخر .. وزار الأول الدمازين قبل التحرر .. وزارها الآخر بعده وكان لكلا الزيارتين وقعهما الحسن الذى دفع بهما الى دائرة الضوء فى المسرح السياسى .. وان كان السيد على عثمان زعيم المعارضة والكثير من فعاليات الجبهة البرلمانية قد زاروا المنطقة ورابطوا فيها .. على مستوى العمق وكان لتلك الزيارة اثرها ومردودها العميق كذلك ،

الا ان زيارة على عثمان كانت متوقعة من حــزب معارض كالجبهة الاسلامية ومن رجل كعلى عثمان عاش السياسة والمواجهات منذ ان كان رئيسا لاتحاد الطلاب فى الخرطوم الثانوية .. ثم رئيسا لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم فى سنوات مايو الساخنة .

ان الجديد على كل حال هو ظهور «المراغنة» بهذا الحجم وهذا الدور فى زمن كانت فيه الأضواء تنسحب وتتراجع من شركائهما فى السلطة نتيجة مواقف كانت غير مدروسة وغير موفقة فى ذات الوقت . وهو الأمر الذى يحاول السيد الصادق الآن تلافيه ، أو انقاذ ما يمكن انقاذه .

وفى هذا السياق فان المرء يتوقع ان يكون لظهور «المراغنة» بعض الانعكاسات والدلالات المحسوبة التى لا بد منها :

- داخل بيت الميرغنى اولا .
- وداخل الحزب الاتحادى الديمقراطى والفصائل الاتحادية ثانيا .
- ثم على السياسة السودانية فى مستواها القومى ثالثا واخيرا .

والدلالة الأولى داخل بيت الميرغنى هى ان السيد محمد عثمان قد ذاق لأول مرة طعم الأضواء ومباشرة السياسة فى أعلى مستوياتها .. فأبرز بذلك للمراقبين - وبقدر ما - حقيقة انه جدير وقمين بدور أكبر .. ولم يخف حقيقة انه يتطلع لذلك الدور الأكبر ..!

ذلك يعنى ان بيت الميرغنى لا بد له من إعادة نظر أو تقويم وترتيب للوظائف والمسئوليات العامة داخله .. سيما وان السيد أحمد كان فى المبتدأ مسئول الدائرة الاقتصادية ، ثمّ حل ضيفا على السياسة فيما بعد ، علما بأن الأسرة سبق لها ان قدمته ابان الحقبة المايوية لمنصب سياسى رفيع بمعايير ذلك الوقت وظروفه ، وما يضاف لتلك الحقيقة حقيقة اخرى هى ان السيد احمد الميرغنى برغم تربعه على قمة السلطة الدستورية فى البلاد برسم رئيس دولة ، الا انه فى بروتوكول السياسة داخل حزبه - فيما يبدو للمراقب - هو عضو شرف أو رئيس فخرى على أعلى تقدير . فشقيقه السيد محمد عثمان ظل أمام الرأى العام يجمع بين السياسة والقداسة - أو قل السجادة .

ولكن مشروع ترتيب وتقويم الوظائف داخل بيت الميرغنى ليس من السلاسة والمرونة بحيث يمر هكذا . ذلك ان السيد أحمد، ومهما يكن من أمر ، ذاق هو الآخر من عالم الصور والألوان ومباشرة السياسة فى أروقتها العالية ما يجعله يتطلع لأن يمكث ويتربع على دستها أطول مدة ممكنة . ولعله قد بدأ يستعد لذلك منذ ان صار له لقاء دورى مع قيادات حزبه وهيئته البرلمانية ، ومنذ أن أخذ يضطلع بدور الشخصية الأكثر قومية ومباشرة للهموم الكبيرة فى مجلس رأس الدولة . وعلى كل فان لمؤتمر الحزب القادم الدور الحاسم والحاكم فى إعادة ترتيب وتقويم الوظائف داخل الأسرة .. وداخل الفصائل الاتحادية نفسها بطبيعة الحال .

ويقودنا ذلك منطقيا الى الانعكاسات المتوقعة لدور المراغنة داخل حزبهم والفصائل الاتحادية بصفة عامة ، فليس من شك ان اسرة الميرغنى كانت طيلة فترة ما بعد الانتفاضة تجد من ينازعها أو «يشاغبها» فى أمر الريادة والقيادة فى صفوف الاتحاديين . وهو أمر كان معلوما للجميع والى ما قبل التحرك الأخير - وقد كان ذلك هو السبب المباشر فى تأخير مؤتمر الحزب الذى دخل عامه الرابع .

إذن : ما هو الجديد فى الموضوع الذى يطرح السيد محمد عثمان زعيما للحزب بهذه القوة لأول مرة منذ غياب الأزهرى ..؟ وللاجابة على ذلك نقول :

● أولا : ان الاتحاديين ومن خلال عقدة البحث عن «رامبو» المعروفة ، كانوا بحاجة الى من يشعرهم بأنهم حزب رائد وقائد كما كان شأنهم فى سنوات الاستقلال وما بعدها - وقد لوح لهم السيد محمد عثمان الآن بذلك الدور من خلال جولتيه الخارجية والداخلية .

● ثانيا : كان الاتحاديون يتشككون على الدوام فى اضطلاع زعيمهم بدور يذكر أمام زعيم حزب الأمة . وها هو الآن وقد عاد من جولات خارجية ناجحة ، أصبح يتحدث بلهجة يغلب عليها طابع الندية والتمرد . وأبرز علامات ذلك أن السيد محمد عثمان الميرغنى فى مؤتمره الصحفى الذى عقده على اثر عودته من الخارج ، شجب «محادثات لندن» بين مساعد وزير الدفاع والمتمردين ونفض يده منها .

● ثالثا : كان الاتحاديون يأخذون على آل الميرغنى انهم «ممنوعون من الصرف» .. والسياسة أخذ وعطاء فى حدها الأدنى .. وعطاء دون أخذ فى حدها الأعلى والمطلق .. ويبدو الآن ان آل الميرغنى قد فطنوا لذلك ، فاصبحنا نسمع عن التبرعات والمساهمات الشخصية قبل الحزبية ..

● رابعا : وربما الأهم ، ان الأسرة الاتحادية ليس أمامها الآن زعيم يمكن ان يلتف حوله الناس بالقدر الذى يتوفر لآل الميرغنى - وذلك علاوة على ان العشائر وبيوت المال داخل البيت الاتحادى والتى درجت على ان تراقب وترصد الموقف ليقع خيارها فى نهاية المطاف على الحصان الرابح ، قد ظهر لها جليا ، أمام تمزق الفصائل الاتحادية ، ان آل الميرغنى هم الحصان الرابح .. ومن ثم فهم الآن يتحركون باتجاههم .

وأما الانعكاس الثالث ، والذى ربما يهم المراقب السياسى أكثر فهو حقيقة ان آل الميرغنى يطرحون انفسهم الآن - بظنهم وبظن مشايعيهم - ليس على المستوى الحزبى ، وانما على المستوى القومى فى السياسة السودانية . وهذا يعنى ان المبادرة والمبادأة منذ الآن فصاعدا سوف لا تكون فى يد السيد الصادق المهدى وحزبه حكرا عليهما برغم ما يمكن ان يقال فى هذه الناحية . فصحيح ان السيد محمد عثمان وشقيقه السيد أحمد الميرغنى ليسا فى حنكة وقدرة السيد الصادق المهدى لما له من سابق خبرة وتعاط بالأمور ، ولكن

حفيدى الميرغنى اهتبلا بحذق فرصة غياب شريكهما إبان «محنة الكرمك» فملآ الساحة المحلية والخارجية بتوفيق كبير .. وسجلا اصابة «نظيفة» فى مرمى آل المهدى وحزبهم .. حزب الأمة القومى الجديد ..

ومن ثم فليس سهلا بعد الآن على زعيم حزب الأمة أن يتجاوز آل الميرغنى أو يعيدهم الى الظل مرة اخرى - عندما كانوا وبحق الشريك الغائب . فالسيد محمد عثمان قد أخذ يقترب وبقدر كبير من خطته فى إعادة طرح نفسه كشريك كامل وزعيم قومى منذ ان جلس الى جوار السيد رئيس الوزراء فى اللقاءات المغلقة بين رئيس وزراء مصر ورئيس الوزراء السودانى ابان زيارة الأول الأخيرة للبلاد ، ومنذ ان أخذ يضطلع بمهام سياسية ودبلوماسية كبيرة لحساب مجلس رأس الدولة مرة .. ولحسابه الحزبى والخاص مرة اخرى . ثم اصبح مؤخرا جدا يتلقى تقارير رسمية وتنفيذية مثلما حدث منذ أيام عندما قدم له السيد محافظ مشروع الجزيرة أو رئيس مجلس الادارة تقريرا عن المشروع .

والحال هكذا ، فانه غني عن القول انه مثلما قلنا ان ثمة مؤشرا لاعادة «تقويم وترتيب» الوظائف والمسئوليات العامة داخل الأسرة الميرغنية نفسها ، فمن باب أولى ان تخضع علاقات الحزب الاتحادى الديمقراطى وارتباطاته مع الأحزاب الاخرى - ولا سيما الحزب الشريك فى السلطة - لشيء من المراجعة والتقديم والتأخير

فى سياق الوقائع والحقائق التى برزت على الواقع السياسى .

وان صيغة «لقاء السيدين» .. التى توحى بأنها صيغة استشارية وتفاكرية لم تعد الصيغة المثلى والأكثر ملاءمة ومناسبة لاستيعاب طموحات وتطلعات ودور زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى ومرشد الختمية فى طورها الأخير ، ذلك ان الرجل قد اخذ يتعاطى بمهام دبلوماسية وسياسية وتنفيذية لها مردودها الايجابى ، الذى ربما قاد الى حساسيات فى غياب المرشد والدليل الذى يقنن لذلك التحرك ويؤطره ضمن العلاقة بين الأجهزة .

فاذا ما علمنا بأن الحركة - مجرد الحركة - تحدث الفعل ، والفعل يقابله رد الفعل ، فان «حركة» السيد محمد عثمان و«سكون» السيد الصادق يتكاملان ويتناغمان عكسا لا طردا . وليس من شك ان التكامل العكسى فى حضور الاحساس المتعاظم بالدور والمسئولية ينبثق عنه الشعور بالتناقض الذى يؤدى الى الفجوة .

وحتى لا يبدو هذا الحديث تنجيما أو بناءا معلقا فى الهواء ، فاننا نقول بعض ما يسنده من شواهد ، ومنها :

●● أولا : ان السيد محمد عثمان عندما سافر وقال وسمع ، عاد وفى ذهنه بعض الصور والرؤى الجديدة فى المعادلة السياسية إجمالا ، وفى الدور السياسى لحزبه بخاصة ، وفى اطار ذلك الذى سمع - وليس سرا انه قد أسر لبعض خاصته بشىء من انطباعاته

الذاتية تلك والتى تصب فى حقيقة ان عينه قد انفتحت على شىء جديد .

● ● ثانيا : كانت مفاتيح السياسة الداخلية والخارجية فى السابق وحتى العملية الاعلامية المحلية بيد السيد الصادق وحزبه ولكن الذى يكتفى بتحريك مؤشر الراديو ومهماز التلفاز هذه الأيام يجد ان ثمة توازنا ، بل رجحانا لمصلحة طرف غير الطرف المعروف .

● ● ثالثا : ان الحديث عن الحكومة القومية أو أية مبادرة بشأن الحكم كان يأتى دائما من جانب حزب الأمة واطاراته القيادية . إلا انه هذه المرة ، وخلافا لما نشر فى الصحف ، قد أخذ يتحرك من نواح اخرى وفى ظل حسابات حزبية وواقعية - لا تخلو من منطق ووجاهة - وان كانت الجبهة الاسلامية القومية لا تزال تعد ذلك فى اطار المناورات السياسية وابراز العضلات .

● ● رابعا : وفضلا عن ذلك فان الذى يطالع ويرصد ويتابع يجد ان ثمة حوارا وجدلا صامتا يدور بين اطراف السلطة اكثر مما درج عليه الحال فى الماضى .. من اجتماعات معلنة تعقبها تصريحات وإفادات معلنة هى الأخرى .

ومحصلة ذلك كله ان تضارب المصالح وخطوط التوجه فيما يتعلق بالهموم الداخلية والخارجية بين طرفى السلطة قد اصبح واضحا شيئا ما .. ولا بد ان الذى حرك ذلك أكثر هو أحداث الكرمك كما سبق ان قلنا .. فقد دلت التجربة .. ودل مسار التاريخ على انه

بعد الأحداث الكبيرة كثيرا ما تبرز التحولات الكبيرة .. ولعلها هذه المرة - وان كانت صغيرة ومحسوبة - من نصيب الحزب الاتحادى الديمقراطى .. ومن نصيب السادة المراغنة ..!

وتأسيسا عليه ، فان العام ١٩٨٨م الذى أطل فجره أمس ربما شهد حضورا مكثفا للحزب الاتحادى الديمقراطى فى السلطة وفى الساحة السياسية على حد سواء .. خلافا لما يتوقعه المرء من تصاعد فى خط الانكماش والانكفاء فى مسار الحزب الشيوعى السودانى ومستقبله كأداة ومنبر للعمل السياسى . ذلك ان سلبيات «الكرمك» قد كانت كلها من نصيب الشيوعيين فى هذا العام الذى يبدو «كبيسا» بالنسبة لهم .. فيما بدا أن حزب الأمة القومى الجديد نفسه سيناله كفل من ذلك .. والله أعلم .

★ ★ ★

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

على أعتاب المؤتمر الثانى للجبهة الاسلامية القومية

الملامح البارزة وعلامات الطريق

فى مسيرة الجبهة الاسلامية[1]

لقد سبق لى ان تأملت وأعدت التفكير والملاحظة فى كل احزابنا الكبيرة، اذ كانت لى تأملات فى الحركة الاتحادية واخرى فى حزب الأمة القومى وثالثة فى قبائل اليسار السودانى اجمالا .. بيد انى لم أخص الجبهة الاسلامية بشىء من ذلك بالرغم من انى قد تناولتها فى سياق أحداث ومشاوير سياسية كانت طرفا فيها وبالقدر الذى يتطلبه الموقف .

ومنذ مدة ليست بالقصيرة ظلت ترد الى اسئلة وطلبات للحديث الخاص المفصل عن الجبهة الاسلامية أسوة بالآخرين . كما ظلت ترننى وتلاحقنى بين الحين والآخر اسئلة عن ظاهرة الاتجاه الاسلامى فى الجامعات حيث انه قد وضع يده بالكامل على الحركة الطلابية فى كل الجامعات والمعاهد العليا تقريبا .. وفى مواجهة كل القوى السياسية فى البلاد على اختلاف توجهاتها ومشاربها وهى فى حالة تحالف ضده .

الحديث عن الجبهة اذن ، أمر مطلوب ولا بد منه . ولعلى لا أبالغ ان قلت ان الجبهة الاسلامية هى الآن محل اهتمام السلطة

(1) الراية ١٤/١/١٩٨٨

والمجتمع .. والصحافة والسياسة .. وخبراء الاستراتيجية فى الداخل والخارج .

وأن كان لذلك الاهتمام من باعث أو سبب فى تلك الدوائر كلها فهو ان الجبهة قد اضحت نموذجا للاسلام السياسى الجماهيرى الذى يسعى الى الوصول للسلطة من خلال العملية الديمقراطية ووفق قوانينها واطرها وهياكلها القائمة ليعطى الحكم مضمونا يملأ الفراغ الراهن .

فالذى ينظر الى التيارات الاسلامية فى بلاد الجوار وبلاد اخرى يجد ان السمة الغالبة عليها - بنظر البعض هى انها تيارات احتجاجية واعتراضية حينا .. وصدامية حينا آخر .. فضلا عن انها صفوية ونخبوية لم تتح لها فرصة بلورة نفسها فى وعاء جماهيرى كما هو الأمر فى حالة الجبهة الاسلامية القومية .

واذا ما أستثنينا الثورة الاسلامية فى ايران وهى نهج وطرح مغاير تماما لما تعبر عنه الجبهة وتنشده فان الجبهة الاسلامية القومية فى السودان هى البعد الآخر أو التصور الجديد لعملية التمازج والتفاعل الايجابى بين الدين والدولة، والدين والمجتمع، والدين والعلاقات الدولية ، والدين والتنوع الثقافى والعرقى والعقدى فى المجتمع الواحد .

ذلك فى الجملة هو مبعث الاهتمام بالجبهة فيما وراء الحدود وأما داخل الحدود فان الاهتمام بها مبعثه ما يلى :

أولا : بما أن الجبهة هى القوة السياسية الكبرى الوحيدة خارج السلطة الآن ، فان ذلك يعنى فى حساب المراقبين انها البديل المحتمل للتركيبة الحاكمة الحالية فى ظل النظام الديمقراطى .. اذا ما فشلت فى الاستمرار .

ولا شك ان ذلك محل اهتمام الأحزاب الحاكمة مثلما هو محل انزعاج مجموعات اليسار التى تقف على الرصيف .

ثانيا : ان الجبهة بما تسوقه وتطرحه من مبادرات فى التنظيم والتعبئة والحركة السياسية ، تحرج القوى السياسية الاخرى ولا سيما تلك التى تجلس على دست الحكم . فمنذ عام خلا اصدرت الجبهة (ميثاق السودان) ليشكل أول طرح متكامل وجذرى لقضية الحكم والسلطة والتنوع والدين والثروة فى المجتمع . وها هى الآن احزاب الحكومة توقع فيما بينها صيغة تفاهم عرفت بأنها (الميثاق السودانى) !! ويأتى الآن مؤتمر الجبهة العام الثانى الذى قام بعد سلسلة من المؤتمرات القاعدية على المستوى المحلى والاقليمى والفئوى لتصبح به الجبهة الاسلامية القومية الحزب السياسى الأول فى البلاد الذى يعقد مؤتمرين عامين خلال الفترة منذ الانتفاضة فى ابريل ١٩٨٥م .. وحتى يناير ١٩٨٨ - أى ما يقل عن ثلاث سنوات .. وذلك فى الوقت الذى لم تتمكن فيه بعض الأحزاب الحاكمة من اكمال مراسم شرعيتها الديمقراطية . وحتى تلك التى تهيأ لها انعقاد مؤتمر عام - كحزب الأمة القومى الجديد - لم يكن ذلك ليأتى من مؤتمرات

قاعدية .. كما فعلت الجبهة . ولم يكن ليشهد تلك المؤتمرات مثل هذا الحشد من المراقبين والمدعوين الاجانب والمحليين .

ثالثا : بالأمس الأربعاء - أى عشية انعقاد مؤتمر الجبهة العام الثانى اليوم ، كانت «الجبهة النسائية الوطنية» ، رافد الجبهة الاسلامية القومية فى محيط المرأة ، قد ختمت اعمال مؤتمرها القومى الثانى .

وتلك ميزة اضافية تنفرد بها الجبهة الاسلامية عن الأحزاب السياسية فى البلاد . كما تبرز ان المرأة المسلمة فى السودان ذات حضور كثيف وملحوظ فى الممارسة السياسية والديمقراطية .

وقمين بالاشارة هنا ان الجبهة الاسلامية قد أحتكرت تمثيل المرأة داخل البرلمان مثلما انها احتكرت تمثيل المثقفين فيه .

رابعا : ان شخصية زعيم الجبهة الاسلامية القومية ، الدكتور الترابى ، ذات الجاذبية والألق فى السياسة السودانية ، تجعل من الجبهة وعاءاً معتبرا ومقدرا فى نظر المراقبين والرسميين من رجال السياسة والدبلوماسية والاعلام الأجنبى . فبالرغم من ضرورة السلطة لجذب الاهتمام والاعتبار ، الا ان غيابها عن الجبهة لم يحجب الدكتور الترابى من دائرة الضوء والاهتمام عند الأجهزة والجهات الاجنبية - فما دخلت تلك الأجهزة البلاد من البوابة الرسمية ، الا والتمست مقابلة زعيم الجبهة الاسلامية لتكتمل لديها الصورة .

خامسا : ثم تأتى حقيقة ان الجبهة يقودها داخل البرلمان شاب فى الاربعين من عمره - هو الاستاذ على عثمان محمد طه زعيم المعارضة - اضافة بارزة اخرى للجبهة . حيث ان ذلك يعنى ان رصيدها من الخبرات فى بنك المستقبل كبير جدا بالمقارنة مع الآخرين .. فضلا عن انه اشارة الى عناق الاجيال وتكاملها وتداخلها فى سلام فى أوعية العمل الاسلامى الذى تقوده الجبهة الاسلامية القومية .

سادسا : وملمح آخر بارز هو ان الجبهة قد كسرت عمليا تقليدا تاريخيا سالبا يقول بأن السياسة فى شمال السودان (شمالية) يقودها شماليون وفى جنوبه (جنوبية) يقودها جنوبيون . وذلك بأن تأسست وقامت منذ يومها الأول وفى نسيجها واحشائها شماليون وجنوبيون كتفا بكتف

وقد يجوز التذكير هنا بأن السيدين على تميم فرتاك وأحمد الرضى جابر - وكلاهما من ابناء الجنوب وقيادته السياسية والاجتماعية - قد دخلا الجمعية التأسيسية عن دوائر الخريجين ومن باب الجبهة الاسلامية القومية حيث ان الرجلين يحتلان مع آخرين مناصب ومراكز سياسية وقيادية بارزة فى الجبهة .

ان هذه الاسباب مضافة الى ما سبق ان اوردناه فى صدر هذه المداخلة السريعة تجعل من الجبهة الاسلامية القومية ظاهرة جديرة بالاهتمام والنظر فى العمل الجماهيرى - ولا سيما الاسلامى منه .

ذلك انها فيما يبدو للمراقب تلتزم نهجا ومسلكية جادة فى التعاطى بالعمل العام .

وتأسيسا على ذلك فاننا سنقف فى «المشهد السياسى» الاسبوع القادم باذن الله عند بعض الملامح وعلامات الطريق البارزة فى مسيرة ومسار الجبهة الاسلامية وموقعها على خارطة العمل السياسى .. وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمرها العام الثانى اليوم .

★ ★ ★

الملامح وعلامات الطريق

فى مسيرة الجبهة الاسلامية(٢)

لقد ذكرت امس الأول فى هذه الصحيفة تقدمة لهذا الموضوع ان الجبهة الاسلامية القومية كفكر وممارسة وتنظيم وعلاقات ووعاء للعمل الاسلامى الجماهيرى تستحق ان يقف عندها من يهتم بدراسة البُنى والنظم السياسية فيعمل فيها مبضع التشريح والتحليل بحسبانها مفردة من المفردات الهامة فى السياسة السودانية من جهة وفى العمل الاسلامى الذى له اصداء وانعكاسات على الحركات والتيارات النظيرة من جهة اخرى. فالحضور الكثيف للأحزاب والحركات السياسية والاجهزة الاعلامية الاجنبية والمحلية فى مؤتمر الجبهة العام الثانى الذى سينفض اليوم اشارة صريحة الى ذلك الصدى والأثر وابتداء نقول :

أولا : ان أول ما يشد الانتباه فى الجبهة الاسلامية هو انها تختلف من حيث النسيج الفكرى والبنية التنظيمية عن احزابنا التقليدية [الأمة والاتحادى] ذلك انها ونتيجة للحضور الكثيف للمثقفين فيها قد اكتسبت خبرات وبعدا فكريا وتنظيميا لم يتيسر لتلك الأحزاب كما أشار لذلك كاتب «الواشنطون بوست» فى تقريره السياسى الذى نشره منذ اسابيع ونقلته مترجما احدى الصحف المحلية المستقلة .

فالحزبان الكبيران يتبنى كلاهما طرحا غير ان ذلك الطرح ليس من الوضوح والتحديد بحيث يكون حاكما موجها لكل ما سواه

من حركة هذين الحزبين فى مجال السياسة والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الحزبية - كما هو الأمر بالنسبة للجبهة .

ثانيا : ولعل ما يجذب الانتباه اكثر هو ان الجبهة تختلف بذات المقدار والكيف عن أحزاب البلاد العقائدية الاخرى فى انها ذات بعد جماهيرى ملحوظ فحزب البعث العربى الاشتراكى والحزب الناصرى الاشتراكى والى حد كبير الحزب الشيوعى السودانى كلها احزاب صفوة لا تستطيع ان تقفز فوق حقيقة انها منتديات خاصة ومغلقة فى واجهتها ما ينبه الى انها «للاعضاء فقط ..!» .

وقد أكدت ذلك وأمنت عليه الانتخابات العامة الأخيرة حيث لم يسجل أى من تلك الأحزاب كسبا يذكر .

والمحصلة اذن ان للجبهة الاسلامية القومية من خصائص الأحزاب التقليدية وملامحها البارزة شعبيتها وبعدها الجماهيرى ، ولها من خصائص وسمات الأحزاب العقائدية بعدها التنظيمى والفكرى الذى يكسبها الفاعلية ووضوح الرؤيا .

.. وذلك ما لم يتيسر مجتمعا وفى وقت واحد لأى من الأحزاب السياسية القائمة الآن فى الواقع السودانى - بما فى ذلك الجماعات والتجماعات والجيوب ذات الصبغة الدينية .

والأمر الثالث الذى تجدر الاشارة اليه فى شىء من التركيز هو ان الجبهة وخلافا للأحزاب التقليدية جعلت عضويتها ومنذ البداية

تلتقى حول اهداف وبرامج ومشاريع سياسية معلومة وليس حول ولاءات أو زعامات ورموز حزبية . ومن هنا ، فان الجبهة قد سلمت من علل التعدد والاجنحة والأروقة ومراكز القوى جهوية كانت او اسرية أو مذهبية وهو الأمر الذى يجد من الأحزاب التقليدية [شمالية أو جنوبية] مرتعا خصبا .

وقد يذكر الناس هنا ان الجبهة هى الحزب الجماهيرى الوحيد الذى لم يكن له تعدد فى المرشحين ابان الانتخابات العامة بل ان توزيع مرشحى الجبهة فى اللحظات الأخيرة على كل دوائر العاصمة القومية كان خرقا واختراقا لكل المعايير والمقاييس الحزبية والمحلية الاخرى . اذ ما من مرشح تم ترشيحه فى منطقة عصبية قبلية أو سكنية أو حزبية ، فعلى عثمان محمد طه الذى درج على ان يتخذ له من منطقة الخرطوم شرق موقعا انتخابيا ، حيث مثل الناخبين هناك اكثر من مرة رشح فى جنوب الخرطوم . وعبدالجليل الكارورى الذى كان يعد من الزعامات المحلية لمنطقة جنوب الخرطوم نقل الى منطقة الخرطوم غرب .. وهكذا تتعدد الشواهد حتى تشمل عثمان خالد وبدرالدين طه وأحمد عبدالرحمن وحسن الترابى الأمين العام نفسه وقد فاز أولئك جميعا فى دوائرهم عدا الأخير .. حيث تجمعت واجتمعت عليه الأحزاب فى أول بادرة من نوعها فى السياسة السودانية .. وربمافى التجربة الديمقراطية اجمالا .

وان فوز مهدى ابراهيم فى دائرة الختمية التقليدية العريقة فى الخرطوم بحرى حيث قصبة ولاء السادة المراغنة ومن غير سابق صلة بالمنطقة دليل آخر على ان البعد الاسلامى فى جماهيرية الجبهة يطغى على أى معيار آخر - فالعقد الانتخابى بين الجبهة وجماهيرها كان جملة من المبادىء والموجهات العامة .

وما يقال عن جماهير الجبهة وقاعدتها يقال لا ريب عن نمط واسلوب ونظام القيادة فيها ومن يراقب ويرصد الحراك داخل قيادة الجبهة يجد انها قد سلمت وعوفيت من [حدوتة] القيادة التاريخية او الزعامات والرموز اجمالاً . ذلك ان عملية تبادل الادوار وانتقالها بين القيادات كانت تتم وتنساب فى مرونة وسلاسة من هذه الشخصية الى تلك ودون ان يصحب ذلك شىء من ردود الفعل السالبة .

ولتجسيد ذلك فى شىء من الشواهد نقول :

● ان ما يمكن ان يكون زعامة برلمانية تاريخية للجبهة هم الاساتذة محمد يوسف محمد وعثمان خالد واحمد عبدالرحمن ، إلا ان ظروفا موضوعية ومن بينها ما أشرنا اليه اسندت دور الزعيم والمنسق لفريق الجبهة الاسلامية البرلمانى للاستاذ على عثمان محمد طه .. ويذكر فى هذا السياق ان السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء عندما رأى الجبهة فى جلسة الاجراءات الأولى بالجمعية التأسيسية تقدم شابا كالاستاذ على عثمان رئيسا للوزراء وزعيما للمعارضة فى مواجهة زعيم حزب الأمة حسب ان الجبهة «تكايد» الرجل الأول فى السياسة

الحزبية التقليدية وتستهزىء به - ولكن سرعان ما كشفت الأيام ان الأمر لم يكن كذلك .

● فى جانب آخر عندما أصبح الدكتور على الحاج رئيسا للمكتب السياسى بدلا عن مكتب الجنوب وأخذ الرجل يلعب دور العمدة وناظر المحطة فى شئون الجبهة السياسية ، حيث أخذت تجرى على لسانه التصريحات والبيانات والافادات الصحفية ، كان بعض المراقبين ورجال الاعلام يحسبون ان انقلابا أو حركة تصحيح قد جرت فى دست الجبهة القيادى ولكن ما أن يعود الأمين العام للمسرح حتى تنقشع مثل تلك الخواطر ..

ان الجديد فى الموضوع اذن ، ان الجبهة الاسلامية القومية نمط مغاير ومختلف تماما عن الأنماط التى تشخص الآن فى المسرح السياسى . ففى الوقت الذى تنشغل فيه الأحزاب كثيرا بعملية توزيع الأدوار وترتيب المهام القيادية داخلها نتيجة بعض الضغوط الأسرية والجهوية والشكلية . نجد ان آخر ما يدرج فى مفكرة الجبهة التنظيمية هو تلك المسألة بعينها .

وقد يذكر القراء ان موقع الأمين العام فى حزب الأمة القومى الجديد قد ثار حوله ما ثار من صراعات حتى اضطر مؤتمر الحزب فى فترة لاحقة الى تشطير الموقع وتفريعه الى خمس قطع أو اربعة هى ما يعرف الآن فى الهياكل التنظيمية لحزب الأمة بأمانات

الحزب .. وذلك ارضاء وتسوية لبعض الأمور الخلافية التى تهب على الحزب من حين لآخر .

كما ان عملية لجان الجمعية التأسيسية الدائمة التى تعثر وتعذر حسمها حتى الآن .. تأتى فى ذلك السياق غير المستحب ودون ادنى شك .

وربما كانت النقطة المركزية فى ذلك كله تتجسد وتتمحور فى ان العاملين فى الجبهة على مستوى القمة والقاعدة ينطلقون من منظور اسلامى يقول بأن «طابور» العمل العام فى المنبر السياسى الاسلامى مثل صف الصلاة الذى تتلاشى فيه وعنده الخصوصيات والحسابات والخصومات والطموحات الخاصة ومن هنا فان أمر الزعامة والقيادة فى الجبهة غيره فى أى حزب سياسى آخر ، يحسمه خيار انه مثل صف الصلاة .

وذلك علاوة على ان السلطة فى الجبهة الاسلامية القومية مشتتة وموزعة على مساحات واطر تجعل من القرار والتمثيل داخلها عملية جماعية اكثر منها أى شىء آخر . وان الذى يطالع «الراية» صحيفة الجبهة الرسمية مثلا يجد ان كل فعاليات الجبهة وشخصياتها العاملة تجد حظها فى المخاطبة والاطلالة على المجتمع وبدرجة تعكس بوضوح روح وحس المؤسسة والفريق . ذلك ان الجبهة لم تؤسس ابتداءا على شىء من الارث أو حقوق الملكية الخاصة – كما الأمر تحديدافى الحزبين الكبيرين – اذ أن آل الميرغنى والمهدى

وخاصتهم يشكلون أصحاب أكبر الحيازات والملكيات المهيمنة فى احزابهم التى تبدو أقرب الى الشركات «القابضة» منها الى الادارة السياسية المفتوحة التى تميل الى مبدأ الملكية العامة أكثر منه الى مبدأ الملكية الخاصة.

وان المراقب العادى يستطيع ان يقف على حقيقة هامة اخرى الا وهى ان ما يقال عن القيادة والجماهير فى الجبهة الاسلامية القومية يمكن ان يقال ببساطة عن جانب التمويل وحرية واستقلالية القرار والحركة فيها، فالجبهة الاسلامية تتحرك فى محيط دول الجوار ودول العالم اجمع من غير ان يكون لأحد فضل عليها . وقد يتجسد ذلك فى الخطاب الضافى فى العلاقات والسياسة الخارجية والداخلية الذى القاه الدكتور الترابى مساء أمس الأول فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجبهة العام الثانى.

والحديث عن التمويل فى الحركة الاسلامية ربما بدأ بمقولة لخصوم الجبهة السياسيين فى السابق مؤداها انهم كانوا يلصقون بها تهمة التمويل السعودى والامريكى بيد انهم منذ الانتفاضة وحتى الآن يقولون بأن تمويل الجبهة يأتى من الفرص التى تتيحها لها البنوك الاسلامية .

وهذه المقولة صدقت أو كذبت تجعل من الجبهة حزبا ذاتى ومحلى التمويل، أى ان تمويلها لا يأتى من خارج الحدود كما تشير

أصابع الاتهام للبعض الآن . ويلحق بذلك اسناد استقلالية القرار وحريته فى الجبهة وهو أمر سلفت الاشارة اليه .

ان تمويل الجبهة على كل حال ، وكما تشير لذلك المناسبات التعبوية الانتخابية الكثيرة فهو تمويل بتقديرنا يأتى فى جله من مساهمات عضوية الجبهة ولا سيما شريحة مغتربيها العريضة ، اضافة الى ان مواردها البشرية اكبر بكثير من مواردها المالية . وقد استطاعت الجبهة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ان تسد فجواتها التمويلية بالطاقة الزاخرة والبذل القاصد الذى تتمتع به عضويتها من الشباب والكوادر الفنية المؤهلة . اذ تقول بعض المصادر ذات الصلة بشئون المال فى الجيبهة ان الجنيه عندهم يوازى عشرة جنيهات عند غيرهم. ففى الوقت الذى يعتمد فيه الآخرون على المال كقوة دافعة ومحركة لدولاب العمل فى احزابهم فان الحافز والدافع فى الجبهة كما تقول تلك المصادر دينى محض .. وهو عين الدافع والوازع الذى عصمها ووقاها من مخاطر التشرزم والتدافع بالكتوف على المواقع والمكاسب .

ولعل تنازل أعضاء الجبهة عن التسهيلات والاعفاءات والميزات التى اعطتها لهم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى فى شكل عربات خاصة بحسبانهم نوابا فى الجمعية التأسيسية للقوات المسلحة السودانية يعد دلالة اخرى على ان الكسب المادى الشخصى يأتى فى اسفل قائمة اهتمامات رجال الجبهة . وذلك ما جعل السيد

الصادق المهدى ، رئيس الوزراء يشيد بهم فى رسالة وجهها للهيئة البرلمانية للجبهة .

وهكذا يخلص المرء من هذا كله لبعض الملامح وعلامات الطريق البارزة فى مسيرة الجبهة الاسلامية القومية وأهمها :

● انها حركة (جماهيرية) وليست صفوية كما الحال فى الأحزاب العقائدية .

● جماهيريتها منضبطة وليست متسيبة كما الشأن فى الأحزاب التقليدية .

● ثم انها فوق ذلك وبعده ديمقراطية مستقلة وحرة فى قرارها وبعيدة عن مخاطر التلوث واعراض التشقق والتجزئة .

.. وان موقعها من الحركة الاسلامية العالمية ، بحسبانها وعاء للعمل الاسلامى الديمقراطى يجعل منها التجربة الاسلامية الأولى تقريبا التى تتاح لها مثل تلك الفرصة . وتبعا لذلك فلا بد ان تكون لها بطبيعة الحال اجتهاداتها فى الصلات والاتصالات والعلاقات مع الدول والشعوب والتنظيمات النظيرة . ولا بد ان ذلك هو الآخر ستكون له ردود فعله الايجابية والسلبية على العديد من مفردات العمل الاسلامية .

ومن هنا ، وفى ضوء تلك الحقيقة ، فان لونا من الاستقطاب

والانحياز بين الحركات والتيارات الإسلامية لهذا النموذج ربما تم .. وليس أمامنا الا ان نرصد ونتابع .

ولكن وبعد كل ما يتمخض عنه هذا المؤتمر .. هل كل شىء فى تجربة الجبهة الاسلامية القومية على ما يرام ..؟

★ ★ ★

ذيول حادث الحكيم..
ودلالات مؤتمر الجبهة

قبل أن أعود مرة أخرى لمواصلة التأمل فى الجبهة الاسلامية القومية فان المسرح السياسى فى بلادنا قد حفل بأكثر من حدث ومناسبة تدعو المرء لأن يقف عندها قبل مواصلة السير فى الاتجاه الذى بدأناه ونزولا على الترتيب حسب الأهمية نقول انه قد شهد :

● حادث اغتيال الشيخ مهدى الحكيم الزعيم الشيعى والمعارض العراقى المعروف.

● مؤتمر الجبهة الاسلامية القومية العام الثانى.

وقد لا نضيف جديدا إذا ما قلنا ان ظاهرة الاغتيال السياسى فى السياسة (الشرق أوسطية) أمر مألوف ومعتاد بل وربما كان الانجاز الأول فى سجل بعض الأحزاب العقائدية المعروفة. فاغتيال حردان التكريتى فى الكويت - ووصفى التل فى «شيراتون» القاهرة، والمواطن الليبى محمد مصطفى رمضان فى باحة المسجد بلندن - على سبيل الاشارة - كلها فقرات لامعة ومضيئة فى كتاب المنجزات والمهام الثورية التى تنهض بها تلك الأحزاب !! ومقتل السيد الحكيم فى «هيلتون» الخرطوم مساء الأحد الماضى لم يكن سوى فقرة اخرى فى المعالجة السياسية التى كنا نحسب أنها قد انطوت مع النصف الأخير

من الثمانينات الذى يشهد انفراجا فى العلاقات الدولية وسماحة فى استقطاب الرأى والرأى الآخر فى سوح الفكر والسياسة والاقتصاد .

إن الحدث الذى اصبح حديثا فى المجتمع السودانى بخاصة والمجتمع الدولى بعامة ، والذى هو الآن محل اجراءات نيابية وجنائية يعتبر نكسة وخطوة الى الوراء لم يكن لها ما يبررها فى حساب السياسة والدبلوماسية سيما وانه قد حدث بكل بشاعته فى مجتمع متوقد الحس وملتهب العاطفة والوجدان كمجتمعنا السودانى هذا ، فالسودانيون فى تاريخهم القريب والبعيد لم يعرفوا مثل هذا الاسلوب ولم يألفوه ولم يعولوا عليه فى يوم من الأيام كأداة للحوار والمبارزة فى ساحة التنافس السياسى.ذلك ان الأدب والفولكلور والموروث الشعبى فى هذه الرقعة لم يحفظ لنا شيئا من ذلك . ومن ثم فثمة «تكشيرة» وتغضنات على كل الوجوه اظهارا للسخط وعدم الرضا .

التحقيق لم يصل بنا بعد الى «مغارة على بابا» حيث القاتل ولكنه يحوم حولها كما تقول بداياته وخطواته قبل الأخيرة . غير انه قد لا يصل اليها ابدا ، ذلك انه ثمة حواجز وسواتر وموانع طبيعية ومعنوية كثيرة.منها فى المقام الأول ان القضية سياسية . والسياسة بطبعها على درجة من اللزوجة والنعومة بحيث تخرج وتتسلل من غرف التحقيق وملفاته لتنتقل القضية من طور أنها جنائية الى طور الفضيحة السياسية ليس إلا . غير انه ستظل للحادثة دلالاتها ونتائجها الأصيل الكثيرة غير المرغوبة ومنها :

● أولا : الأمر الذى فحواه ان بلادنا قد «دشنت» وأعلن افتتاحها كحديقة برية يرتادها هواة القنص والقنص المضاد من كل مكان ودون تصريح أو تصديق بذلك .

● ثانيا : هناك مؤشر الى ان بلادنا ستدرج لأول مرة ضمن دول حزام المخاطر والارهاب الدولى المفتوحة من طرفين وان كان البعض قد تنبأ بذلك منذ انبلاج الديمقراطية الثالثة حيث انفتحت الأبواب والحدود ليدخل منها من شاء فى غياب الاداة الضابطة والرابطة للحركة الوافدة .

ولذلك أيضا انعكاساته وآثاره القبيحة كأمة تتطلع لأن تصبح واحة للاستقرار والأمن فى خضم سمته الغالبة انه بؤرة انفجار وتوتر وحزام متناقضات .

لقد أعطانا الحدث فرصة للتأمل واعادة النظر فى امور كثيرة ومنها ضرورة تقييد الحركة الوافدة وضمنها بالضرورة البعثات الدبلوماسية .فكل المؤشرات تقول الآن بان الانفراط فى هذا الجانب و«البحبحة» فيه هى التى قادت الى تلك النتيجة ثم تأتى بعد ذلك مباشرة حقيقة الولاء للاجنبى فى السياسة والصحابة والتى هى الجسر الذى تعبر منه مثل تلك المخاطر . فلنغلق البوتيكات والكناتين ونوافذ البيع الاجنبى ولنمنع تجارة الشنطة فى الممارسة السياسية السودانية ..!

ولندلف بعد ذلك الى النقطة الثانية فى هذا المشهد وهى «المؤتمر العام الثانى للجبهة الاسلامية القومية» والذى كان حدث

المجتمع وحديثه الى ما بعد حادث اغتيال السيد مهدى الحكيم . فللمؤتمر بحسبانه حدث الموسم من الوجهة السياسية ، اكثر من دلالة بعضها تناولته الصحف والألسن وأجهزة الاعلام فى تعليقاتها وبقى البعض الآخر ينتظر من يكشف عنه الغطاء .

والذى يهمنا اكثر فى هذا الشأن هو :

- الممارسة الديمقراطية داخل الجبهة أولا .
- رؤية الجبهة ورؤاها لقضايا الحكم والسياسة ثانيا .
- والجديد الذى ترفد به الجبهة الاسلامية الساحة السياسية وتغذيها فى المرتبة الثالثة .

ومع شىء من التقديم والتأخير فى هذه الهموم الثلاثة ، فاننا نستطيع ان نقول ان الجبهة قد استنت سنة حسنة اذ جعلت الرأى العام والمراقبين والمنافسين السياسيين شهودا عليها وهى تعيد بناء اجهزتها ، وهى تطرح رأيها صريحا بازاء كل شىء . ثم وهى تقدم وصفات ومعالجات لادواء الحكم وهموم المجتمع . ثم وهى تقيم ندوة سياسية كبرى مفتوحة ومتاحة للجميع فى ميدان عام يتحدث فيها المراقبون الاجانب . وتشفع ذلك فيما بعد بمؤتمر صحفى تتيح فيه للصحافة فرصة مناقشتها فى خصوصياتها وشئونها البيتية بما فى ذلك التجديد لأمينها العام .

ان الذى يجعل من ذلك سنة حسنة وجديدا فى الممارسة

الحزبية هو كما قال الدكتور الترابى فى مؤتمره الصحفى الثلاثاء الماضى ، ان بعض الاحزاب تولد فى الظلام وتعيش فيه وتفرخ وتبيض فلا يدرى أحد أين تجتمع ومتى وكيف . وماذا تقرر وكيف تختار قياداتها . ذلك انها تعتقد ان ذلك هو شأنها الخاص وعلى المجتمع ان يقبلها على علاتها وكما هى .

وتأتى ظاهرة البيان الختامى ووثائق المؤتمر المنشورة على الملأ عتبة اخرى فى سلم الارتقاء بالعمل السياسى والحزبى ، فأمام المختصين والمهتمين بالشئون السياسية الآن حزمة من الوثائق الهامة الخاصة بوجهة وتوجهات الجبهة الاسلامية القومية فى قضايا الشريعة والبناء التنظيمى والمعالجة السياسية .

فهناك تحديدا :

- خطاب الأمين العام أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر .
- ودستور الجبهة ولوائحها ونظمها الداخلية .
- رؤيتها فى علاقات البلاد وسياستها الخارجية .
- مرئيات الجبهة حول الشريعة وقضايا التنوع والسلطة والثروة فى المجتمع وهى وثيقة قد صدرت منذ عام مضى بعنوان «ميثاق السودان» .
- ثم من المتوقع ان تصدر قريبا وثيقة خاصة بمعالجة المشكل الاقتصادى كان من المفترض ان تكون من بين وثائق هذا المؤتمر .

● وأخيرا البيان الختامى الذى احتوى على كل اشغال وأعمال المؤتمر العام الثانى .

وأما الممارسة الديمقراطية داخل الجبهة فقد تجلت لنا فى اطوار ثلاثة :

★ الطور الأول هو الأعمدة التى قام عليها المؤتمر حيث انه جاء تمثيلا لقوى الريف والحضر من جهة وللمنظمات النوعية والمتخصصة داخل الجبهة من جهة أخرى ، اضافة الى قوى الجبهة فى المهاجر ودول الاغتراب من جهة ثالثة . وقد شكل المؤتمر من هؤلاء جميعا قرابة (الألفين) من العضوية التى تم انتخابها من القواعد .

★ الطور الثانى هو ان المؤتمر قد انتخب من خلال كلياته الانتخابية «برلمان الجبهة» فى غيابه - وهو ما يعرف فى هياكل الجبهة «بهيئة الشورى العامة» كما انه انتخب الأمين العام .

★ والطور الثالث هو أن هيئة الشورى العامة قد انتخبت «الهيئة التنفيذية» ومن المفترض ان تكون هذه الأخيرة قد انتخبت «القيادة التنفيذية» وهى الاداة المباشرة فى رسم القرار وممارسة العملية السياسية من خلال اذرعها النوعية والمتخصصة والتى تنبثق هى الأخرى وتبرز من فعاليات الجبهة وكوادرها العاملة فى المجالات الدعوية والسياسية والاقتصادية والمالية .. الخ .

ولا شك ان الذين تابعوا عن قرب عملية بناء الأجهزة والهياكل فى الجبهة الاسلامية القومية قد شهدوا لها بأنها ديمقراطية وتمثيلية أو شورية الى أقصى مدى ممكن أو متاح لجسم جماهيرى كالجبهة .

وفضلا عن ذلك فان تلك الآلة الشورية المعقدة ذات الحلقات المتداخلة قد لبت فى نهاية المطاف والى حد كبير كل أو معظم الاحتياجات والاهداف النظرية والعملية التى طمحت اليها الجبهة الاسلامية القومية ومنها ما يلى :

أولا : لقد كان فى التصعيد التلقائى لعدد كبير من أبناء الجنوب فى اجهزة الجبهة وهياكلها المختلفة اشارة الى انها قومية ولا سيما اذا علمنا ان السيد على تميم فرتاك قد نال فى انتخابات هيئة الشورى العامة - وهى برلمان الجبهة كما ذكرنا - ما يربو على ٧٠٪ من أصوات اعضاء المؤتمر أى ان ترتيبه فى قائمة الناجحين كان الثالث بعد السيدين على عثمان محمد طه وعبدالجليل الكاروري من بين ثلاثمائة عضو ترشحوا للفوز بـ ٨٨ مقعدا هى مقاعد الانتخاب الحر المباشر فى الهيئة الشورية العامة .

ثانيا ثم تأتى حقيقة ان خمسة من كتاب «الراية» صحيفة الحزب الرسمية قد دخلوا برلمان الجبهة ، اشارة صريحة الى ان القواعد تتصل صلة وثيقة بالاداة الاعلامية لتنظيمها السياسى . فضلا عن ان تلك الاشارة تعبر عن شيء من الرضا وغير قليل من الاحترام فى

اشارة صريحة اخرى الى ان كوادر واطارات الجبهة الاعلامية شركاء لا اجراء .

وذلك بالتأكيد الى جانب خصوصيات ولفتات اخرى يمكن للمرء ان يلمحها فى هذا السياق وتتمثل فى حركة الهبوط والصعود التلقائية فى صفوف بعض القيادات والرموز على سلم التفويض القاعدى . وأخيرا تأتى رؤية الجبهة لقضايا الحكم والسياسة منثورة ومنشورة فى الوثائق المذكورة ، امرا لافتا للانتباه الا ان بيان لجنة العلاقات الخارجية أمام المؤتمر بحيثياته وأسانيده القوية والذى اصبح فيما بعد جزءاً من جسم البيان الختامى هو النقطة الأكثر بريقا ولمعانا فى مؤتمر الجبهة العام الثانى . ذلك ان البيان قد حسم ووضع النقط فوق الحروف فيما يتعلق بأشياء كثيرة ومنها التذبذب فى دولاب العلاقات الخارجية فيما يتصل بقضايا بعينها . وذلك ما جعل المراقبين ومنهم السيد رئيس الوزراء يقولون بأنه قد اصبح للجبهة رأى واضح وصريح فى كل شىء تقريبا بدءا بالعلاقة بينها وبين القوى السياسية الداخلية وانتهاءاً بابرز القضايا الساخنة فى المحيط الدولى والاقليمى .

فالانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة والجهاد الافغانى وحادث الحرم والحرب العراقية الايرانية التى تطاولت وما الى ذلك كانت كلها محل قرار هام اجازه المؤتمر . ولعل من الأمور الشائكة كان هو البت بوضوح فى حرب الخليج وحادث الحرم المكى الشريف على وجه التحديد .

عن الحرب العراقية الايرانية قال البيان : ان العراق قد بدأها وايران قد استمرت فيها واستمرأتها دونما مبرر اخلاقى أو دينى أو انسانى أو وطنى فاهدار الأرواح والأموال والعتاد كلها مفاسد لا بد من ايقافها وتوجيهها الى الوجه الصحيح .

وعن حادث الحرم قال البيان : الحج عبادة لا رفث فيها ولا جدال ولا فسوق . والاراضى المقدسة هى أماكن للعبادة لها حرمتها وقدسيتها . والحديث عن تدويلها أمر غير وارد وفكرة ليس لها من سند فى اجماع المسلمين . كل ذلك كان مشفوعا بحجج وحيثيات شرعية وسياسية ومنطقية وفى غير ما خروج على المنطق أو قطيعة لطرف من الأطراف . فقد كان البيان متزنا ومتوازنا وموفيا بالغرض .

صراع القانون والسياسة
فى ديوان النائب العام

بعد عامين من صدور تقرير لجنة القاضى الامريكى «وارن» حول حادث اغتيال الرئيس كيندى أى فى (١٩٦٦) كتب المحامى الامريكى «مارك لين» كتابا يشكك فيه فيما انتهى اليه التقرير وينتقد الخطة التى اتبعتها اللجنة فى الوصول الى نتائج تحقيقها المعلنة - وكان ذلك برغم كل شىء اثراء لمسيرة البحث عن الحقيقة فى ذلك البلد. فقد وصف الفيلسوف البريطانى الراحل «برتراند راسل» الكتاب بأنه وثيقة تاريخية عظيمة .

واما ما درج بعض العلمانيين فى جامعة الخرطوم ونقابة المحامين السودانية وبعض الدوائر اليسارية المحلية على القيام به كل عام بغرض النيل من الشريعة الاسلامية ورموزها فيما يشبه المهرجان السنوى . فهو عمل اقرب [الهمبتة] والاثارة منه الى العمل الجاد الذى يمهد السبيل الى الحقيقة ويثرى مسيرة البحث عنها .

اذ لم يبرز حتى الآن نقد أو تقويم مهنى قانونى موضوعى عن تنفيذ «حد الردة» فى محمود محمد طه . فى حين ان الدكتور المكاشفى - قاضى الشريعة المعروف - سبق له ان اصدر بعد

الراية ١٩٨٨/١/٣٠

الانتفاضة كتابين كاملين احدهما عن تجربة الشريعة فى السودان والآخر فى موضوع محاكمة محمود محمد طه ورفاقه . وذلك علاوة على عدد من المقالات ظل يرفد بها الصحافة السودانية من دار هجرته فى المملكة العربية السعودية الى وقت قريب .

وعلى المنوال ذاته نسج الشيخ احمد محجوب حاج نور فقد ظل على الدوام يدعو منتقدى احكامه الى ان ينشروا آراءهم على الملأ .. أو يناظروه ليرد عليهم فضلاً عن انه لم يفتأ يذكر مستمعيه فى الليالى السياسية - وهو كعضو بارز فى الجبهة الاسلامية القومية - ان ما يكتنف تطبيق الشريعة من قصور (ان وجد) هو قصور الذين وقفوا على تطبيقها وليس قصور الشريعة ذاتها .. وعلى المهتمين بالأمر ان يجتنبوا الخلط فى ذلك .

الا انه وللأسف وخلافا لذلك النهج من قضاة الشريعة فانى لم أجد فى الطرف الآخر سوى غير قليل من الغوغائية . وقد يعجب المرء اذا علم ان باحثا فى كلية العلوم السياسية بجامعة الخرطوم قد سمع من بعض اساتذته والمشرفين على بحثه - وهو بحث متصل بما عرف فى أدبنا السياسى بقوانين سبتمبر - ان حاج نور شخص غير مؤهل وقد اتت به الشريعة من مجرد «امام مسجد فى مكان ما الى سدة القضاء ثم محكمة الاستئناف» . ولكن ذلك الباحث - طالب الدراسات العليا وقتها - عندما اضطرته ظروف بحثه ان يلتقى الشيخ حاج نور ويتعرف عن كثب على سيرته الذاتية والاكاديمية وصلته بالعمل

فى القضاء والدوائر الجامعية ، اصيب وجرح عميقا فى مصداقية اساتذته وذمتهم الاكاديمية ..!!

ان هذه المقدمة التى تبدو طويلة شيئا ما .. هى جسر يتعين علينا ان نعبره ونحن بصدد الدخول فى موضوع مشهدنا السياسى هذا الاسبوع . فقد دفعت الاحداث ببعض قضاة الشريعة ورموزها فى الحقبة الماضية الى ان يصبحوا مع غيرهم من ذوى المناصب العدائية مادة لمداخلة هذا اليوم فالى «المشهد السياسى» .. وموضوعه : صراع القانون والسياسة فى ديوان النائب العام ..!!

* * *

عندما نشرت (الميدان) صحيفة الحزب الشيوعى السودانى الخبر لأول مرة منفردة به عن سائر الصحف يبدو ان جهة ما قد آخذتها وعنفتها على الخبر (الفضيحة) فعادت فى اليوم التالى لتكذب خبرها وتعتذر عنه فى برواز بارز من صفحتها الأولى . ولكن صحيفة (الوان) التى كانت لديها القصة الكاملة للخبر وهو «مادة خام» لم تتشكل وتتأطر بعد فيما عرف بلجنة التحقيق فى اعدام محمود محمد طه ، سارعت على اثر تكذيب (الميدان) المتعمد لخبرها ، لتقول بأن الخبر صحيح (مائة بالمائة) ولكن (الطبخة) لم تكتمل .. او لم يشأ لها (الطباخ) ان تفوح رائحتها وتتسرب عبر الهواء الطلق .. ولم تزل فى حاجة الى المزيد من التوابل والبهارات ..!

ان القرار بتكوين لجنة للتحقيق مع قضاة الشريعة والذين اشرفوا على اعداد وصياغة قوانينها بدعوى اغتيال محمود محمد طه بالتآمر ضمن آخرين ، كانت المفاجأة التى اعدها «ديوان النائب العام» للمسرح السياسى الذى كاد يحترق من أطرافه نتيجة سلسلة من الحرائق التى اشتعلت ولم تجد من يطفئها حتى اصبحت تهدد الوضع الديمقراطى بكامله .

وللاستاذ عبدالمحمود الحاج صالح «رئيس الديوان» رغم تنصله من الموضوع حسب تصريحاته للصحف التى صدرت صباح الخميس الماضى ، حصيلة لا بأس بها من مثل تلك القرارات والتصرفات التى تبدو غير موفقة والتى استهلها برحلته الشهيرة للقاهرة لأول عهده بهذا الموقع العدالى الرفيع ، والتى صاحبتها ظروف وملابسات انتهت به الى حدث غير سعيد .. فضلا عن ان قضية استرداد (المخلوع) لا يزال ملفها مفتوحا .

وصحيفة الحزب الشيوعى التى تعجلت كشف المستور فى ملفات النائب العام غرضها فى ذلك ، بطبيعة الحال معلوم ومعروف وهو انها لا تزال تلهث حسب خط حزبها لأن تصرف الانظار عن قضية صالح الخير ورفاقه التى ارهقت الحزب واذهبت ماء وجهه واصابته بشلل نفسى وعضوى شبه كامل .

أما السيد النائب العام ، كما بدأ فى ردود الفعل السياسية والقانونية والصحفية القوية ، فقد أضاف الى تعقيدات موقف حكومته

السياسى والأمنى تعقيدات اخرى لم يحسب حسابها ولم يفكر فيها .
فمما لا يخفى على احد ان ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية تعانى الآن وبكثافة من ازمات وتعقيدات سياسية حادة .

● اولها : نيول اغتيال الزعيم الشيعى العراقى مهدى الحكيم .

● وثانيها : نوبات البرد وبرود العاطفة فى العلاقة بين الحزبين المؤتلفين والتى ظلت تلازم الائتلاف وتلاحقه منذ مدة ليست بالقصيرة .

● وثالثها : - دون ريب - هو الظروف الامنية والمعيشية البالغة الصعوبة التى تعيشها البلاد وترزح تحت وطأتها مما يجعل ما ذهب اليه المدعى العام هو حدث انصرافى بكل المقاييس فضلا عن انه قضية خاسرة فى ميزان السياسة وفى ميزان القانون على حد سواء .

وتنطلق فى ذلك من ان السيد النائب العام عبر (مدعيه العام) المستشار محمد سعيد بدر قد اضاف الى متاعب حكومة السيدين حقيقة انها لم تجمد قوانين الشريعة الاسلامية فحسب وانما اخذت تسعى الآن الى ان تعاقب وتحاكم كل من عمل على تطبيقها فى السابق وبشكل لم تعهده نظم ومبادىء القضاء وضعيا كان ام شرعيا .
اذ أنه ومما حفظت لنا الشرائع مجتمعة أن القاضى كائنا من كان مقيد

فى حكمه وفى قراره بالقانون الذى امامه وبحرية قراره وممارسته التى يستمدها من ضميره المهنى ومن استقلال المؤسسة التى يعمل فى كنفها فهناك طرق معينة ومحددة وضعها القانون لاستئناف الاحكام الصادرة او مراجعتها .. خلا مساءلة من اصدروها بحال من الأحوال .

ولعل تلك القناعة الراسخة فى ضمير أهل المهنة هى التى جعلت شخصا علمانيا معروفا مثل الاستاذ بوب يقول فى عموده اليومى بجريدة «السياسة» فى عددها الصادر أمس الأول وبالحرف الواحد ما يلى :

«ان ما حدث تهريج باسم العدل .. واذا ما فتح الباب لمساءلة القضاة عن قضائهم انتهى النظام القضائى» .

وتضمن بيان صادر عن هيئة علماء السودان قولهم الصريح بأن فعل لجنة المدعى العام لا يجد له سندا أو أساسا فى الشرائع الاسلامية والوضعية على السواء .

وذلك ايضا ما جعل صحيفة مثل (الاسبوع) تكرس افتتاحيتها ذاك اليوم (الخميس) لشجب واستنكار فكرة مساءلة القاضى عن قضائه وأوردت فى ذلك الاطار حزمة من الأسانيد والنصوص القانونية ، بينما التزمت صحافة الحزبين الرسمية السكوت عن التعقيب أو التعليق على الحدث جملة واحدة .

وأما المدعى العام نفسه فنتيجة ردود الفعل السياسية والقانونية التى اشارت اليها صحيفة السياسة انتهى كما جاء فى صحيفة الحزب الشيوعى الصادرة «الخميس» وصحف اخرى الى تعديل المواد الخاصة بالتهم الموجهة لقضاة الشريعة وعلى رأسهم الاستاذ حاج نور من تهمة القتل العمد الى تهمة القتل شبه العمد .

كما ردت لجنة المدعى العام على طلب من محامى الشيخ حاج نور بشطب البلاغ ضده بأن الاتهام المنسوب لحاج نور ليس من جهة كونه كان قاضيا وانما اتهام بالتآمر على اغتيال محمود - كما جاء فى (ميدان)(*) الخميس .

ولعله واضح من دفع لجنة المدعى العام هذا والذى ينتظر الفصل فيه أمام المحكمة اليوم، ان اللجنة تواجه مأزقا واشكالية قانونية كبيرين. فالمعلوم والمعروف ان الشيخ حاج نور وهو قاضى محكمة الاستئناف لم يكن ليكون طرفا فى محاكمة محمود محمد طه لولا انه كان قاضيا وبتلك الصفة دون غيرها .

ان ديوان النائب العام يواجه اشكالية قانونية يمكن حسمها أمام القضاء لا سيما وان دعوى مماثلة ضد الدكتور المكاشفى - كما جاء فى افتتاحية صحيفة الاسبوع بالخميس - قد سبق لمحكمة الاستئناف ان رفضتها عندما عرضت عليها فى ١٩٨٥ تأسيسا على مبدأ استقلال القضاة وحمايتهم من كافة أنواع التأثير على قرارهم حتى

* الميدان هى صحيفة الحزب الشيوعى السودانى .

لا تهددهم وتطاردهم البلاغات الكيدية ، ولكن الاشكالية السياسية تبقى قائمة ومفتوحة .

فالقرار بتشكيل لجنة للتحقيق فى اعدام محمود محمد طه هو برأى الكثيرين قرار سياسى جانبه التوفيق،يتضمن ويعبر فى ثناياه عن مناخ الأزمة السياسية الراهنة والذهنية التى تقود خطا الحكومة فى دروب ومسالك ما كان لها ان تغشاها لولا انها تخضع فى بعض اركانها الحساسة لسلطان جهة ادمنت ان تحرجها وتنال من سمعتها فى الداخل والخارج .

والشواهد هنا تنهض كثيرة وغزيرة وبعضها ما يلى :

أولا : لعله غنى عن الذكر ان السيد النائب العام عندما عاد من رحلته الأولى الى مصر - برفقة بعض اليساريين المعروفين - وصرح للصحف بأن المخابرات المصرية قد (سممته) . كان المعلوم يومئذ ان جهة بعينها كان غرضها (تسميم) العلاقات السودانية - المصرية ، لا سيما وان شخصية نسائية شيوعية معروفة رافقت الوزير فى رحلته كانت تصرح للصحف بأنها جاءت من القاهرة وهى تحمل بين يديها شيئا من (أمعاء) الوزير المسموم وذلك لزوم التصعيد والاثارة ..!!
وكما يذكر القراء والمراقبون فقد كلف ذلك النائب العام الكثير ليحتوى آثار وافرازات تلك الرحلة غير السعيدة .

ثانيا : عندما استغلت جهة مأذونة ومعروفة ذات مرة سلطة

النائب العام وطلبت الى البنك المركزى ايقاف صرف ارباح المستثمرين والمساهمين فى بعض مؤسسات القطاع الخاص ، كان الغرض اساءة سمعة الدولة واعلانها منطقة غير مطلوب فيها او لها استقطاب رأس المال الاجنبى - عربيا كان أو اسلاميا أو خلافه - وذلك ما جعل الدولة بكامل سلطتها واطرافها تهرول فى غير ما وقار لتنفى عن نفسها ذلك التصرف الجاهل المغرض .. والذى كان قد تم بفعل فاعل ..!!

ثالثا : واليوم فان الجهة ذاتها التى سربت الخبر قبل ان يستوى قد ركبت سلطة النائب العام و استغلتها فى ان تقول للرأى العام ان حكومة السيدين لا تسوف فى امر الشريعة وتجمدها فقط وانما تود ان تحاكم من انتسبوا اليها فى وقت من الأوقات - ومهما أوتوا من حصانة - ليكونوا عبرة لمن يعتبر من جماهير الشريعة وروادها راكبة الى ذلك ما ظل الشيوعيون دون غيرهم ينفخون فى (قربته) المقطوعة منذ الانتفاضة وحتى يومنا هذا عسى ان ينالوا من الشريعة .. اذ ليس المقصود محاكمة نظام جعفر نميرى الذى باد فذلك أمر بدأ مستعصيا عليهم لسبب او آخر .

وفى المنتهى فان تلك الاشكالية السياسية ستظل (كعب أخيل) والنقطة الضعيفة فى نشاط ديوان النائب العام العدالى طالما ان هوى الديوان يجرى مع السياسة ويصب فى دروبها ومسالكها المتعرجة . ولعل من اقوى الشواهد على ذلك هو قضية التحقيق فى

القطاع المصرفى بشقيه الخاص والعام التى دخلت نفق السياسة المظلم منذ يومها الأول ولم تخرج منه حتى الآن - فعمر تلك القضية أطول من عمر الحكومة الحالية وربما استمر بعدها .

وحسنا فعلت صحيفة (الأيام) عندما قالت فى افتتاحيتها أمس الأول وبالحرف الواحد [ان المصارف اجهزة حساسة ولها علاقات واسعة فى الخارج بعملها وحالة الشك الراهنة تؤثر عليها سلبا وتقتضى العدالة ان نسرع فى حسم الاتهامات ، فيدان من يدان ويبرأ من يبرأ حتى يستقر العمل المصرفى على أسس واضحة] .

★ ★ ★

مرة أخرى

صراع القانون والسياسة فى الديوان ..!!

عندما قلت فى «المشهد السياسى» الاسبوع الماضى ان ديوان النائب العام يواجه اشكالية قانونية يمكن حسمها بواسطة القضاء ولكن الاشكالية السياسية تبقى قائمة ومفتوحة ، لم اكن اعمد الى تلقين السلطة والرأى العام بعض الرؤى الذاتية بقدر ما كنت ارد الامور الى اصولها وجذورها الحقيقية . ذلك ان الاشكالية القانونية وهى الدعوى المقامة يومئذ قد فصلت فيها المحكمة صباح اليوم الذى طالع فيه القراء «المشهد السياسى» فى حين صدرت لاحقا بعض التصريحات والتعقيبات الرسمية والمتخصصة التى اشارت الى ان ثمة شأنا كيديا أو سياسيا فى الموضوع . ثم اخذت تبرز الى الوجود بعض المؤشرات التى تقول بأن المشكل السياسى فى الديوان سيحسم على نحو من الانحاء .

* * *

ففى مؤتمره الصحفى – الثلاثاء – قال السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء حول حادث اعتقال الشيخ حاج نور ورفاقه – فيما اوردته الصحف اليوم التالى – ان لجنة التحقيق فى مقتل محمود محمد طه قد تجاوزت صلاحياتها . وان النائب العام لم يكن محيطا بالاجراء الذى اتخذته اللجنة بفتح البلاغ . وعلاوة على ذلك اضاف السيد رئيس الوزراء . ان الطريقة التى فتح بها البلاغ تنم عن (قصد وكيد ..!) وهو ما درجنا على تسميته (بالاشكال السياسى) فى

الراية ١٩٨٨/٢/٦

الممارسة العدلية فى ديوان النائب العام . وحسما لذلك الاشكال اعلن السيد رئيس الوزراء ان مهمة اللجنة قد انتهت بقرار المحكمة بشطب القضية .

وأما السيد النائب العام عبدالمحمود الحاج صالح نفسه فقد قال للصحفيين عقب ذلك المؤتمر - حسب ما أوردته (الميدان) وبعض الصحف - ان اللجنة ستُساءل حول ملابسات فتح البلاغ الأمر الذى يعتبر تخطيا للاجراءات المتبعة .

كما ذكر المستشار محمد سعيد بدر . المدعى العام ، من جانبه ان خطأ اجرائيا فى التنظيم قد وقعت فيه اللجنة . وهو انها لم ترفع توصياتها للنائب العام بعد التحقيق فى حين اثبت لها الحق فى فتح البلاغ .

وتأسيسا على تلك الافادات الرسمية ، فانه قد اصبح فى يقين السلطة وقناعتها ان (فيروس) السياسة قد تسرب الى جسم الديوان ولا بد من تحصينه واخضاعه لعدد من الجرعات العلاجية .

وفيما يبدو انه شبه معالجة وحسم لصراع السياسة والقانون فى ديوان النائب العام ، أوردت صحيفة (الأيام) فى صدر صفحتها الأولى - بعددها الصادر الأربعاء - خبرا مفاده ان الديوان قرر تقليص عدد الاعضاء خارج الديوان الذين لا تتسنى له محاسبتهم .

وفيما يبدو انه خطوة اخرى فى طريق انتشال الديوان من

(حفرة) السياسة ، جاء فى صحيفة الحزب الشيوعى (الميدان) الصادرة الخميس ان النائب العام والمدعى العام قد (رفضا) الادلاء بأية تصريحات حول ما يتعلق بلجنة التحقيق مع المتهمين بقتل محمود محمد طه . وهو بتقديرنا ما يتناسق وينسجم مع حقيقة ان الديوان قد انتبه الى الضرورة الملحة للعزل بين السياسة والقانون فى مؤسسة شبه قضائية - بالرغم من ان ذلك لا يسعد «الميدان» ولا يخدم اغراضها فى الابقاء على القضية ساخنة وملتهبة ولو احرقت نارها الديوان والحكومة الائتلافية القائمة بالضرورة .

وفى تطور آخر ، وفيما يبدو انه تعضيد لقرار الديوان بتقليص المشاركين فى لجان التحقيق من خارجه حيث انه ليس بالامكان محاسبتهم ، خص الاستاذ مصطفى عبدالقادر المحامى عضو اللجنة المذكورة صحيفة «الجريدة» بافادة وتعليق مطول حول تصريحات المسئولين فى قمة السلطة التنفيذية وفى قمة الديوان .

لقد قال مصطفى عبدالقادر للجريدة - فيما نشرته الخميس - ما يلى :

● ان أمر النائب العام بتشكيل اللجنة كان بمثابة تفويض تام للجنة مما لا يستدعى الرجوع له (أى للنائب العام)عند القيام بأى اجراء .

● ان السيد رئيس الوزراء ما كان له ان ينتقد امرا ما زال أمام ساحة القضاء .

وحديث الاستاذ مصطفى عبدالقادر هذا هو على كل حال حديث فى السياسة اكثر منه رؤية قانونية واجرائية . فاذا كان من حق النائب العام سحب القضايا من أمام القضاء لظروف يقدرها هو وترعاها المحكمة ، فلا يعقل الا يسحب سلطته ممن خولها اياه أو لا يكون من حقه ان يرجع اليه فيما خول سلطته بشأنه .

ثم ان حديث المحامى اليسارى عن ان السيد رئيس الوزراء ما كان له ان ينتقد امرا مازال أمام القضاء ، فهو امر تنقصه الدقة على كل حال . ان بلاغ لجنة مصطفى عبدالقادر قد شطبته المحكمة منذ السبت الماضى بصفة نهائية واخلى سبيل من اعتقلوا بشأنه . ولم تتقدم اللجنة حتى الآن او يقينا حتى لحظة افضى السيد رئيس الوزراء بتصريحاته باستئناف لقرار المحكمة الصادر . ومن ثم كان بوسع الجميع بما فيهم مصطفى عبدالقادر الذى صرح لصحيفة (صوت الجماهير) التى صدرت فى اليوم التالى لحكم المحكمة ، ان يصرحوا ويعلقوا على الحدث الذى كان حظه من السياسة أكبر من حظه فى القانون. فاستقلال القضاء والتوازن بين السلطات هو عملية سياسية وديوان النائب هو وحدة حكومية يقودها مسئول سياسى هو مستشار الحكومة القانوني . ورئيس الوزراء الذى هو قائد الجهاز السياسى والتنفيذى فى الدولة كيف لا يجوز له ابداء الرأى بل والتوجيه فيما يخص حكومته وسلطته ..؟

ان بعض العاملين فى لجان التحقيق من ذوى الغرض السياسى يقودون خطى الديوان باتجاه التسييس بما يخدم مصلحتهم ولو ركبوا

الى ذلك ما يعرض سمعتهم المهنية الى التدنى والانحطاط غير انه ولما كانت الحكومة هى الجهة المعنية فى نهاية الأمر بحصاد ما يجرى فى دوائرها الرسمية من سوء إستغلال للسلطات ، فليس هناك ما يدعو الى ان ترتفع حواجب الدهشة عند البعض عندما تسد الحكومة بنفسها الباب الذى تأتى منه الريح فى شكل عواصف هوجاء تهب عليها فى غفلة .

ولعل ما دبجه الدكتور عبدالله ادريس عميد كلية الحقوق بجامعة الخرطوم حول الأمر بحسبانه من الامور ذات الصلة بالقانون والعدالة وهو ما نشره (بوب) فى نافذته (يومياتى) ، يستحق ان نستريح عنده ولو قليلا ، فثمة معان ومضامين اشتمل عليها مقال العميد .

فالدكتور عبدالله ادريس فى مداخلته المذكورة ابدى ملاحظات ثلاثا جاءت تأييدا لما سلفت الاشارة الى انه استغلال لسلطة النائب العام فى غير اغراضها المعلومة - فماذا قال الرجل ؟ لقد قال ما نصه :

● ان سلطات النائب العام وهى سلطات شبه قضائية لا تمارس بالانضباط والموضوعية المطلوبين . ونتج عن ذلك اضرار لا تحصى لكثير من المواطنين . فلا يكفى ان نقول ان المحاكم هى التى تقرر الادانة لان البراءة لا تزيل المعاناة التى يمر

بها المواطن وعائلته لقرار كان دافعه ابتداء (الكيد) أو تصفية الخصومات السياسية .

● انا لا اتحدث هنا عن لجنة التحقيق موضوع التعليق ولكن عن عشرات اللجان التى كونت بعد الانتفاضة واستنفدت كثيرا من الوقت والمال ولم نسمع عن احصائية توضح عدد الادانات التى تحصلت عليها تلك اللجان من المحاكم .

● وفى الملاحظة الثالثة يلفت الدكتور عبدالله ادريس الانتباه الى ان قضية الحقوق والحريات غائبة عند معظم المنضوين حزبيا . ولكن (المؤلم) ان بعض المنظمات التى كونت بغرض حماية حقوق الانسان تتخذ مواقفها اعتمادا على اللون السياسى للشخص الذى اصيب بالضرر . والمفجع ان الحكومة تود الآن دخول الحلبة ويصبح فى النهاية (حاميها حراميها) .

إن ما ذكره عميد الحقوق بجامعة الخرطوم محل علم ويقين الجميع ، فسلطات النائب العام شبه القضائية وباعتراف السلطة نفسها وبما تثبته الوقائع والشواهد الكثيرة ، لا تمارس بالانضباط والموضوعية المطلوبين ، علاوة على ان عشرات اللجان ومن اهمها لجنة التحقيق فى المصارف - على ما استنفذته من جهد ومال ووقت وتسهيلات استمرأها اصحابها - لا تزال محصلة عملها النهائية مشكوكا فى امرها .

والمطلوب الآن - وفى ضوء ما أسفرت عنه ملابسات لجنة

التحقيق فى اعدام محمود محمد طه - مراجعة اعمال كل اللجان التى صدرت بها أوامر تشكيل . فالحكومة بعد ان لدغت من هذا الجحر اكثر من مرة تبدو الآن غير راغبة فى المزيد من الكيد السياسى واستغلال الهموم الحساسة فى الشئون الحزبية الضيقة . وعلى وجه الخصوص بعد ان وجه السيد رئيس الوزراء بحل اللجنة التى أمر السيد وزير المالية بتكوينها للتحقيق فى البنك المركزى وبنوك القطاع العام .

* * *

وأخيرا : الأطباء الثلاثة ..؟

إن هذا العنوان الذى كان مثل «الماركة التجارية» هو ما ظلت بعض الصحف اليومية - بل احداها تحديدا - تطالع به قراءها فى كثير من الاثارة والتشهير كلما انعقدت جلسة من جلسات تلك المحكمة التى كانت تنظر اتهام موظف سابق ببنك فيصل لثلاثة من الاطباء المرموقين بالتواطؤ مع ادارة البنك للتخلص منه . ولكن كلمة المحكمة كانت فى المبتدأ تبرئة ذمة الأطباء الثلاثة المعنيين من تهمة التواطؤ وخرق ضمير المهنة .

الا انه وبالرغم من ان الصحيفة المعنية قد نشرت خبر تبرئة ساحة الأطباء المتهمين من الجرم المنسوب اليهم والذى شفعته المحكمة بقولها ان الشاكى ومحاميه قد فشلا فى اثبات التهمة ، فقد تضرر الأطباء المتهمون بحق وحقيق من النشر الكيدى الذى تعهدت

به تلك الصحيفة قضيتهم - فكما قال الدكتور عبدالله ادريس فى مداخلته التى اشرنا اليها ان البراءة لا تزيل المعاناة التى يمر بها المواطن وعائلته .

ولم نشأ وقتها التعليق أو التعقيب على ما درجت تلك الصحيفة على القيام به - علما بأن المرء كان يرى بعينيه ان قمما فى مهنة الطب وعلومه تمرغ سمعتهم وتجرى بحقهم - مع سبق الاصرار محاولات اغتيال معنوى ومهنى مفضوحة ومكشوفة كانت تلك الصحيفة فى غنى عنها لو ان ضميرها المهنى كان صاحيا وينبض بشىء من المسئولية الاجتماعية ، ذلك ان اولئك الأطباء لم يكونوا رموزا فى الحياة السياسية أو العمل العام حتى نقول انه بعض كيد السياسة وممارساتها غير النظيفة . ولكنهم كانوا بكل تأكيد مواطنين معروفين فى دوائر تخصصهم المهنى ولدى من ينشدون علمهم وخدماتهم الطبية وهم كثيرون .

وبراءة هؤلاء الأطباء التى أصدرتها المحكمة المختصة فى ذات اليوم الذى فصلت فيه محكمة اخرى فى بلاغ لجنة النائب العام ضد قضاة الشريعة ، جاءت كمن (مات يوم القيامة) - كما يقولون ..! فبالرغم من ان خبر تبرئة ساحتهم قد نشرته الصحف فى صفحاتها الأولى وباحجام متفاوتة ، الا ان اولئك الأطباء لم يلقوا حظهم الكامل من اهتمام الرأى العام نتيجة انهم ماتوا يوم القيامة يوم اخلى سبيل حاج نور ورفاقه فى مظاهرة سياسية مشهودة ..!

ويشخص شاهدا على ذلك حقيقة انى عندما ذهبت الى محكمة المديرية بغرض حضور جلسة النطق بالحكم فى هذه القضية لم اجد من حجاب المحكمة ومسئوليها من يدلنى على اين يحاكم «الأطباء الثلاثة» ؟ بل وعندما سألت المعلن (تحديدا) قال ان القضية التى يعرفها فى هذه الدائرة هى قضية حاج نور . وقد فصلت فيها المحكمة منذ الصباح الباكر ..؟!

إن الدكاترة : ابو القاسم الهادى وعبدالقادر الكدرو وحسين محمد احمد وكلهم من ذوى الماضى المهنى الطويل والمشرف قد كانوا براء ابتداء فى نظر مجتمعهم المهنى وفى نظر اصدقائهم ومعارفهم ومرضاهم الذين يترددون عليهم . وما كان ليطعن فى ذمتهم لولا ان القانون يعلو ولا يعلى عليه ، ولولا ان الناس سواسية أمام القضاء.فمرحى لنا جميعا بنزاهة القضاء ، وبمظلته التى انتشرت لتغطى الجميع ..

عقدة الموقف السياسى

ان الحديث فى الجزئيات والاحداث اليومية والعابرة لم يعد يشبع الذى يبحث عن مرسى أو ميناء آمن يحط فيه قارب السياسة الذى ارهقته الاهواء والأنواء . ذلك ان التصدع قد طال هذه المرة كل المؤسسات والأجهزة بحيث اصبح تشخيص الأزمة وردها الى عواملها الأولية امرا لا بد منه .

ولتكن نقطة البداية فى هذا المبحث هى المؤسسة السياسية فى بلادنا لكونها النواة التى انبثقت عنها وتفرعت كل المؤسسات الاخرى من تشريعية ودستورية وتنفيذية .

لقد كان الائتلاف بين الحزبين التقليديين ولازال هو نقطة الارتكاز التى تتعامد عليها وتستقر كل اطارات الحكم ، غير ان ما نطالع ونسمع ونشاهد الآن ينبىء عن ان ثمة شرخ وخلل بنيوى فى هذا الائتلاف وسيؤدى فى النهاية الى ان ينهار البناء ويتداعى .

فالمراجع السياسية تقول بان كلا الحزبين ولأول مرة ، قد اكتشفا ان عوامل نفسية وعضوية قد كرست بين الزوجين الكثير من دواعى الفرقة والطلاق . بل ان كلاهما يحس بان الآخر لم يكن كفوًا له ابتداءا .. ولمزيد من الضوء نقول :

المقربون من حزب الأمة القومى الجديد يقولون بان الاتحادى ليس بالحليف القوى الذى يعتمد عليه . فهو لا يزال اسير عقده

الراية ١٩٨٨/٢/١٣

النفسية وبنيته الهلامية وتركيبته المتسيبة التى تجعل منه شريكا يحتاج الى الرعاية والمداراة اكثر منه عونا على تحديات الحكم وضروراته الحتمية . وقد كانت ضمانة التعامل مع هذا الحزب الى وقت قريب هى زعامته الممثلة فى السيد محمد عثمان الميرغنى . ولكن هذه الزعامة امام موازنتها وتطلعاتها الجديدة اصبحت مضطرة لأن تبحر مع التيار وتجاريه فى الاستجابة لعقدة ان الحزب يعانى من حالة اهمال وتهميش من شريكه فى السلطة .

والذى يجرى الآن من تمرد على الصيغة الائتلافية بنظر تلك المراجع هو شكل من أشكال الاسقاط والتعبير عن عقد وهواجس نفسية لم تعد خافية على الافهام . ولكن الظرف الحرج الذى تمر به البلاد لا يجعل من السهل على الشريك ان يمشى مع شريكه الى نهاية الشوط فى مشوار جلسات الاسترخاء والعلاج النفسى التى يخضع لها الشريك وتحتمها ظروفه الخاصة المعلومة ..

وفى الطرف الآخر من المعادلة الائتلافية تقول المراجع والمصادر المقربة من الحزب الاتحادى الديمقراطى ان موجة التمرد والتحرش التى يركبها الحزب بهمة ضد حليفه الآن هى بعض مهام المرحلة التى يستقبلها ويعيش فيها الحزب الاتحادى الديمقراطى .

فالاتحاديون الآن بصدد بناء حزبهم واستكمال مشوار الشرعية الذى استغرق زمنا طويلا . وذلك يقتضى بالضرورة ان يقودوا نوعا من التعبئة الجماهيرية . ولعله من نافلة القول ان من لوازم تلك

التعبئة ان يدار جزء من الخطاب السياسى حول الحوار والعلاقات الائتلافية .. وكلاهما من المناطق الشائكة المحفوفة بالألغام والمتفجرات .. ذلك ان فى دفتر العلاقة بين الحزبين بعض الظلامات والتجاوزات والتراكمات غير السارة التى تختزنها جماهير الحزب وقياداته الوسيطة والقاعدية فى ذاكرتها . فهناك تحديدا :

● معركة المواقع القيادية فى المؤسسات والقطاعات الاقتصادية والادارية التى استأثر بها حزب الأمة .

● وقصة اقصاء [ابوحريرة] والشريف .

● وقضية احمد السيد حمد الشهيرة .

● ثم الآن مسلسل مساعد الأمين العام للحزب السيد سيد احمد الحسين والذى اخذ اكثر من شكل وطور ويتولى كبره فى حزب الأمة «الاخوة» خالد وعبدالرحمن فرح .

● ... واخيرا الصراع بين رئيس الجمعية ونائبه .

ويضاف الى ذلك حقيقة ان زعيم الحزب الاتحادى بعد رحلاته الخارجية الأخيرة بدا له انه اكبر من شريك فى سلطة ائتلافية يستأثر بها الشريك الآخر ، بل زعيم قومى . ولا بد ان هذا الطارىء فى حياة الزعيم الاتحادى السياسية يتطلب دورا جديدا وحجما اكبر فى اتخاذ القرار وادارة السلطة .. والاضواء كذلك ..!

وذلك بطبيعة الحال الى جانب تناقضات اخرى تتعلق بالسياسات والتوجهات فى الحكم ومنها :

١ - الاختلاف حول بعض ركائز ودعائم سياسة البلاد الخارجية .

٢ - تباين وجهات النظر حول بعض السياسات المالية والاقتصادية ولا سيما قصة التحقيق فى مصارف القطاع الخاص واخيرا البنك المركزى وبنوك القطاع العام .

٣ - الاختلاف حول ايلولة جهاز الأمن وكيفية بنائه والاشراف عليه .

وقد تشعب الأمر اخيرا وأشكل ليصل الى درجة المواجهة والحرب السافرة والساخنة فى الصحف وفى مجلس الوزراء وفى الجمعية التأسيسية وفى لجان التنسيق بين الحزبين و «لقاء السيدين» . ففى الوقت الذى يدعو فيه نواب حزب الأمة الى طرح الثقة بوزير الداخلية ، يتقدم بعض النواب الاتحاديين باقتراح لحل الجمعية .. ويضمرون فى انفسهم توجها لطرح الثقة بالحكومة .

هكذا ينتهى الأمر الى ان العلاقة والرابطة الائتلافية بين الحزبين الكبيرين هى الآن فى أسوأ حالاتها وتمر بمرحلة من الجدب والخواء النفسى والوجدانى . فقد ضاق كل طرف ذرعا بالآخر .. واصبح العيش تحت سقف واحد أمرا مستحيلا او مستعصيا بحق .

ولكن الأمر فى صورته الاجمالية ليس قاصرا على العلاقة بين الحزبين المؤتلفين ، اذ تجاوز الحال ذلك الى الاحزاب المؤتلفة نفسها ويتجسد ذلك فيما يلى :

أولا : ظهور بعض بوادر ومظاهر الخلخلة والتمرد فى حزب الأمة القومى الجديد . فغنى عن الذكر ان وزراء حزب الأمة ومنهم السيد وزير المالية قد اصبحوا يتعرضون للنقد العلنى والشرس من نواب حزبهم وتكفى الاشارة فى هذا السياق الى ان الدكتور فضل الله على فضل الله قد نادى من داخل الجمعية وعلى رؤوس الاشهاد بضرورة سحب الثقة من رئيس الجمعية وهو من رجالات حزب الأمة على كل حال .

ثانيا : تصريح الشريف زين العابدين لصحيفة الاسبوع الخميس الماضى بأنه قد وصى لدى زعيم الحزب بحل امانات الحزب العامة والمتخصصة ودعوة الجماهير الى عدم الالتفات الى ما يصدر عن الامانات السابقة ، فيه اشارة واضحة الى ان المواجهة بين قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى المتعددة قادمة لا محالة بالرغم من التضامن والتآزر الذى ابدوه مجتمعين فى قضية التحرش بالسيد سيد احمد الحسين .

ومحصلة هذا كله ان المؤسسة السياسية فى الحزبين تمر بمرحلة اضطراب وقلق فى زمن يبدو انه خطأ بكل معيار ومقياس . ذلك ان المشكل الأمنى والمشكل الاقتصادى والعجز الملازم لآلة

الدولة قد تفاقمت جميعها واستحكمت بأكثر مما كان عليه الحال فى أى وقت مضى .

ثم ان العلاقة بين الاطراف الأساسية فى الحكومة وبين حلفائها من الاحزاب والفعاليات الجنوبية «كما ان العلاقة بينها وبين الانانيا قد تدهورت الى حد بعيد وفيما يشبه تداعى المسرح من كل اطرافه .

والمطلوب فى هذا السياق المتداعى هو شكل من أشكال انقاذ الموقف والتدابير الطارئة والاستثنائية . غير ان ذلك تتحكم فيه او تحكم الحركة باتجاهه بعض الحقائق التى لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها .

● فالحقيقة الأولى هى ان عامل الثقة مع الأطراف الاخرى خاصة الجبهة ونتيجة استهلاك الحزبين الحاكمين لكل رصيدهما فى هذا المجال ، لم يعد متوفرا وبالقدر المطلوب .

● والحقيقة الثانية هى ان الخرق قد اتسع على الراتق واصبحت عملية [لملمة] الأمر فى ظل ما يجرى الآن تحتاج الى ما يشبه [العبور] ان لم يكن العبور نفسه .

وربما كان واضحا وبجلاء ان مفاتيح هذا العبور هى الآن بيد كل المؤسسات وليس المؤسسات السياسية وحدها – أو المؤسسة

الائتلافية وحدها على وجه الدقة . ذلك ان الأمر قد خرج حقيقة من طور انه «هم ائتلافى» الى طور «الهم القومى الملح» .

والهم القومى الملح هو بالضرورة والممارسة كما حدث فى رجب ١٤٠٥هـ ، هم كل مؤسسات المجتمع واطاراته الفاعلة والناشطة ، بما فى ذلك المؤسسة العسكرية . وأقول المؤسسة العسكرية لأن جزءا كبيرا من هذا الهم هو هم أمنى يتصل بوحدة التراب وسلامة الوطن ومواطنيه .

وان البعض يتصور ان الحل يكمن فى حل الجمعية التأسيسية والرجوع الى الناخبين ليحسموا عملية التفويض الشعبى باعلاء أو ترجيح كفة احد الاحزاب بصورة أوضح وأكبر تمكنه من مباشرة هموم الدولة خارج اطار الموازنات الائتلافية الحالى والذى يبدو انه عقبة كبيرة فى سبيل استقرار الحكم وتوجهه . ولكن حسابات الجغرافيا والديمغرافيا والتاريخ والواقع الحزبى والاجتماعى تقول بان ذلك غير ممكن وغير متاح . فالتركيبة الحزبية بشكلها الراهن وبتضارب مصالحها لا تسمح للعملية الانتخابية بان تنطلق الى مداها وتنفذ الى غاياتها دون التدخل المقصود والمتعمد لتغيير النتيجة فى آخر الشوط - مثلما حدث فى الدائرة ٢٧ (أ) الصحافة وجبرة حيث تكتلت كل احزاب البلاد ضد الدكتور الترابى مرشح الجبهة الاسلامية القومية فى تلك الدائرة الانتخابية .

والبعض الآخر يرى ان الحل يكمن فى اعادة ترتيب العلاقة

بين الحزبين المؤتلفين بحيث تتضمن قدرا من التوازن الموضوعى فيما يتعلق «بكعكة» السلطة .. مع تغيير فى الوجوه التى تحمل الحقائب الوزارية .. وهذه الرؤية - مثل سابقتها هى رؤية اتحادية وان كانت بعض التيارات فى حزب الأمة تشاركهم فى الجزئية الخاصة بتغيير بعض الوجوه فى دست الوزارة غير ان الحقيقة تقول بأن تركيبة السلطة التنفيذية الحالية تعانى من خلل بنيوى وعضوى وآخر متصل بالتباين فى السياسات والتوجهات الاجمالية - وهذه كلها لا تحلها تدابير متصلة بالتوازن داخل السلطة ولا بتغيير فى الوجوه والشخصيات التى تحمل الحقائب الوزارية وشبه الوزارية فى السلطة .

فالجبهة الاسلامية القومية عندما وضعت ابان جولات الحوار حول الحكومة القومية منذ شهور خلت منهجا للحكم وتوجهاته ، كانت فى الواقع تهدف الى تقديم حل ما لمعضلة الحكم الائتلافى فى غياب التفويض الانتخابى الكامل لطرف من الأطراف . فما يشكو منه الاتحاديون الآن من عدم توازن داخل الادارة التنفيذية كان حله الى حد كبير فى ذلك الذى طرحته الجبهة مفصلا بموازينه ومعاييره الحسابية والعملية . وما ينشده حزب الأمة الآن من حليف قوى وجهاز تنفيذى فاعل ومتناسق كان ممكنا ايضا فى ذلك الوقت . ولكن طرفا السلطة كانا يميلان اكثر الى تنويم الازمات وتخديرها اكثر من علاجها .

ان السؤل الكبير الآن هو : هل تستطيع جهة ما ان تحرك الأوضاع باتجاه تجاوز الأزمة الراهنة ؟

ان الاجابة القاطعة على مثل هذا السؤال الكبير لا تبدو سهلة أو ميسورة فى ظل الوضع الحالى بكل تراكيبه وتضاعيفه . ولكن المرء يحس دبيب حركة واتصال وجس نبض من هنا وهناك . وتقول المصادر المعنية .. ان الحديث والهمس والتلميح فى جله يأتى من طرف واحد .. بينما الطرف الآخر يخزن المعلومات ويحللها ويطابق بينها وبين شفرات وخطوط اتصال سابقة لم تفض الى شىء .. اننا نستطيع ان نقول انه وبرغم احساس الجميع المتزايد بالظروف المحيطة الا ان جوا من عدم الثقة يكتنف ويظلل ذلك التحرك الى حد كبير .

وفيما يدعو الحزب الشيوعى السودانى من خلال كلمة [الميدان] أمس الأول الى ضرورة ان يحتوى الحزبان المؤتلفان خلافاتهما وصراعاتهما حتى لا تكون لها آثارها السالبة على مسيرة الديمقراطية ، فان دوائر الجبهة الاسلامية - فيما يبدو - تدرس الأوضاع وتحاول كما درجت على ان تقدم شيئا ما - اكثر من اسداء النصح والتمنيات - فى هذا الشأن الذى لم يعد شأنا خاصا باحزاب الحكومة . ذلك ان اطراف الحكومة نفسهامن هذا الحزب او ذاك هى التى تتحرك وتطرق الأبواب .. لقناعتها ان الأمر اكبر مما تدعو اليه [الميدان] من «ضمضمة» الازمة و«غطغطتها» ريثما ينتهى كل شىء .

ان الأيام القليلة القادمة كما تدل كل المؤشرات ستشهد تطورا ايجابيا بإزاء حل الأزمة وليس فى وسعنا الا ان نراقب ونسمع ونرى باعين مفتوحة وعقول مفتوحة ايضا ..

★ ★ ★

أحداث الجامعة

جولة فى الوثائق والطروحات

فيما تواصلت الأزمة بين الحزبين المؤتلفين الاسبوع الماضى وتتواصل هذا الاسبوع ، بدت بوادر انفراج فى الأزمة التى ادت الى اغلاق جامعة الخرطوم لما يربو على الثلاثة أشهر من عام دراسى قصير خشى معه الحادبون من ان يضيع العام وتضيع معه بالنتيجة المصلحة العامة وسمعة المؤسسة الأكاديمية العريقة . فبفضل اشارة من السيد راعى الجامعة وبعض الجهود الصحفية وتحرك ايجابى من مجلسها ومجلس اساتذتها وبعض الآباء والشخصيات الاجتماعية ، اصدر البروفسير يوسف فضل مدير الجامعة قرارا باستئناف الدراسة الاسبوع القادم - السبت ٢٧ فبراير الجارى .

والطريق الى ذلك القرار الذى انتظره الناس طويلا لم تكن سالكة او ممهدة تماما . ذلك ان تعقيدات وعقدا كثيرة - بالرغم من بساطة المشكل - كانت تقف عقبة فى سبيله . فقد كان برأى لجنة العمداء اقتباسا مما رفعته من توصيات وأبدته من هوامش وحواش على توصيات اللجان المتخصصة التى طلب اليها دراسة كل جوانب الأزمة وابداء الرأى والتوصية بشأنها - ان يقوم الاستقرار الجامعى على بعض الأسس والمرتكزات التى كان بعضها غير موفق بحال من الأحوال .. ومثال ذلك :

أولا : محاسبة بعض الأساتذة بازاء اتهامات بعض زملائهم لهم .

ثانيا : ادانة وشجب جريدة (آخر لحظة) وايقافها .. وان يقوم الاتحاد - وهى صحيفة تابعة له بشكل أو آخر - بادانتها ايضا .

ثالثا : ان يكون الاعتراف بالاخطاء التى ارتكبها الاتحاد او المنضوون تحت لوائه وادانتها هى الحد الادنى لاعادة فتح الجامعة ..

ومما يدعم هذا التوجه غير الموفق لدى لجنة العمداء هو تعليقان اثنان اوردتهما اللجنة بحق توصيات لجنتين من اللجان المتخصصة الخمس وهما :

● لجنة البروفسير محمد سعيد بيومى التى انيط بها البت فى بعض الشكاوى الواردة من بعض اطراف الأسرة الجامعية والتى وصفت لجنة العمداء تقريرها بانه فنى وقانونى وغير تربوى كما عابت عليها انها لم تنظر فى الشكاوى الخاصة ببعض اعضاء هيئة التدريس .

● ولجنة البروفسير الضرير التى انيط بها دراسة سلوك الطلاب وتفشى ظاهرة العنف ..

فعندما قالت هذه اللجنة الأخيرة - لجنة البروفسير الضرير - فى توصياتها ان طبيعة عملها تستغرق وقتا اطول ومن ثم فانها ترفع

توصيات أولية فى الموضوع ، جاءت ملاحظات لجنة العمداء على توصياتها على النحو الآتى :

١ - هناك بعض التضارب فى توصيات هذه اللجنة . اذ كيف تستقيم التوصية بفتح الجامعة اولا .. واستمرار اللجان فى عملها ..؟ ما الحكمة من اغلاق الجامعة اذن ..!؟

٢ - لم توضح اللجنة كيفية طرح الموضوع على الطلاب ، كما ان طلب تمثيلهم فى هذه اللجان سيكون ذو آثار ضارة ..!

وغنى عن الاشارة هنا ان لجنة السادة العمداء كانت ترى التلازم والربط الوثيق بين استمرار اغلاق الجامعة وانجاز أى أعمال اخرى تتعلق بفحص الظاهرة ودراستها ولو كانت تلك الأعمال والدراسات ذات طابع خاص كلجنة مختصة بدراسة سلوك الطلاب وتفشى ظاهرة العنف مما يتطلب البحث والاستقصاء والتحليل العلمى المتأنى مما يتواضع عليه فى مثل هذه الأحوال . كما ان لجنة العمداء ترى ايضا ان اشراك الطلاب فى مثل تلك اللجان يترتب عليه بعض الآثار الضارة .

ولا ريب ان كلا الامرين يتضمن كثيرا من سوء التقدير وربما سوء الغرض والرغبة فى الابقاء على الوضع الراهن . فاغلاق الجامعة - اذا كان له من مبرر فهو كسر حدة المواجهة وقتذاك ومنع تطورها وتداعيها بصورة تضر بمصلحة الجامعة والمناخ الجامعى الى جانب ما يتضمن ذلك من اجراء عقابى محدود ومعروف . واذا

كانت المواجهة هادئة فان احدا لم يكن ليتصور انه يتعين اغلاق الجامعة للقيام باصلاح لبعض النظم المؤسسية وادخال بعض الترتيبات والاجراءات مما يتطلبه الأمر - كما حدث ويحدث الآن .

وأما الاصرار على حجب الطلبة عن مواقع المشاركة فيما يهمهم ، وجعل الأمر يبدو كما لو كان املاءا بين غالب ومغلوب مثل مقررات مؤتمر فيرساى الشهير ، فان ذلك الفعل - لا غيره - هو الذى ستكون له آثار ضارة . ولعل ذلك هو ما نلمس الآن من ان الطلبة يشعرون بأنهم لا يشاركون فى «تقرير مصيرهم» .. بينما يطمحون ويتطلعون الى القيام بدور ما فى تقرير مصير الأمة السودانية بأكملها .. وان شاءت لجنة العمداء الموقرة فلتقرأ أو تطالع الفقرة التالية من مذكرة اللجنة التنفيذية للاتحاد بتاريخ ٢/١٤ للسادة رئيس واعضاء مجلس الجامعة والتى قالوا فيها بالحرف الواحد :

إن أى لائحة لتنظيم الحياة الطلابية لا تتم فيها مشورة الطلاب، ستظل حبرا على ورق ..؟

وذلك ما ذهبنا اليه وما ذهبت اليه لجنة البروفيسير الضرير ولجنة مجلس الجامعة ومجلس الأساتذة فيما بعد من ضرورة اشراك الطلبة فى تقرير مصيرهم وابعاد شبح الاملاء عنهم . فان مبدء «الادارة بالمشاركة» هو النمط الاداري السائد الآن فى كل المؤسسات الحديثة .

وللحقيقة فان الذى يفحص توصيات لجنة العمداء يجد ان تلك

اللجنة مع كامل الاحترام والتقدير لها كانت معنية بتعقيد الامور وتأزيمها اكثر من اهتمامها بحلحلة الأوضاع وتثبيت الاستقرار فى المحيط الجامعى .

وان ما جاء فى تقرير البروفيسير يوسف فضل للسادة رئيس واعضاء مجلس الجامعة عن مداولات مجلس الجامعة فى تقارير اللجان المتخصصة وتقرير لجنة العمداء فى نقطتين بعينهما تأكيد لما نذهب اليه فى هذا الاطار .

فقد قال البروفيسير فضل فى تقريره المذكور بتاريخ ٢/١٣ فى صفحة ٣ الآتى نصه :

● اما فيما يتعلق بلادانة والمحاسبة فقد كان فى نظر البعض ان كل بنود ضوابط الحد الادنى ذات توجه مستقبلى ما عدا «البند الخاص بالمحاسبة» فانها لا تتمشى مع روح الوفاق ومبدأ استقرار الجامعة كما ان «الطلاب لم يمثلوا فى اللجان التى شكلتها لجنة العمداء ..»

كما اشار التقرير صراحة فى ص٤ منه الى ما يلى :

● على صعيد آخر ، فقد رأى البعض ان مساعى التوفيق المبذولة فى اتجاه حل المشكلة قد (اجهضتها) قرارات لجنة العمداء ، اذ كان لا بد من استمرارها - أى تلك المساعى - وامهالها الى ان تأتى أكلها .

لقد تمترس العمداء فيما صدر عنهم فى خندق الاستمرار فى اغلاق الجامعة ولكن الأمل بالنظر الى الوثائق وتقليبها قد جاء فى جله من مجلس الجامعة ومجلس اساتذتها مع اشارة خاصة هنا الى لجنة الاستاذ مكاوى مصطفى والتى شكلت من اعضاء المجلس من خارج الجامعة حيث ان تلك اللجنة هى التى انقذت الموقف حقيقة .. ذلك ان همها الأول كما جاء فى ديباجة توصياتها للمجلس بتاريخ ٢/٨ كان انقاذ العام الدراسى باستئناف الدراسة على وجه السرعة . ثم ان تلك اللجنة ابدت فى توصياتها سعة أفق وتفهم للوضع بكامله حيث طلبت :

أولا : ان تسمى لائحة سلوك ومحاسبة الطلاب «بلائحة تنظيم الحياة الجامعية للطلاب» وهو نهج متقدم فى نفى الايحاءات السالبة . ثم انها فضلا عن ذلك اثبتت حق الطلاب فى المشاركة فى وضع اللائحة عندما قالت : «وان تتم اجازتها بالطرق المؤسسية .. المقررة» فاتحاد الطلاب جزء لا يتجزأ من المؤسسة الجامعية واطرها المؤسسية .

ثانيا : اعطاء الطالب ماجد السوار فرصة استئناف قرار عقوبته لمجلس الجامعة بواسطة المدير . وهذا ايضا اجراء من شأنه نفى الاحقاد وتثبيت المبادىء الاصولية فى فض الخصومات .

ثالثا : وعندما طلبت اللجنة فى حالة ممارسة حرية التعبير واصدار الصحف مجرد «ابلاغ عميد الطلاب كتابة» وليس تخويله

تلك السلطة كاملة وتنصيبه شرطيا وحاجبا فى الحرم الجامعى ، فان اللجنة تكون مرة اخرى قد نأت بالأسرة الجامعية عن بؤرة الصدام والانفجار .

وبغض النظر عن ذلك كله فان بادرة فتح الجامعة بعد اغلاق تطاول واستطاله الناس امر مرغوب فيه ومحمود . ولكن تبقى الدروس المستفادة من ذلك هى ان الأزمة فى جوهرها كانت صغيرة ولها مثيلات واضراب فى تاريخ الجامعة والحياة الجامعية فى كل مكان من المعمورة . غير ان اطراف الأزمة الحقيقية - كما سبق ان ذكرنا - لم تحسن التعامل معها . واخص بالذكر هنا البروفيسير يوسف فضل مدير الجامعة الذى اطال الانتظار والتلكؤ فى مسرح الاحداث وظل بعيدا عن مهماز آلة اطفاء الحريق حتى اصبحت عملية تعطيل الدراسة فى جامعة الخرطوم مثار قلق واهتمام قومى . وكان الأمر جدير بالمساءلة فى الجمعية التأسيسية وفى مجلس التعليم العالى .

وقد سبق لى عندما تناولت هذا الأمر فى «المشهد السياسى» آخر نوفمبر الماضى ان قلت بالحرف الواحد :

«انه ليتضح من التسلسل الزمنى والمنطقى للاحداث ان السيد مدير الجامعة لم يكن ليسمح لنفسه بالابتعاد قليلا عن الاشجار ليرى الغابة كاملة . بل انه (فيما يبدو) كان مفردة من مفردات تلك البيئة

النباتية والشجرية . ومن ثم ضاعت من بين يديه فرصة المعالجة الموضوعية والحكيمة للمشكل الصغير ..»

والدرس المستفاد من هذه الأزمة ان الطلاب والنظم واللوائح لم يكونوا البعد الوحيد فى هذه الأزمة الذى يجب ان توجه اليه الجهود . ذلك ان جهودا اضافية ينبغى ان تصوب الى اطراف اخرى فى المعادلة الجامعية وهى ادارتها واساتذتها على حد سواء . فثمة ازمة فى هاتين الحلقتين مثلما هو الشأن فى الحلقات الاخرى .

لقد كان الاستاذ فى العملية التربوية - وعلى طول المدى - القدوة والاداة التى تضبط الحركة فى شارع التربية والتعليم دون الحاجة الى الاستخدام الزائد للكوابح او آلة التنبيه . وذلك لما له من طاقة واشعاعات مختزنة تعمل تلقائيا ولا اراديا . ولكن يبدو ان هذه الطاقة المشعة قد نفدت الآن شيئا ما ويلزم المهتمين بتصحيح المسار الجامعى الالتفات الى هذا المورد الذى هو صنو لحقيقة انه يتوجب على الطالب ان يجل استاذه ويحفظ المساحة المقدرة والمطلوبة دوما بين الطالب والاستاذ . وذلك امر لا تسعفنا فيه اللوائح والأوامر المكتبية بقدر ما يمليه علينا تمثلنا للقيم والمثل الواجبة الاحترام والاتباع .

وان الدرس الثالث فى هذا السياق هو ان الاتحاد الطلابى فى الحياة الجامعية ليس اداة غير مرغوب فيها وتنبغى محاصرتها فى نطاق ضيق ، وانما هو القناة التى يتصل عبرها الطلاب بالحياة العامة

ويندمجون فيها من خلال نشاطهم المتصل بالمجتمع . ومن خلال المسئوليات والواجبات التى يضطلع بها الطلاب من خلال مؤسستهم .. فضلا عن ان الاتحاد ايضا اداة للاتصال والتواصل مع اطراف المعادلة فى المحيط الجامعى .

* * *

عربة الائتلاف

انطلاق .. ام عودة الى الورشة ؟؟

تجمع مصادر الاخبار حتى الآن ان غدا الأحد هو اليوم المضروب لاعلان الاتفاق المكتوب بين الحزبين الحاكمين الذى يتسنى لهما بموجبه اعلان تشكيل حكومى جديد أو «معدل» . ولكن مؤشرات الحوار التى رصدتها الصحافة ورصدها المراقبون الاسبوع الماضى وحتى صباح الأمس تقول بأن الاتفاق وان اعلن ، كما قال أحد نواب حزب الأمة البارزين ، فسوف لا يعالج ازمة الحكم التى تعانى منها البلاد الآن . وذلك استنادا الى ان [الوقفة] الأخيرة بين الحزبين المؤتلفين قد اظهرت من التناقضات والتراكمات النفسية بينهما ما يجعل كل ما يتفق عليه ليس الا عملية طلاء خارجى لبناء متداع من الداخل .. ريثما ينهار مرة ثالثة أو رابعة ويجد السيدان نفسيهما وجها لوجه أمام أزمة ائتلافية اكثر شراسة .

ان اطباء السياسة وعلماء النفس وخبراء الترميم وكتاب الأعمدة والمراقبين جميعهم يقولون بان إعادة الائتلاف الى الوضع الصحى والنفسى والأدبى الذى كان عليه يوم ميلاده فى مايو ١٩٨٦ لم يعد حلما يمكن تحقيقه على ارض الواقع .. مهما خلصت النوايا .. التى لا نستطيع ان نجزم بانها خالصة الآن . فالفلاسفة يقولون : انك لا تعبر النهر مرتين - أى ان النهر فى لحظة تدفقه وانسيابه لا تركد مياهه أو تتجمد حتى يمكن لنا ان نعبرها مرة بعد أخرى .

الراية ١٩٨٨/٢/٢٧

ونهر السياسة فى دورانه المتصل لا تركد مياهه أو تتجمد عند نقطة بعينها . وكذا الأمر بين الحزبين . فقد تبدلت الاحوال منذ التشكيل الأول للحكومة الائتلافية وحتى الآن بما يدعو للقلق .

.. وكما قال محدثى العضو المرموق فى الهيئة البرلمانية لحزب الأمة القومى الجديد :

● إن الصراع حول تبعية جهاز الأمن يكشف عن قدر كبير من عدم الثقة بين التركيبة الائتلافية والا فان رئيس الحكومة وأيا من وزرائه أو الهياكل الدستورية القائمة الآن ما هما إلا قناة واحدة تصب فيها كل روافد الحكم . فجهاز الأمن المختلف على تبعيته هو أداة من أدوات الدولة والدولة لها ضوابط ونظم تضبط حركة ادواتها وتنسق خطاها وتقود الى ممر ومقر معلوم .

● كما ان الاتجاه الى تقييد سلطة رئيس الوزراء هو شكل آخر من اشكال انعدام الثقة بين الشريكين ، والا فان شكوى رئيس الوزراء أو رغبته فى تنحية بعض اعضاء حكومته من هذا الطرف أو ذاك هو أمر لا بد ان تكون له حيثيات ودواع معلومة تعرض على من يهمه الأمر ، فان كانت موضوعية ولها ما يبررها من ناحية دعم صيغة الحكم أو تقويته ، كانت اجراءاً عاديا ومألوفا اذ لا بد ان تكون لرئيس الفريق كلمة فى الفريق الذى يعمل معه .

ويقول أحد قادة الجبهة الاسلامية القومية فى أول مداخله لهم فى هذا الأمر :

إن التركيبة الائتلافية بطبيعتها تركيبة وفاقية تقوم على الحد الادنى من التوافق والانسجام بين طرفين أو أكثر . وهى على كل حال ضرب من الشركة أو الشراكة التى تقوم على [عقد تأسيس] واضح يحكم سائر اعمالها وما يتصل بها منذ لحظة تأسيسها وحتى لحظة تصفيتها. ومفهوم ان الشركاء ابتداءا لا بد ان يكون بينهم من القواسم المشتركة وأسباب الوئام والتلاقى اكثر مما يفرقهم .

فعندما قام الائتلاف بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى لأول العهد كان القاسم المشترك الأعظم بينهما هو ان طبيعة النشأة وطريقة اتخاذ القرار ومجمل التوجه فى الحكم كلها أمور مشتركة بينهما . فهذا ارتكز على طائفة الانصار وذاك قام على طائفة الختمية . ومعلوم ان تلك الحقيقة التاريخية ترتب عليها وبالضرورة ان كان القرار فى هذين الحزبين ولا يزال الى حد كبير هو قرار مركزى وان احاطت به بعض «الرتوش» والطقوس والممارسات ذات الصبغة الديمقراطية .

وبتقديرى ان مركزية القرار هذه كانت هى الضامن الوحيد للتوافق والانسجام بين الحزبين فى غياب [عقد التأسيس] الموثق والمعلن على الرأى العام والقواعد الجماهيرية والنوعية . ولكن عندما اخذ القرار يتحلل شيئا ما [لآخر العهد] من تلك المركزية واصبحت لجان التنسيق والهيئات البرلمانية تتعاطى بالأمر ، صارت هناك مساحة ما للأخذ والرد والرأى والرأى الآخر . وصار لما ينعكس فى «المستويات الأدنى» من تباين ف التصورات والطروحات

صدئ . فى «المستويات الأعلى» بطبيعة الحال . وكان ان انتهى الحال الى ما اليه الآن من فجوة وضمور فى الثقة المتبادلة التى اصبحت قضية الشركاء المفتاحية .

وهذا الضمور فى الثقة كما قال مرجع اتحادى نافذ وموصول بالدوائر العليا لم ينشأ هكذا أو بين عشية وضحاها وانما كان نتاجا لترسبات وتراكمات هى الآن ما يوشك ان يسد مجرى العلاقة بين الحزبين إن لم يكن قد سده بالفعل . ومن تلك الرسوبيات - قال الاتحادى البارز :

١ - استئثار حزب الأمة بخدمات الدوائر وبقيادة المؤسسات الاقتصادية ومواقع الحكم المحلى والاقليمى النافذة على حساب الحزب الشريك مما يحملنا الآن على المطالبة بتصحيح هذا الوضع .

٢ - لقد درج حزب الأمة فى أكثر من مناسبة فى السلطة على اظهار كوادرنا وقياداتنا بمظهر الكوادر غير المنتجة والمعوقة لمسيرة الحكم . ذلك ان تعديل السلطة الأول قد استهدف [أبو حريرة] والشريف زين العابدين كما استهدف التعديل الثانى السيد محمد توفيق . ويستهدف التعديل الثالث المزمع هذه الأيام سيد أحمد الحسين وربما آخرين من الحزب الاتحادى دون سواه من وزراء حزب الأمة . فقد صرح السيد محمد عباس فقيرى لصحيفة «الاسبوع» الصادرة يوم الجمعة انه «ليس من تعديل كبير فى وزراء حزب الأمة» .

٣ - ولعل قصة استئثار حزب الأمة بثلاثة مقاعد فى مجلس رأس الدولة بعد استقالة السيد محمد الحسن عبدالله يس مقابل واحد للاتحادى امر لا ينسى .. وهذا ايضا ما نحن الآن بصدد تصحيحه .. قبل الدخول فى جولة ثالثة للحكم الائتلافى الحالى.

ثم ختم المرجع الاتحادى ملاحظته بقوله :

ان هذه الترسبات والافعال المقصودة هى السبب المرجعى فى تشددنا هذه المرة .. وفى محاولتنا بشتى الوسائل للقضاء على اسبابها ومن ذلك تقييد سلطة رئيس الوزراء فى اختيار وعزل شغلة المواقع القيادية فى الخدمة المدنية خاصة فيما يتعلق بالاتحاديين منهم .

ازاء هذا الوضع المعقد وبرغم حديث رجل الجبهة المذكور عن [عقد التأسيس الموثق] وحديث الاستاذ بشير محمد سعيد فى [الأيام] الاربعاء الماضى عن [البرنامج واضح المعالم رفيع المبادىء] الذى قال أنه الاجراء المطلوب لعودة ائتلاف قوى وحكم مستقر ، فان المرء ليشعر بل ويلمس من خلال عدد من المقابلات والمحاولات ومحاولات استمزاج الآراء ، ان «عربة الائتلاف» بما عليها من «احمال» .. وما عليها هى من «احوال» سوف لا يكون بامكانها ان تصعد [جبل المسئولية العامة] .. وان اعيد «تعميرها» وأضيف اليها من قطع الغيار ..!!

وذلك ليس تشاؤما أو تثبيطا للهمم وانما استقراء للأوضاع مستصحبين ما كان وما يصار الى ان يكون . وعلامات الطريق

وشارات المرور الحمراء فى هذا الشأن كثيرة ، نعد منها :

أولا :

ان كلا الحزبين يقبل الآن على الآخر ليس بقلب رجل واحد كما هو مطلوب ومرغوب ولكن بقلوب وأهواء شتى ومتعددة .

والشاهد ان الحزب الاتحادى الديمقراطى يتحدث هذه الأيام فى الجمعية التأسيسية وفى جولات بعض قادته الاقليمية بلسان المعارضة اكثر مما يتحدث بلسان الحكم - وتجدر الاشارة هنا الى أحاديث الشريف زين العابدين فى كوستى وبعض عواصم النيل الأبيض والنيل الأزرق .

وشاهد آخر هو ان حزب الأمة فى اجتماعه الأخير وفيما تنسب اليه المصادر الموصولة ، تحدثت اغلبية هيئته البرلمانية عن الائتلاف بكثير من عدم الرضا بل والى المدى الذى شجبت فيه ممثلى الحزب فى «لجنة التنسيق» ووصفتهم بانهم اصحاب مصلحة فى الائتلاف .

ثانيا :

وربما الأهم : فقد كان فى السابق ثمة مساحة للتسامح وحسن الظن بين الشريكين ولكن هذه المرة انكمشت تلك المساحة وضاقت الى الحد الذى ما انطلق فيه تصريح من هنا الا وجاء الرد عليه ساخنا من هناك .

نستصحب فى هذا المقام تصريحات بعض الانحاديين على تصريحات السيد الصادق المهدى عن الاتفاق حول جهاز الأمن الاسبوع الماضى .

ثالثا :

ان ما تبقى حتى الآن من جدول أعمال لجان التنسيق وهو حسم الخلاف حول تبعية جهاز الأمن وصلاحيات رئيس الوزراء ، يشكل ثلاثة ارباع الطريق الى عودة الائتلاف ان لم يكن كل الطريق اليها .

وليس هناك حتى الآن [صباح الجمعة] ما يطمئن الى ان اجندة ندة البحث فى «لجان التنسيق» قد استكملت بنودها واتفق على كل شىء مما هو معلق فى جدول الأعمال .

فرحلة السيد محمد عثمان وبعض قادة حزبه الى البحر الأحمر فى هذه الأيام الحاسمة ربما كانت مؤشرا اضافيا الى ان الاتفاق المتوقع - والذى بموجبه تنطلق «عربة الائتلاف» سوف لا يرى النور فى الموعد المضروب . ذلك ان زعيم الاتحادى قد غادر العاصمة ومسرح التفاوض والتنسيق بين الحزبين يموج بالعقبات والمعوقات .

ولكى يكون حديثنا هذا اكثر تناسقا وتطابقا مع الوقائع نقول :

●● لقد أوردت «الأيام» فى عددها الصادر أمس :

★ ارجاء مناقشة صلاحيات ومسئوليات رئيس الوزراء الى ما بعد صدور البيان ..!!

★ ان تعريف آثار مايو مازال محل اختلاف بين الحزبين وتسبب فى تأخير اعلان عدد من الاجراءات الرسمية الخاصة بتنقية اجهزة الدولة من آثار مايو .

●● وأوردت «الاسبوع» على لسان السيد محمد عباس فقيرى ان مسألة تقليص مجلس رأس الدولة مازالت قيد البحث ولم يبت فيها نهائيا .

وهكذا يبدو ان كمّا لا يستهان به من الامور الخلافية هو اليوم فى حكم «الهموم المرحّلة» والتى لا يراد لها ان تحسم مرة واحدة الى الابد . لكن وعلى كل حال فان الذى يقرأ بين السطور فيما ينشر ، يحس بأن لينا فى المواقف المتشددة قد طرأ على الحزب الاتحادى الديمقراطى فيما نسب الى الحزب من انه من المتوقع ان يكون قد تقدم «للجنة التنسيق» فى اجتماعها مساء الأمس ببعض المقترحات الخاصة بوضع معايير ومقاييس محددة لاقالة الوزراء وعزلهم من الحكومة بصرف النظر عن انتمائهم أو وزنهم داخل أحزابهم (!!) .. مع ارجاء مناقشة صلاحيات ومسئوليات رئيس الوزراء فى هذ الشأن الى ما بعد صدور البيان المرتقب ..!!

فلنترقب وان غدا لناظره قريب ..

الحقيقة والمجاز

فى زيارة الرئيس المصرى

لقد كانت زيارة الرئيس حسنى مبارك للبلاد فى منتصف الاسبوع الماضى محل علامات استفهام كثيرة هنا وهناك وفى كل الدوائر تقريبا . وذلك لانه ليس من ريب أو شك ان العلاقات المصرية السودانية وبرغم عمليات التنشيط والعلاج الطبيعى الكثيرة ظلت فى حالة استرخاء . فاللقاء المرتقب بين رئيسى وزراء البلدين ظل يرحل من تاريخ الى آخر وحتى زيارة الوفد المصرى الكبير الأخيرة . وقد مرت بالبلاد احداث عسكرية وهموم وطنية كبيرة اثار فيها تخلف الشقيقة مصر بعض الهواجس والوساوس فى الشارع السودانى اتهمت فيها مصر بانها ليست «بالصديق وقت الضيق» وان اهتمامها بمنابع النيل اكثر من اهتمامها بمجرى النيل . واهتمامها بالحقائق الجغرافية والطبيعية اكبر من اهتمامها بحقائق التاريخ والثقافة والدين واللسان ـ اى مجمل المسألة الحضارية .

ومن هنا قفز السؤال المشروع : لماذا الزيارة فى هذا الوقت وبهذا الحجم .. وبذلك الشمول فى البرنامج واللقاءات والمقابلات ..؟ وذلك ما سنجتهد شيئا ما فى إلقاء الضوء عليه حتى لا يذهب الناس بعيدا فى التأويل والتحليل .

فالاجابة على السؤال (الزيارة .. لماذا ؟) هى بنظر الكثيرين ان دواعى الزيارة امنية فى المقام الأول وسياسية فى المقام

الراية ١٩٨٨/٣/٥

الثانى وان كان ثمة ترابط وتداخل كبير بين الأمرين . والذين يقولون بذلك يؤسسون منطقهم على ما يلى :

أولا :

تدهور الأوضاع الأمنية فى اقليم دارفور وهو منطقة تماس وهامش مناورة بين الأطراف المتصارعة فى تشاد وليبيا . ومصر ليست بعيدة عما يجرى هناك على كل حال .

ثانيا :

هناك محاولات أجنبية «ليبية ايرانية على وجه التحديد» لملء الفراغ الذى نتج عن دورة الاسترخاء والفتور غير المبررة فى العلاقات المصرية السودانية .

ثالثا :

بعد سقوط الكرمك وقيسان وتحريرهما بجهود عربية غير مصرية ، سادت فى الشارع السودانى الهواجس والوساوس التى سلفت الاشارة اليها ، وكان لا بد لمصر بعد «تنبيهات» وايماءات واشارات صدرت من هنا وهناك ان تتحرك وبايجابية لتنقذ ما يمكن انقاذه من «الخصوصية» والصلات الأزلية التى مضغها الناس ولاكوها كثيرا . فكانت الزيارة الناجحة .

رابعا :

ان الأزمة الدائرة بين الحزبين المؤتلفين ليست كلها تعبيرا عن

تناقضات داخلية ومحلية وانما تشوبها فى بعض جوانبها - على الأقل - تهمة انها تعبير عن صراع محاور وارادات خارجية وهو ما نرمز اليه باختلاف وجهات النظر حول التوجه فى علاقات السودان الخارجية .

وقد جاءت تركيبة الوفد المصرى من المشير ابوغزالة وزير الدفاع والدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية والدكتور والى الأمين العام للحزب الوطنى الى جانب الرئيس متجاوبة الى حد كبير مع دواعى الزيارة الأساسية والظروف المحلية والاقليمية التى تمت فيها. فقد غلب على الوفد الطابع الأمنى والسياسى وجاء الجانب الاقتصادى فيه متمما لتلك الجوانب وليس سابقا عليها قطعا .

أن وجود المشير محمد عبدالحليم ابوغزالة الى جانب الرئيس مبارك وفى وفد واحد كان يعنى بالنسبة للمراقبين والمعنيين دلالة كبيرة وعظيمة سيما وقد جرت العادة على ألا يكون الرجلان خارج بلدهما فى وقت واحد . لكن الظرف الذى صادف ان تأزمت فيه العلاقات مع الشقيقة ليبيا وتعقدت فيه الهموم الائتلافية بين الحزبين الحاكمين بدرجة اقلقت مجلس رأس الدولة وجعلته ينذر ويحذر فى تصريح صحفى مشهور ، كان يتطلب ذلك على كل حال .

واما برنامج الزيارة المكثف والذى استغرق تسع ساعات من العمل فقد اشتمل على ما يلى :

- لقاءات رسمية مع رأس الدولة ورئيس مجلس الوزراء .

● لقاءات مع قادة الاحزاب والفعاليات السياسية كافة عدا الناصريين الذين كان التحفظ من جانبهم فيما يبدو ، والفصائل الاتحادية خارج الاتحادى الديمقراطى والتى يبدو ان عدم مقابلتها كان بغرض عدم احراج الحزب الاتحادى الذى كان يلعب فى شكل من الاشكال دور المضيف .

● جلسات عمل مع قادة القوات المسلحة .

● لقاء مع الرأى العام السودانى والاجنبى عبر المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس المصرى وحضرته اجهزة الاعلام والصحف ووكالات الانباء .

وقد تمخضت تلك الاجندة الشاملة عما يلى على وجه الاجمال :

أولا :
تقديم بعض الدعم العينى والمعنوى للقوات المسلحة السودانية .

ثانيا :
استعادة الثقة فى الشارع السودانى باخراج العلاقة السودانية المصرية من دائرة الجمود والاسترخاء الى دائرة الفعل والحركة .

ثالثا :

وذلك فضلا عن ان الزيارة قد تضمنت وبشكل من الاشكال رسالة غير معلنة لأكثر من جهة فى الداخل والخارج بأن مصر

حاضرة .. وأمن السودان جزء من امنها وكما قال الرئيس مبارك فى رد على سؤال احد الصحفيين :

[اتفاقية الدفاع المشترك ليست «مربط الفرس» والسودان دولة واسعة تحتاج الى امكانيات ضخمة وحتى الدول الكبيرة تتعرض للأخطار ونحن نتفهم هذا الوضع . ونتعاون فى هذا المجال من اجل ان نصل الى بر الامان] .

ولا بد ان للزيارة نتائج وانعكاسات اخرى على متغير الأمن والسياسة فى السودان ومجرى العلاقات مع دول الجوار بصفة خاصة ، فقد كسرت الزيارة الجمود بصورة واضحة واصبحت مصر من الناحية الشكلية والنظرية مؤهلة اكثر لأن تلعب دورا اكبر فى حل قضايا البلاد الامنية منها على وجه الخصوص .

ففيما يتعلق بالجنوب فان لمصر صلات وعلاقات وامكانات معروفة يمكن لها استخدامها فى محاصرة اخطار التمرد .. كما يمكن لها التحرك ايجابيا فى دوائر اخرى . ذلك ان صلة مصر بدول حوض النيل والحبشة ، حيث يتحرك التمرد ويتغذى ، معروفة وثابتة . ولعل الحديث مع قادة الاحزاب قد تركز فى جملته حول تلك الهموم وضرورة التوصل فيها الى اجماع ووفاق بحيث يتحرك الدور المصرى فى غطاء كامل من الدعم والتأييد .

وقد لا يسعد ذلك - بطبيعة الحال - الجهات التى كانت تأمل

فى استقطاب السودان وابعاده عن دائرة الاتصال بجيرانه فى الشمال .

ولكن هل ذلك هو كل ما يمكن ان يقال عن هذه الزيارة ذات الحجم والوزن الكبيرين ؟ ان بعض هواة ضرب الرمل وقراءة الكف فى الشارع السياسى يقولون بان اجندة المباحثات الرسمية قد صاحبتها وبالضرورة اجندة عمل اخرى وان لم تكن مكتوبة أو معلنة وتلك الأجندة هى ما يقرأه الناس او يستشفونه من متابعة [الكاميرا] وقراءة ملامح الوجوه وحركة الايدى وهى على المسرح .

فالسيد سيد احمد الحسين مثلا ، وقد كان بندا من البنود الساخنة فى جدول اعمال لجان التنسيق التى تبحث الخلاف بين الحزبين المؤتلفين فى ازمتهما الراهنة ، قد لاحظ الكثيرون ممن تابعوا «الكاميرا» ان الرئيس مبارك قد خصه بكثير من الحرارة والعاطفة وهو يحييه فى لحظة الاستقبال .. وقد كان مساعد الأمين العام ووزير الداخلية محتاجا بحق لتلك المجاملة من الرئيس المصرى .. بيد ان السؤال هو هل يستطيع السيد الوزير ان يصرف او يقبض تلك المجاملة نقدا من شباك «لجان التنسيق» أو «لقاءات السيدين» حيث يتحول كل شىء الى ارقام وكمبيالات وحقائب وزارية ..؟

إن مصر – فيما يبدو ـ راضية تماما عن مساعد أمين عام

الحزب الاتحادى الديمقراطى.. ولكن الذى تأمل فى مستقبلى الرئيس المصرى «بعيون الكاميرا» لم يجد بينهم الشريف زين العابدين الهندى الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى ... بينما كان المشير (م) عبدالرحمن سوار الذهب وهو شخصية انتقالية لا حزبية حاضرا حضورا كاملا .. لعل الداعى خير ..؟

* والفاصلة الثانية فى هذا الحيز بشهادة الكاميرا وبعض الحضور هى ان السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء لم يقصر فى ابداء اللهفة والمشاعر الخاصة تجاه قدوم الرئيس المصرى خلافا لما توقع البعض .. ذلك انه قد كسر عمدا حواجز «البروتوكول» ليكون الثالث فى طابور مستقبلى ضيف البلاد الكبير مخلفا وراءه بقية أعضاء مجلس رأس الدولة الثلاثة .. كما ان الرئيس المصرى نفسه قد استدار الى الخلف مرة اخرى باحثا عن السيد رئيس الوزراء لاكمال مراسم التحية .

الصادق المهدى على كل حال وبشهادة بعض المصريين والسودانيين لم يبد انه غير سعيد بالزيارة .. التى زامنت من باب الصدفة ليس الا تصريح السيد احمد الميرغنى الذى حذر فيه الحزبين الحاكمين بان عدم التفاتهما الى مسئوليتهما تجاه البلاد والديمقراطية ربما اضطره الى استخدام واعمال سلطاته التى تعنى فى النهاية انه ربما استدعى الجيش ..

ان مثل ذلك التحذير مقرونا بالسوابق يبدو لمن اشتغل بالسياسة

مزعجا الى حد كبير ، غير انه ومع ذلك لم يؤثر سلبا على برنامج زيارة الرئيس حسنى مبارك .

ويعزى البعض حرارة لقاء السيد الصادق للرئيس المصرى الى ان السيد رئيس حزب الأمة قد أخذ يتبرم مؤخرا بتصرفات مضيفيه ابان معارضته للنظام السابق. فثمة فرق كبير بين ان تكون معارضا فى المهجر .. وحاكما فى حكومة ائتلافية عليها رقابة برلمانية وشعبية وصحفية .. فهناك ابدا مساحة كبيرة تعزل بين الوضعين . ولكن أصدقاء حزب الأمة هناك لا يعترفون بمثل تلك المساحة ، وانطلاقا من تجربتهم ودوافعهم يتحركون ويطالبون الآخرين بالحركة فى ذات الاتجاه وبنفس القوة والاندفاع .

فالسيد الصادق المهدى الذى يعانى ضغوطا من نواب حزبه وجماهيره فى دارفور .. والذى يرجع مسئوله الثانى فى الحزب من ليبيا [رغم الطائرة الخاصة] دون ان يقابل اصدقاءه هناك للمساعدة فى الخروج من المأزق الراهن ، يجد نفسه يعوض ويتنفس تلقائيا فى مناسبة كقدوم وفد مرموق برئاسة رئيس جمهورية مصر العربية لتقديم يد العون والمساعدة والمفاكرة فى هموم الوطن .

والملاحظة الثالثة والأخيرة فى زيارة الرئيس المصرى للبلاد الثلاثاء الماضى هى انه حرص على مقابلة كل الفعاليات السياسية بما فيها حزب البعث والحزب الشيوعى السودانى دونما حساسيات الأمر الذى يعتبر تطورا فى الرؤية المصرية الاحادية . فقد كانت

مصر فى السابق مثل السوفيت [فى السابق ايضا] تتعامل مع همومها الخارجية من خلال قناة واحدة تقليدية هى الجهات المحسوبة عليها أو تلك التى تولد فى كنفها مباشرة . وللحقيقة فان مصر قد كسرت أو فضت احتكار بعض الجهات للاتصال بها عندما دعت وفدا رسميا من الجبهة الاسلامية القومية لزيارة مصر الصيف الماضى .. وها هى الآن تدعو سكرتير الحزب الشيوعى السودانى لزيارة مصر .. ان نفيا كاملا للاحتكار فى المحاورات والمشاورات مع مصر قد بدأ فعلا .. وذلك على كل حال تطور ايجابى ومحمود .. والزمن والمستجدات يطوران كل شىء .

أزمة الائتلاف :

برغم ما نشر من ان السيد رئيس الوزراء قد استجاب لتحذير مجلس رأس الدولة واطلعه فى لقائه الأخير على تصوره للشكل النهائى للوزارة الجديدة ، الا ان ثمة قلق وتكهنات بان السيدين سيغادران البلاد الى الخارج وتظل الأزمة تراوح مكانها فى غيابهما ولا ندرى وقتها ماذا سيفعل مجلس رأس الدولة بتحذيره الذى اطلقه الاسبوع الماضى .



أزمة الائتلاف من لجان التنسيق الى الجمعية

لقد اخذت الأزمة السياسية بين حزبى الائتلاف تقترب من نهايتها فيما تشير الأنباء الى ان السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة قد اصبح اكثر احساسا بوطأتها التى أتت على مصداقية الحكم وهيبته فبعد عودة كلا الزعيمين من رحلة الى خارج البلاد . اصبح الخروج من نفق الأزمة وشيكا وان تضاربت الأخبار ولم تتأكد حول شكل وكيفية الخروج .

فالسيد محمد عثمان الميرغنى رغم الدعوة التى يقودها شقيقه للحكومة القومية يبدو آخر الراغبين فيها لأسباب يفهمها المقربون منه ويفهمها بعض الذين يرصدون اتجاه الريح وتقلبات المناخ فى الساحة السياسية . ذلك ان الرجل لا يزال متمسكا برباطه مع حزب الأمة الى المدى الذى اخذ البعض يتهمه فيه برهن الحزب وربطه بمشاريع استراتيجية غير معلنة مع السيد الصادق المهدى ولكن السيد الصادق المهدى الذى سبق له ان صرح فى بواكير الأزمة بأن المخرج هو نوع من «العملية الجراحية» ، فيبدو انه الآن يمشى فى ذات الاتجاه - أى اتجاه العملية الجراحية .. التى هى ليست بالضرورة حكومة قومية وانما كسر لرتابة الحوار بين الحزبين الحاكمين والذى اخذ يتأسن ويدور فى حلقة مفرغة . وأصبحت العقبات والعقابيل فى سبيل تطوره ايجابيا كثيرة ومتعددة وآخرها

الراية ١٩٨٨/٣/١٢

موكب دارفور الذى يزمع خروجه اليوم . فقد كان الموكب شكلا من اشكال الصراع والمبارزة بين الحزبين ، اذ بينما صدقت به سلطات وزارة الداخلية والمعتمدية وهى اتحادية ، حظرته رئاسة مجلس الوزراء وهى احدى آليات حزب الأمة فى تنفيس القرارات التى تنبع من أدنى :

وعلى كل ، فمنذ اسبوعين خليا أو اكثر عندما تغدى الدكتور الترابى على مائدة السيد الصادق المهدى ، وهو ما نشرته الصحف فى حينه ، دار الحديث تلميحا وتصريحا حول مرئيات زعيم حزب الأمة للخروج من الأزمة فيما وصفه السيد الصادق نفسه «بفتح الأذن» اشترط زعيم الجبهة الاسلامية القومية الوضوح وازالة «الموانع الشرعية» ثمنا لأن تفتح الجبهة كل حواسها وليس أذنها فقط ..!!

والوضوح عند الجبهة كان يعنى تقديم «شىء مكتوب» بينما كانت ازالة الموانع الشرعية تعنى البت نهائيا فى العلاقة القائمة بين احزاب الائتلاف .

الآن وطبقا لمصادر موصولة بحزب الأمة فان ذلك الشىء المكتوب فى طريقه الى الجبهة .. وزعيم حزب الأمة يفكر عمليا فى مخاطبة الجمعية التأسيسية بعد غد «الاثنين» فيما يعتبر بتا فى العلاقة القائمة بين الحزبين المؤتلفين وقد تواردت الأخبار والشواهد فى هذا الشأن بما يؤكد الواقعة .

غير ان ثمة سؤال بل اسئلة تطوف بالذهن والمرء يستعرض هذا الأمر .

أولا : لماذا يذهب السيد الصادق المهدى الى الجمعية التأسيسية ..؟

ثانيا : وماذا يريد أن يقول لها ؟

ثالثا : ماذا أعد لذلك الأمر من عدة . ؟

رابعا : هل يتم ذلك فى اطار نوع من التنسيق بينه وبين السيد محمد عثمان الميرغنى ؟

ان الاجابة على السؤال الأول كما قال احد المقربين للسيد الصادق المهدى ، تتلخص فى ان الرجل قد [عيل] صبره ونفذ بازاء اللجاج والمفاصلة اللزجة وعدم الانضباط فى الحزب الآخر .. الأمر الذى يتوقع له ان يتعاظم ويزداد حدة بعد عودة بعض الفصائل الاتحادية للحزب .. فالمعروف ان الاستاذ احمد زين العابدين والحاج مضوى وحسن حمد كلهم من خصوم السيد الصادق المهدى التقليديين . وفوق ذلك وبعده ، يقول الشخص المقرب من السيد رئيس الوزراء ، ان زعيم حزب الأمة باقالة حكومته بكاملها ورد الأمر الى الجمعية التأسيسية يتوفر له شرطان لازمان بل ثلاثة :

الأول : التحلل الأكبر من كل الالتزامات التى تلقيها على كاهله حقيقة ان هناك علائق قائمة بقيام حكومة ائتلافية برموزها

وشخوصها . فالرجل اذن بذهابه الى الجمعية يشترى (حرية الحركة) .. كما يشترى (طوقا للنجاة) يعبر به فوق أمواج الأزمة وانوائها .

والثانى : يظل الرجل ممسكا بزمام المبادرة .. فى تشكيل حكومته الجديدة .

والثالث : ستكون أمامه فرصة كاملة للحصول على أفضل الشروط من شريكه اذا قدر له العودة الى الائتلاف بتركيبته السابقة .

واما ماذا يريد الصادق المهدى ان يقول للجمعية .. فلا يبدو أمرا يصعب التكهن به . ذلك انه سيقول وربما بالحرف الواحد : ان سفينة حكومة الوحدة الوطنية (وليس هو بطبيعة الحال) قد جنحت وتعثرت خطواتها فى رمال الخلافات الحزبية المتحركة .. ويتعين على الجمعية ان تعطيه تفويضا أو شيكا على بياض حتى يصبح بامكانه انقاذ الموقف .

ويبدو ان السيد الصادق قد اعد لذلك الأمر عدته اللازمة منذ ان «فتح اذن الجبهة» منذ اسبوعين ومنذ ان اخذ يتحرك بفعالية فى أوساط الأحزاب الجنوبية .. وداخل المجموعات الاتحادية نفسها .. فضلا عن رصيده فى الحزب القومى السودانى وممثلى الحزب الشيوعى فى الجمعية.وبمناسبة المجموعات الاتحادية فان بعض مصادر الاتحادى الديمقراطى تتهم احد أعضاء لجان التنسيق من اصحاب المواقع الوزارية المؤثرة فى حزب الأمة بالحركة غير

المأذونة داخل فعاليات الحزب وأعضاء هيئته البرلمانية من وراء ظهر القيادة طبعا ..!!

.. الا انه فى هذا المقام وكما سلفت الاشا ة فان تعاطى الجبهة بالامر ايجابا يعتمد اولا واخيرا على ما يبلغها مدونا ومكتوبا من حزب الأمة القومى الجديد.

ويبقى السؤال : هل يتم ذلك فى اطار التنسيق والتشاور مع السيد محمد عثمان الميرغنى ..؟

والجواب هنا ربما كان ان السيد محمد عثمان نفسه يبحث عن مخرج مقبول من الورطة الحالية اذ ان بعض ما يدور فى ساحة حزبه من حماس وحمى ضد حزب الأمة ورئيسه السيد الصادق المهدى يعوق مشروع الوفاق الاستراتيجى بينهما .. ومن ثم فانى اتصور ان زعيم الحزب الاتحادى سيحبذ فكرة «العملية الجراحية» التى سيقوم بها السيد الصادق المهدى . ذلك انها فى ظاهرها تلبى رغبة هيئة حزبه البرلمانية ومكتبه السياسى فى حل الحكومة وتلبى فى جوهرها رغبته هو شخصيا فى تجاوز الأزمة دون كبير حرج لحليفه .

والذى يحملنا على مثل هذا القول هو ان زعيم الحزب الاتحادى ظل على الدوام يلعب ورقة واحدة على طاولة المفاوضات مع شريكه فى السلطة . ولا يحاول تطوير وسائله وتوظيف كل الامكانات المتاحة امامه . فالجبهة الاسلامية (مثلا) ظلت ابدا

«كرباجا» وورقة ضغط حاضرة فى يد حزب الأمة فى حين ان زعيم الاتحادى زاهد فيها .. وان هو اضطر لاستخدامها أو التلويح بها فمن باب رد الفعل لا غير .

وكيفما كان الحال فقد وصل الميرغنى أمس الأول من القاهرة وربما يكون قد استأنف لقاءاته ومشاوراته ودعا المهدى منذ وقت مبكر هيئته البرلمانية الى اجتماع هام يعقد غدا الأحد وفيه توضع اللمسات الأخيرة لخطة حزب الأمة فى الخروج من الأزمة الراهنة . والسيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة لا يزال متمسكا بخيار الوفاق القومى . وأحزاب اليسار والجنوب تتمنى وتشتهى عودة الائتلاف وتلاشى فكرة الحكومة القومية .

وأما الجبهة الاسلامية القومية نفسها فلا تبدو مشغولة بهذا الطرح أو ذاك بل ويتصور بعض قادتها ان السيد الصادق المهدى اذا ما كاشف الجمعية بشأن الأزمة الحالية ونقلها من خانة الهم الائتلافى المحض الى خانة الهم القومى ، فيكون قد سبب للجبهة نوعا من الحرج اذ انها وقتذاك فقط ستكون مضطرة للتعامل مع الأزمة وبشكل ايجابى . فالجبهة كما نلمس ونرى بودها لو جلست أطول على مقاعد النظارة والمتفرجين لتأخذ فرصتها فى اعداد وتأهيل نفسها للحكم .. ولتجعل الآخرين يصطلون بناره لأطول فترة ممكنة .

ذلك بعض ما يجرى على مستوى حلحلة الأوضاع والخروج

من نفق الأزمة ولكن : هل يعنى ذلك ان حزب الأمة والحزب الاتحادى كلاهما مقبل قلبا وقالبا على اشراك الجبهة فى الحكومة القادمة ..؟

الاجابة على هذا السؤال بطبيعة الحال متاحة فى تصريحات المسئولين من الحزبين وفى لجان التنسيق التى تتولى ادارة الحوار بغرض الوصول الى صيغة ملائمة فى العلاقة بين الحزبين المؤتلفين .

ان من يطالع الصحف اليومية يجد ان ما من مسئول فى الاتحادى الديمقراطى خلا النفر القليل الا وطالب بعودة الائتلاف مع تحقيق شيء من التوازن بين الحزبين ويذهب الشريف زين العابدين وبعض حوارييه فى الحزب الى ضرورة المناصفة والمساواة الكاملة مع حزب الأمة جملة واحدة . ويقول الشيخ حسن ابوسبيب والدكتور احمد بلال ألا بديل للائتلاف .

وأما السيد محمد عثمان الميرغنى راعى الحزب فقد قال فى آخر تصريح له وهوفى البحرالأحمر ما مؤداه ان الحكومة القومية لا بأس بها على ألا يحتسب للجبهة الاسلامية القومية نواب الخريجين فى وزنها البرلمانى عند قسمة السلطة ..!! وهذا المنطق الذى لا سند له سوى المزاج والهوى يعتبر اكثر افصاحا عن رفض زعيم الاتحادى لاشراك الجبهة فى السلطة .

وفى الطرف الآخر ، أى حزب الأمة ، هناك بعض الأسماء

التى تقف فى وجه مشاركة الجبهة .. بينما يبدو حزب الأمة هذه المرة ومنذ اجتماع الهيئة البرلمانية الأخير فى منزل السيد الصادق المهدى قد أُصبحت رؤيته اكثر وضوحا فيما يتعلق بعلاقة الحزب بشريكه وبالتعاون مع الجبهة الاسلامية القومية .

وذلك التحول يرجع فى جانب كبير منه الى ان حزب الأمة هذه المرة ومنذ اجتماع الهيئة البرلمانية الأخير فى منزل السيد الصادق المهدى قد اصبحت رؤيته اكثر وضوحا فيما يتعلق بعلاقة الحزب بشريكه وبالتعاون مع الجبهة الاسلامية القومية .

وذلك التحول يرجع فى جانب كبير منه الى ان حزب الأمة هو حزب الأغلبية الذى يتعين عليه اتخاذ المبادرة فى تشكيل السلطة وهو قائد الجهاز التنفيذى وينعكس ذلك عليه سلبا أو ايجابا بأكثر مما ينعكس على شركائه الآخرين .. كما أن ذلك التحول يرجع فى جانب آخر الى حقيقة ان حزب الأمة قد سئم انعكاسات عدم استقرار العاطفة لدى شريكه .

ومن ثم جاءت عملية (فتح الأذن) التى قام بها السيد الصادق المهدى خطوة فى الطريق التى سار عليها اغلبية الـ ٨٥ عضوا الذين حضروا ذلك الاجتماع . ذلك ان دخول الجبهة فى الحكم بنظر من يتبنون هذا الخط فى حزب الأمة مدعاة للاستقرار واشاعة الفعالية والتوازن داخل دست الحكم وذلك بعد عدد لا يستهان به من النكسات والانتكاسات التى ادت الى حل الحكومة فى السابق . وها هى الآن

تقود الى نفس ما يتوقع الكثيرون وتشير الاخبار . ولعل اكثر ما يخشاه حزب الأمة ولا سيما رئيسه السيد الصادق المهدى ان يرتبط اسمه بالمشاريع الحكومية الفاشلة .. وان تتدهور شعبيته وسمعته الأدبية فى الشارع السياسى كما يحدث الآن بالفعل .

ولكن حزب الأمة القومى الجديد ، كما يقول مراقب اجنبى ، اذا ما قادته الظروف الى شكل من اشكال التعاون مع الجبهة الاسلامية القومية فسيجد هناك تشابكا وتشابها فى بعض الخطوط والرؤى السياسية بين الجبهة الاقتصادية والعلاقة مع اليسار السودانى وذلك بالتأكيد الى جانب كثير من الاستقرارات فى الطروحات والتوجه بهمة نحو الاقبال على حل مشاكل البلاد .

أمر آخر ربما كان مهما ، وهو ان الجبهة الاسلامية ستكون شريكا حاضرا وصاحيا على طول المدى وبصورة لا تسمح بمقارنتها بالحال مع الحزب الاتحادى الديمقراطى . وذلك يعنى فى نهاية المطاف ان حضور الجبهة الزائد سيكون خصما على استرخاء حزب الأمة ورغبته المتنامية فى تمديد رجليه بالكامل على طاولة السلطة .

حزب الأمة والحال كذلك ، اذا ما قدر له ان يدخل مع الجبهة فى جولة تعاون ، سيتعين عليه ان يمارس قدرا كبيرا من الانضباط الذاتى وقدرا من الاحتشام مع القابلية للتعاون مع تلك الظروف مجتمعة وذلك كله لا بد ان يضمه اطار تفاهم أو عمل يضبط الحركة ويقننها .

وحتى يفضى السيد الصادق للجمعية بما فى جعبته من مفاجآت يوم الاثنين القادم فان كل ما يقال فى هذا الصدد هو استقراء ورصد للأحوال فى الشارع السياسى .

★ ★ ★

المقابلة الحادة بين تفاعلات الأزمة وفرص الانفراج

لقد القى السيد المهدى يوم الثلاثاء الماضى أمام الجمعية التأسيسية حجرا كبيرا فى بركة السياسة الراكدة وهو ما لم يكن بعيدا عن التوقعات والارهاصات وان كان ذلك الحجر قد أفزع كل الأحياء المائية فى البركة . فالسيد رئيس الوزراء الذى تحدث فى بيانه عما اسماه انجازات أو اخفاقات رجحت فيها كفة الاخفاقات بكفة الانجازات ، وتحدث عن أسباب عثرات وتعثر الحكم الائتلافى القائم بين الحزبين ، كان فى حقيقة الأمر على قدر كبير من الاحباط والتبرم بمشاكل الحكم اليومية التى كانت تأتى فى جملتها من بوابة الائتلاف ومن بعض واجهات حزب الأمة وقياداته التى كثيرا ما احرجت الحزب وألقت به فى لجة المتاعب .

والبيان اجمالا وكما تصورناه وتنبأنا به فى (المشهد السياسى) كان محاولة للقفز فوق الأزمة وتجاوزها بعملية جراحية كما سبق للسيد الصادق ان قال .. ولكن العملية الجراحية «فيما يبدو» قد تمت فى اجواء غير معقمة وبآلات صدئة ناقلة للميكروبات ، ذلك انها لم تكن ناجحة بالقدر المطلوب ولم تحقق الغرض منها باستئصال الداء وشفاء المريض بصورة مطمئنة فضلا عن أنها اضافت عرضا جديدا وهو اتهام الكثيرين للسيد رئيس الوزراء بتجاوز الأطر

الراية ١٩/٣/١٩٨٨

والهياكل الحزبية بما فيها حزب الأمة القومى الجديد نفسه . والشاهد فى ذلك ان السيد الصادق المهدى قد قدم للجمعية التأسيسية فى بيانه المذكور حيثيات وبيانات جماعها :

●● ان حكومته قد اخفقت باكثر مما انجزت ..

●● وان الحكم الائتلافى أبطأ فى القرار من حكم الحزب الغالب المفوض .

●● وان الابهام فى سلطات رئيس الجهاز التنفيذى قد ادى الى عدم الانضباط فى الجهاز بكامله .

●● وان القرارات التنفيذية فى جملتها قد كانت تخضع لاغراض حزبية .

والعلاج من هذا كله كما جاء فى البيان يكمن فى تفويض السيد الصادق المهدى بما يمكنه من ملء يده بالسلطة لتحقيق الانضباط اللازم فى الجهاز التنفيذى والصحافة والأجهزة الحزبية ولتجاوز سلبيات الحكم الائتلافى فى بطء القرار والتدخل الحزبى بتخويل السيد رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة صلاحيات الحزب الغالب أو (الشمولى) فى سرعة اتخاذ القرار وانفراده به . وذلك الى جانب تصور أو برنامج معين لادارة شئون الحكم فيما تبقى من عمر الجمعية التأسيسية يقتضى توسيع قاعدة المشاركة فى اطار ذلك التصور أو البرنامج .

ويقود ذلك فى نهاية المطاف الى ان السيد رئيس حزب الأمة يريد من خلال برنامج سياسى تجيزه الجمعية التأسيسية ان يتجاوز أسلوب (مذكرات التفاهم) والمواثيق الذى تعارفت عليه الأحزاب المؤتلفة فى تتويج مفاوضات تشكيل الحكومات . ذلك ان الخلاف الذى يدور الآن بين الحزبين المؤتلفين هو فى جانب كبير منه يكمن فى غموض مذكرة التفاهم وفى الاختلاف حول تفسير بنودها . كما انه يريد ان يدير ظهره بالكامل لكل اتفاق سابق . فقرار الجمعية اذا ما قدر له ان يحصل عليه سيكون من شأنه اعادة ترتيب الامور بعيدا عن أية رؤى أو اتفاقات خارج ما جاء فى التفويض .

ومن هنا فقط يأتى انزعاج الاتحاديين وقلقهم بازاء ما يمكن ان تنجلى عنه مناقشات خطاب السيد رئيس الوزراء فى الجمعية التأسيسية ، والحركة الدائبة فى صفوفهم الآن ترمى الى محاصرة ذلك الأمر وابطال مفعوله بشتى الوسائل والأساليب ومنها اجماع فريق كبير منهم على حجب التأييد والثقة عن بيان السيد الصادق المهدى ودفع زعيمهم السيد محمد عثمان الميرغنى الى مقابلة الدكتور الترابى بغرض اعمار العلاقات والبحث فى امكانية تنسيق المواقف بين الاتحادى والجبهة ، اذ المعروف ان ثمة قطيعة أو جفوة بين الطرفين منذ مدة ليست بالقصيرة ولكن الوسطاء فى الدوائر الاتحادية والدوائر المتصلة بهم قد نشطوا هذه المرة .. بقدر ما نشط السيد الصادق المهدى نفسه فى خطب ود الجبهة الاسلامية القومية فقد شهد الاسبوع الماضى نحو ثلاثة لقاءات بين قيادة الجبهة وبعض

اطاراتها وبين قيادة حزب الأمة .. بينما فى الجانب الآخر ربما تم مساء اليوم لقاء بين السيد محمد عثمان الميرغنى والدكتور الترابى على انفراد أولا .. ومن ثم يلحق بهما عدد آخر من قيادات الحزبين .

وهكذا يبدو ان الجبهة الاسلامية قد اصبحت مرة اخرى محل اهتمام وتسابق الحزبين والأحزاب الجنوبية التى تبدأ أولى اتصالاتها بالجبهة صباح هذا اليوم .. بينما انحسرت حركة الدوائر اليسارية التى طالما كانت تقتصر على ابعاد شبح الاتصال والتواصل بين الجبهة والحزبين الكبيرين.فما يخشاه اليسار يصبح بدفع الظروف وضرورات الموقف ودواعيه حالة قدرية وحتمية .. وان كان البيان الذى القاه السيد الصادق المهدى سوف لا يحوز على تأييد نواب الجبهة الاسلامية داخل الجمعية التأسيسية ، وربما يكون ذلك قد وصل الآن الى علم السيد رئيس حزب الأمة .

وكما تقول مصادر الجبهة - فبرغم ما يحدث الآن من تطبيع العلاقات بين الأمة والجبهة - فان للجبهة رؤاها الخاصة والثابتة ازاء بيان السيد رئيس الوزراء ومدخله لمخاطبة الساحة السياسية

يفصل ذلك القول أحد أقطاب الجبهة المأذونين فيقول ان الجبهة الاسلامية القومية تؤسس موقفها هذا وتشيده على جملة ركائز واعتبارات أصولية منها :

● أولا - الجبهة لا توافق السيد رئيس الوزراء فى تصوره الخاص لانجازات حكومته واخفاقاتها .. إذ ثمة خلاف فى المعيار

وفى أداة القياس . ذلك انه وبطبيعة الحال ضخَّم قائمة الانجازات واختصر قائمة الاخفاقات الى ما دون الحد الأدنى .

● ثانيا – لقد قدم السيد رئيس الوزراء رؤية أحادية للمستقبل تختلف معه الجبهة حول قسم كبير من عمومياتها ومرتكزاتها فضلا عن تفاصيلها .

● ثالثا – ان دعوة السيد الصادق للآخرين للمشاركة قد جاءت مشروطة باجازة تصوره ورؤيته للمستقبل ، وفى سياق بناء رسمه وهندسة بنفسه وأقام جدره وحوائطه ولم يترك فيه الا «نافذة صغيرة» يدخل منها من رغب والجبهة بقامتها المديدة ليس بوسعها ولا يروقها ان تلج الى السلطة من هذه النافذة الضيقة .

لتلك الاعتبارات وغيرها قال «الجبهوى المأذون» فان الجبهة الاسلامية القومية لا يسعها الا ان تعتصم بمواقفها وخياراتها السابقة وتواجه الموقف داخل الجمعية التأسيسية بما يلزم من استقطاب النواب «وتكتيلهم» وحشدهم للحيلولة دون الاستجابة لطلب السيد رئيس الوزراء بالتفويض لأن ذلك يعنى فى النهاية اختصار المشوار الديمقراطى فى رجل ... وذلك أمر لا يليق وغير متعارف عليه فى القاموس الديمقراطى ، ليقل السيد رئيس الوزراء :

** ان حكومته قد فشلت ...

** .. وان الائتلاف قد قعدت به مشاكله ..

وان قامته - أى الائتلاف - قد قصرت عن ان تطاول هموم البلاد واهتمامات مواطنيها ....

ومن بعد فليقدم استقالته ويبحث مع الآخرين عن الحل والمخرج وليس بالضرورة ان يكون ذلك الحل بعيدا عن حزب الأغلبية - خاصة فى الظرف الراهن - ولكن حزب الأغلبية يتعين عليه ان يطور وسائله وطرقه فى الاختيار والانتقاء الوظيفى وفى رسم البرامج والخطط .. وتنفيذها فيما بعد .

محصلة هذا الكلام إذن هى ان حصول السيد الصادق المهدى على تفويض الفعاليات السياسية فى ظل المعلومات المتاحة امر ليس بالهين ولا باليسير .. حيث انه لم يحسن انتقاء الوسيلة فقد اغضب زعيم حزب الأمة فى آن واحد شركاءه الاتحاديين ومعارضيه الاسلاميين وربما الشيوعيين وبعض الكتل الجنوبية .. بعدم استشارته لهم ، غير انه ومع ذلك فتصور الكثير من المراقبين انه بوسعه الحصول على ما طلبه ولو بأغلبية ضئيلة ولكن ذلك لن يسعفه أو يمكنه من الخروج من «تابوت» الأزمة . ذلك انه وفق برنامجه المذكور سوف لا يستطيع إلا ان يؤلف حكومة هى حكومة اقليات أو أخرى شبيهة بالحكومة السابقة فقط تسمى هذه المرة بحكومة «الاجماع الوطنى» أو حكومة «البرنامج الوطنى» كما جاء فى البيان فستظل الجبهة وفى كل الأحوال بعيدة عن مثل ذلك التشكيل وذلك البرنامج المطروح .. وهو الأمر الذى لا يسعد الكثيرين فى دوائر

حزب الأمة القومى الجديد حسب ما حدث ويحدث الآن من تعديل فى المواقف .

غير ان هناك بعض الارهاصات والمؤشرات التى تقول بأن بيان السيد رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية ليس هو كل ما فى جعبة السيد الصادق المهدى من مبادرات ومحاولات فهو رجل دلت التجارب على انه ظل يحتفظ وعلى الدوام بهامش مناورة أو «خط رجعة» .. اذ تقول بعض المصادر انه قد استدعى أمس الأول وعلى عجل الدكتور الترابى أمين عام الجبهة الاسلامية القومية لمقابلته على أثر ما يقال من محاولات ومشاورات قام بها قطب كبير فى حزب الأمة مع قطب من الجبهة .. اذ نقل الأول فيما يبدو لرئيس حزبه رؤية الجبهة الداخلية للأمر وما استقر عليه الرأى فيها فأزعجه ذلك وعنَّ له ان يبدى لأمين الجبهة بعض الشروح والحواشى .. وما لا بد منه لقراءة الأوضاع فى سياقها ورؤيتها من الداخل .

وأيا ما كان الأمر .. فان ايقاع الحركة على المسرح السياسى يبدو سريعا ومتداخلا وان هناك اكثر من جهة تمسك بالخيوط وتحركها .. بما فى ذلك اطراف يمكن وصفها بأنها خارجية ولكن تبقى حقيقة ان الأزمة «تحمد» الجميع .. كما تقول ضاربات «الودع» فحجب الثقة عن السيد الصادق المهدى مشكلة مثلما هى مشكلة إذا ما الجمعية فوضته فى ادارة الحكم وفق منظور شمولى لحمته وسداه ان شخصا قد «تمنى» واعطى ما تمناه .

المشكلة فى التفويض واضحة ولا تحتاج الى شرح أو تبيان بينما المشكلة فى حجب الثقة هى ان حزب الأغلبية البرلمانية سيجلس فى مقاعد المعارضة بينما يترك لأحزاب الأقلية بما فيها الاتحادى والجبهة تدبير الأمر على طريقة «بُردة» الصحابى الجليل مصعب بن عمير التى ان غطى بها رأسه انكشف ساقاه وان غطى بها ساقيه انكشف رأسه - أى ان اغلبية الحكومة البرلمانية ستكون اغلبية ضعيفة لا تقوى على الهزات والاهتزازات فى مركب السلطة وهو أمر وارد ومتوقع فى كل الأحوال .

ان الخروج من المأزق والأمر كذلك ، هو تعريض السيد الصادق المهدى الى «صعقة» كهربية محدودة تعيد اليه توازنه .. ريثما تقوم فى البلاد انتخابات جديدة يحسم فيها الشارع الانتخابى الأمر بصورة أوضح . وهذه الصعقة برأى البعض يمكن ان تتم باسقاط البيان أو بمحاصرته حتى حافة السقوط ليحدث الأثر المطلوب . ومن بعد تصبح مسألة تجاوز البيان «الورطة» ومسألة التصدى للأزمة السياسيةالراهنة والتى اصبحت اكثر وضوحا ، هى مسئولية الجميع .. بما فيهم السيد الصادق المهدى بطبيعة الحال ..

وفى انتظار المعالجة و«المخارجة» نمسك عن الحديث حتى تنضج البدائل وتستوى بفعل الظروف الطبيعية وضروراتها .



احتمالات العودة الى مربع واحد

●● ظلال الأزمة لا تزال تنبسط وتتمدد فيما السمة الغالبة على الموقف فى الساحة السياسية هى الغموض ومزيج من اختلاط الأهداف العامة بالخاصة وبالمشاعر الذاتية ، ذلك ما تقوله وتنطق به «الرؤى الجوانية» لمسيرة المشاورات بين الاحزاب الكبرى على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية عندما فتح السيد الصادق المهدى اذن الجبهة الاسلامية القومية واتبع ذلك بخطابه المثير للجدل والذى تبحث له الكتل السياسية الرئيسية الآن عن مخرج يحفظ للجميع مواقفهم بمعادلة «لا يهلك فيها الذئب ولا تفنى الغنم» ..!

لقد كشفت مناقشات الجمعية التأسيسية لخطاب السيد رئيس الوزراء عن قدر ليس قليلا من المواقف الصعبة والمتناقضة والحائرة أى تلك التى تقف على الأعراف . الشىء الذى يبرز بعدا آخر للأزمة . ويمكن الاشارة هنا على سبيل المثال الى خطاب السيد الشريف زين العابدين الهندى الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى .. وخطاب الدكتور عزالدين على عامر الذى عبر عن موقف الحزب الشيوعى السودانى .

فالدكتور عامر كما بدا للعيان آثر السلامة عندما وقف على الحياد بازاء خطاب السيد رئيس الوزراء قائلا بان الحزب الشيوعى السودانى يؤيد ويساند أية حكومة «قائمة» أو «قادمة» إذا ما التزمت بتصفية آثار مايو . والغاء قوانين سبتمبر وهذه كلها من الامور الثابتة

فى مفكرة الحزب الشيوعى . ولكن الجديد فى الأمر هو موقف أمين الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى ابدى حنينا واضحا الى عودة الائتلاف والتمسك بقيادة السيد الصادق المهدى الذى طلب منه على حد تعبيره - ان «يبقى بيننا» خلافا لجو الاستنفار والتعبئة العامة التى سادت الحزب من قمته الى قاعدته . وزاد على ذلك بأن رفض جهود حزبه العاكفة الآن من خلال لجنة على تأطير الحكومة القومية والمشاركة فى تأسيسها وارساء قواعدها بأن قطع بأن توسيع الحكم لا يخرج بالبلاد من وهدتها .. وان الدماء الجديدة التى يحتاجها الحكم ربما كانت «ملوثة بالجراثيم» فى اشارة صريحة لرفضه لاشراك الجبهة الاسلامية فى «توليفة» الحكم القادمة ..!!

ان الثابت والمعروف اليوم فى دوائر الحزب الاتحادى الديمقراطى ان القطيعة وانعدام الصلة بين الحزبين بين المؤتلفين «سابقا» والمختلفين «الان» أمر يلمسه المراقب فى كل شىء بدليل ان حلقة الاتصال فيما يجرى من مشاورات ومحاورات هو الجبهة الاسلامية .. وبدليل ان متحدثى الحزب والذين يصرحون باسمه فى الصحف ، كانت احاديثهم وتصريحاتهم تصب كلها فى مجرى تضييق الخناق على حزب الأمة ومحاصرته ورفض العودة اليه فى شكل ائتلاف . ولكن وفيما يبدو ان الحزب الاتحادى الديمقراطى لا ينتظمه رأى محدد وموحد وجامع بازاء أى أمر من الامور «فاللجنة التى قادها الدكتور حسين أبو صالح مع الجبهة وتوصلت الى مشروع اتفاق بين الطرفين تم التوقيع عليه يبدو انها ليست محل

اجماع . كما ان لجنة السيد محمد الحسن عبدالله يس التى تسهم الآن فى عملية مشروع وفاق وطنى جنبا الى جنب مع لجان الأمة والجبهة ، غير مرضى عنها هى الأخرى . وذلك لسبب واضح واحد وأوحد لا يفوت على المراقب وهو ان مجموعة الشريف التى عبر عنها خطابه داخل الجمعية بالرغم من انه قد تلى باسم الحزب ، ليست على صلة عضوية وشعورية باللجنتين المذكورتين . وغنى عن القول ان بعض افراد تلك المجموعة - أى مجموعة الشريف - ممن هم على صلة وثيقة بشريحة صغيرة مقابلة لها ومساوية لها فى الحجم من حزب الأمة - أمثال الدكتور احمد بلال وحزمة من الشركاء فى «جمعية منتجى الماشية» يجمعهم مع تلك الشريحة رفضهم لمشاركة الجبهة الاسلامية القومية فى السلطة .

ولكن ما هو حظ ذلك التوجه من التأييد داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى ومن يقف خلفه ؟ وهنا نقول :

أولا : ان الذى وقف على تصريح السيد محمد عثمان فى «الأيام» عن ضرورة اشراك اليسار فى التركيبة الحكومية القادمة - وهو أمر يرمز بالقطع الى إخراج الجبهة الاسلامية القومية من تلك التركيبة - يلمس ان زعيم الحزب شخصيا خلف ذلك التوجه وخلف أشاعة ان الجبهة ستقف على الحياد عند التصويت على خطاب السيد رئيس الوزراء .. وهو أمر تصدى له الدكتور حسين أبو صالح فى حينه عندما اثير فى الهيئة البرلمانية للحزب . كما انه - أى زعيم الحزب - كان خلف تغذية وتسمين هاجس ان الترابى وصهره على

اتفاق تام .. وهو الهاجس الذى ظل يحاصره ويقاومه السيد احمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة .

ثانيا : وهناك ما يعرف بين الاتحاديين «باللوبى الليبى» فى الحزب وجلهم من المستفيدين من «جمعية منتجى الماشية» التى سبقت الاشارة اليها وهم ذوو حضور دائم وتأثير مباشر على الشريف زين ويقال انهم خلف اشارات الشريف غير الكريمة بحق الجبهة وبخاصة ابعادها عن منصة المشاركة .

ثالثا : ثم أخيرا شريحة من يتوهمون ان الجبهة ستعمل على إقصائهم من دست الحكم إذا ما قدر لها ان تشترك فيه .. وهم آحاد لا يتجاوزون اصابع اليد الواحدة .

وفيما عدا هؤلاء وأولئك فان بقية أفراد الأسرة الاتحادية من المعنيين بالهموم الكبيرة والاستراتيجية ، فيرون فى الجبهة كلا متكاملا مع حزبهم ومن ثم فهم يعملون جادين على تحقيق نوع من التنسيق والتكامل بين الجسمين السياسيين وهم الذين لهم خطوط اتصالك [ساخنة] بالجبهة وقياداتها .

تلك حقيقة واحدة من حقائق الموقف السياسى الراهن .. وهى حقيقة ان البعض يفضلون العودة الى حظيرة الائتلاف .. ويحبذون بالضرورة تحطيم الجسور بين الجبهة والحزب الاتحادى لأسباب خاصة . ولكن تظل بعد ذلك الحقيقة الأهم والتى تقول بأن حزب الأمة القومى الجديد فى سواد قيادته الأعظم يرفض العودة الى الحظيرة .

وبالتالى فان اتصالات الحزب كلها كانت تتم باتجاه الجبهة الاسلامية القومية وذلك قبل خطاب السيد رئيس الوزراء الأخير وبعده . والذى ينظر الى جذور هذه العلاقة التى بدأت عقب اعلان نتيجة الانتخابات وتبلورت فى مشروعى اتفاق موقعين :

● الأول فى مارس ١٩٨٧ - أى قبل مرور عام واحد على قيام السلطة الائتلافية .

● والثانى فى مارس من هذا العام .. وهو الذى نحن بصدده الآن - أى بعد مرور أقل من عام آخر على قيام الائتلاف بين حزبى الأمة والاتحادى .

والجديد فى الأمر ان هذا الاتفاق الأخير قد صحبه متغير جديد وهو ان الهيئة البرلمانية لحزب الأمة وجل قياداته قد شاركت هذه المرة فى دفع الامور باتجاه هذا الاتفاق . فالذى ينظر الى اول اتفاق بين الطرفين فى مارس ١٩٨٧ يجد ان ذلك الاتفاق قد قاد مفاوضاته من حزب الأمة السيد الصادق المهدى نفسه والبروفسير الشيخ محجوب والسيد مبارك الفاضل المهدى وهم من يعرفون «بمجموعة آل البيت» وأما الاتفاق الثانى والأخير هذا فقد قاده ووقع عليه كل من الدكتور على حسن تاج الدين والدكتور فضل الله على فضل الله والسيد حريكة عزالدين والسيد مبارك الفاضل المهدى مما ينم عن ان حزب الأمة ممثلا فى شريحة آل البيت والشريحة الجهوية وخلافها قد تواصوا جميعا على الاتفاق مع الجبهة .

والمتغير الآخر فى هذا الأمر على مستوى الجبهة هو ان الاتفاق هذه المرة قد تجاوز أهل العلاقات والاتصالات والصلات الخاصة الى الجبهة الاسلامية بكاملها . حيث انه قد عرض على أعلى الهياكل الحزبية والتنظيمية فى الجبهة وهو «هيئة الشورى العامة» أى برلمان الجبهة الذى يعنى السلطة المباشرة بعد المؤتمر العام .

وإذا ما كان لهذا الأمر من أثر أو نتيجة واحدة غير قابلة للقسمة أو التجزئة فهى حقيقة ان حزب الأمة القومى الجديد قد أدار ظهره بالكامل لأى رابطة ائتلافية أو تحالفية مع الحزب الاتحادى الديمقراطى .. كيفما تكون الميزات والشروط والمغريات . وينهض شاهدا على ذلك بعض الملاحظات والوقائع ذات المغزى الخاص وهى :

* فى ٣/١١ تم التوقيع على الاتفاق الأخير بين الحزبين المؤتلفين بواسطة سيديهما السيد الصادق المهدى والسيد محمد عثمان الميرغنى .

* فى ٣/١٣ أى بعد يوم واحد من ذلك الاتفاق كانت رسالة السيد الصادق المهدى لحليفه السيد محمد عثمان الميرغنى والتى اخطره فيها بأنه مقدم على [محاولة مخلصة لحسم الأمور وخروج للعلنية بصورة لا انتقاص فيها لأحد .. ومطالبة للجميع بمواجهة أقدارهم ..] .

* فى ٣/١٥ أى بعد مرور يوم آخر فقط كان خطاب السيد رئيس الوزراء أمام الجمعية .. والذى ترتب عليه ان يواجه الجميع أقدارهم ومصائرهم .

* فى ٣/١٧ وبفارق يوم واحد على الخطاب المذكور ، كانت رسالة السيد مبارك الفاضل للدكتور الترابى بأن السيد الصادق يود ان يلتقى به في نفس اليوم لمزيد من تجلية الامور وشرح ابعادها . فكان ان تشكلت لجنة مشتركة للتوصل الى اتفاق وقد تم ذلك بعد عشرة أيام من تاريخه - أى ٣/٢٧ .

وهنا نلاحظ انه وفى الوقت الذى كانت فيه الامور تتدهور والثقة تضمحل فى اتجاه الحزب الاتحادى الديمقراطى، كانت تنمو وتزدهر باتجاه الجبهة الاسلامية القومية ولكن الجبهة - كما صار جليا - لم تكن حريصة على تطور الأوضاع فى اتجاه واحد [خلافا لما حملته وأكدت عليه روح خطاب الشريف زين العابدين الهندى فى الجمعية ظهر أمس الأول] إذ انه ونتيجة لاتصالات من بعض الحادبين تم الاتصال ولأول مرة منذ اعلان نتيجة الانتخابات بين الدكتور الترابى والسيد محمد عثمان الميرغنى بناء على طلب الأخير . وتشكلت على اثر ذلك وبعد قيام اللجنة المشتركة بين الأمة والجبهة ، لجنة مأذونة برئاسة الدكتور حسين أبو صالح بغرض الوصول مع الجبهة الى صيغة اتفاق - وقد كان . ومن أخذت الجبهة المبادرة الخاصة بادماج اتفاقها مع طرفى الائتلاف [كلا على

حدة] فى اتفاق واحد يكون أساسا لحكم قومى بين الأحزاب الكبرى الثلاث وجسرا تعبر عليه البلاد لتخرج من ازمتها الراهنة .

... ولكن هناك بعض الشواهد تقول بأن الحزب الاتحادى الديمقراطى بقيادة زعيمه السيد محمد عثمان الميرغنى وأمينه العام السيد الشريف زين العابدين الهندى يعوق مسار ذلك التوجه فيما يعتبره عودة بالأزمة الى مربع واحد . فالأول وقع أسيرا وفريسة لهواجسه ووساوسه .. والآخر رهن نفسه لمزاج [الشلة] وتأثيراتها السالبة . واذا ما كان ذلك كذلك ، فاننا نتوقع ردود فعل عنيفة داخل الحزب . ذلك ان حقيقة هواجس الزعيم وظنونه وحساسيته ازاء الجبهة لم تكن أمرا غائبا عن تقدير الكثيرين ومنهم بعض قيادات الحزب التى قادت التفاوض مع الجبهة وهى ممن لهم أوزانهم الخاصة والدقيقة فى المجتمع .

وعلى كل .. فقد عادت الكرة مرة اخرى الى ارجل القائمين على الأمر فى حزب الأمة .. فالسيد الصادق وبغض النظر عما تسفر عنه أشغال الجمعية نهار اليوم والأيام التالية هو الجـهة التى ستبت فى خيارات الحكم الجديد.ذلك ان العلاقة بين الجبهة والاتحادى مرشحة لدورة أخرى من الفتور .. وعلى الاتحاديين البحث عمن قتل «احمد» فى المسلسل السياسى .. وذلك أمر ليس بعيدا عن اهتمامات السيد الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى ..

محاذير ومطبات

فى طريق الحكم الجديد !!

●● غدا الأحد ١٠ ابريل - اليوم المضروب لتجاوز الأزمة السياسية التى فجرها بيان رئيس الوزراء - تكون المشاورات بين الفعاليات السياسية ذات الوزن قد دخلت يومها الخامس والعشرين ..

ولا تزال الامور كلها حيث بدأت .. بل ان مستجدات سالبة كثيرة قد تواترت وتوالت على مرجل الأزمة السياسية وان الذى يطل على المسرح ويستصحب الظواهر والمؤشرات يستطيع ان ينتهى الى ما يلى :

١ - المسافة بين الاتحادى والأمة لم تعد اليوم أقرب منها مما كان عليه الحال يوم دعت الظروف السيد الصادق المهدى لأن يعلق اتفاقه مع شريكة فى السلطة ويلقى بالأمر برمته أمام الجمعية التأسيسية .

٢ - ان حسم الأمور ديمقراطيا فى الأحزاب التقليدية ما عاد القاعدة المعمول بها فى التعامل والتعاطى بالازمة . فقد بات جليا ان بحزب الأمة القومى الجديد «مجموعة» محسومة ديمقراطيا ولكنها لا تفتأ تضع الخيار الديمقراطى وراء ظهرها وتتحرك وفق اجتهاداتها ورؤاها الشخصية .

وأما القاعدة العامة فى الحزب الاتحادى فهى انه حزب «اللاقرار» وحزب المبادرات الفردية غير المحدودة وغير المحكومة باطار أو رباط واحد – ولعل نظرة واحدة لما يجرى داخل هذا الحزب تؤكد ذلك .

٣ – ثم هناك ظاهرة جديدة هى ظاهرة ان بعض الصحف «المستقلة» فضلا عن الحزبية .. أخذت تطرح عنها ثوب مهنيتها ومسؤوليتها الاجتماعية فى تزويد الرأى العام بالأخبار الصحيحة ، لتصبح طرفا مباشرا ونشطا فى ادارة الأزمة من خلال «صناعة» الأخبار وتضمينها بعض الرؤى الذاتية والتفسير الذاتى للأحداث .

ونتيجة ذلك هى بطبيعة الحال تعقيد الأزمة واطالة امدها بالحجم والمدى اللذين يهددان التجربة الديمقراطية بالزوال المؤكد . وفرصة البلاد فى تفادى ذلك الخطر برأينا تكمن فى امرين – ربما لا ثالث لهما –

● الأول : الانضباط والالتزام التام بالقرار الديمقراطى فيما يخص الشريحة التى تم تجاوزها ديمقراطيا داخل حزب الأمة .

● والثانى : تحمل الحزب الاتحادى الديمقراطى مسؤوليته أمام الرأى العام باتخاذ قرار ما ونهائى بشأن هذه الأزمة ، ذلك انه لم يرس حتى الآن على قرار .. رغم كثرة الاجتماعات وتعدد اللجان .. والتوجهات . أسوق ذلك فى ضوء بعض الوقائع والمعلومات ومنها :

** افادنى مصدران محترمان مطلعان نفى حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى - كل بمعزل عن الآخر - بما فحواه ومحصلته ان «البلبلة» حول بيان الاربعاء كانت تعبيرا عن الصراع المكشوف بين انصار الخيار الديمقراطى ومعارضيه فى حزب الأمة القومى الجديد وهى ظاهرة خطيرة وجديرة بالتأمل على كل حال .

** وفى الجانب الآخر يعزو الكثيرون حيرة الاتحادى فى اتخاذ قرار نهائى الى حقيقة ان الحزب لم يتشكل فيه بعد ، أو يتبلور تيار غالب مسنود بقيادات تستمد شرعيتها من القواعد .. الأمر الذى لا يتوفر حتى فى الهيئة البرلمانية . ذلك ان عددا من النواب الذين يقودون الحركة داخل الحزب الآن قد فازوا فى الجمعية على مسؤوليتهم الشخصية .. وليس تحت مظلة الحزب . وابرز هؤلاء الشيخ حسن أحمد أبو سبيب .

** وان عدم انعقاد المؤتمر العام للحزب بعد مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة قد «عوم» عمليا كل القيادات .. وفتح الباب واسعا للمزايدات والقناعات الشخصية .. واتهام كل من يتحدث أو يصرح باسم الحزب بأنه غير مأذون وليس ممثلا للحزب .. بما فى ذلك زعيمه وأمينه العام ...!!

ولغرض المقابلة وتوضيح الصورة ليس الا .. نقول ان الجبهة الاسلامية القومية ظلت تسبق الجميع فى مجال سرعة اتخاذ القرار وحسم الامور .. ثم الاستقرار على ذلك فيما بعد ، فمنذ ان اتخذت

«هيئة الشورى العامة» قرارها بالمشاركة فى الحكم وفق التزام واضح بالشريعة - منذ قرابة الاسبوعين - ما عاد فى موقف الجبهة من تذبذب أو غموض . بل انه لم يعد لديها مزيد حول ما يجرى مما اتفق عليه أو أبرم . رغم انه كان لذلك القرار معارضون مرموقون وليسوا بالقلة المزدراة . وذلك يرجع فى جملته الى ان الجبهة قد استكملت ابنيتها الديمقراطية بلورت برامجها وخططها بالقدر الذى يعصمها من التخبط فى القرار والتفلت فى الانضباط الحزبى .

وللخروج من «تابوت» الازمة ومواجهتها ، يصبح من واجب اطرافها المباشرين وغير المباشرين حسم الأمور فى ضوء حقائق ومعلومات ومتغيرات لم تعد بعيدة عن فهم أحد . وأهمها :

● أولا : ان الحزب الاتحادى الديمقراطى نتيجة استراتيجيته الجديدة فى بلورة موقف موحد مع ما يسمى بالأحزاب الافريقية فى مواجهة حزب الأمة القومى الجديد ، لا يريد تقاربا مع الجبهة الاسلامية التى يعرضه الاتفاق معها «بالضرورة» الى نسف تلك الاستراتيجية باصرارها على القوانين الاسلامية الناجزة والاتم .. الى جانب ان مشاركة الجبهة فى السلطة تجعل منه من الناحية الحسابية البسيطة شريكا بين الشركاء وليس الشريك الأوفر حظا فى قسمة السلطة .

● ثانيا : بالرغم من ان توجه واستراتيجية حزب الأمة فى الفترة القادمة هى استقطاب الجبهة وجذبها الى مركز السلطة بهدف

تعويض الفاقد فى الاداء واسكات معارضة قوية وفعالة .. الا ان الشريحة العلمانية فى الحزب تعطل ذلك التوجه «بالتكتيك» مرة .. وبالمناورات وتفجير التناقضات مرة اخرى .

ولما كنا لا نتحدث فى مجال هو التجريد والتنظير المحض فانه وتأسيسا على ذلك ، يتعين على الجبهة الاسلامية القومية وقد استمسكت زمنا بضرورة قيام حكم قومى تشارك فيه القوى الرئيسية الثلاث ان تضع بين يديها حقيقة ان الحزب الاتحادى قد صارت له مصالح وتطلعات ربما تناقضت جوهريا مع وجودها فى السلطة بالرغم من جهود بعض المخلصين فى ذلك الحزب . ولعل ما نشرته «الايام» أمس يعد خطوة اخرى فى مشوار راعى الحزب الاتحادى الديمقراطى لابعاد الجبهة عن دست الحكم.. فقد نسبت جريدة «الأيام» للسيد محمد عثمان الميرغنى قوله :

● انه لم يحدث ان اتفق مع السيد الصادق على اصدار بيان ثلاثى تشارك فيه الجبهة وحتى ولو عرض عليه ذلك فانه - حسب زعمه - لن يوقعه لأنه كان سيصادف السادس من ابريل موعد حلول الذكرى الثالثة للانتفاضة ضد الحكم المباد الذى كانت تشارك فيه الجبهة الاسلامية .

وتوطئة على ذلك ايضا فانه يتعين على السيد الصادق وحزبه ان يعلما ان الاتحادى والشريحة العلمانية داخل حزب الأمة يعملان جنبا الى جنب على تنفيس التقارب بين الأمة والجبهة . وبانعدم «تنفيس»

الحكومة القادمة من الداخل وبصور شتى من شاكلة ما تمت ممارسته فى الأيام القليلة الماضية . وأهمه العملية التى اجريت على «بيان الاربعاء» مما اضطر معه السيد الصادق المهدى الى تصحيحه بتصريح اعتبر قاتلا فى حق من عمد الى اللعب فى ذلك البيان .

وللحقيقة فان تلك العملية تعطى صورة عملية لما يمكن ان يكون عليه الحال فى الحكومة القادمة اذا ما كان التعامل بين اوساطها سيتم على ذلك المستوى الذى استهجنه الجميع .

ان الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى اتخذ «الخميس» قرارا بالدخول فى الوفاق الوطنى مشروطا ببدأ مفاوضات الحكم ومشاوراته بين الفعاليات السياسية بعد استقالة السيد رئيس الوزراء وحكومته ، ناسخا بذلك كل ما دار وادير من حوار كان طرفا اصيلا فيه . يبدو متنطعا الى حد كبير .. ويلزم تجاوزه لعدم اظهار الجدية علاوة على اسباب اخرى . ذلك ان عهد الأزمة قد طال واستطاله الناس .. فضلا عن انه سينتكس بالمشاورات ويعود بها الى «مربع واحد» مرة اخرى . فقد بات معلوما ان مفكرة الحزب الاتحادى الديمقراطى وأجندة همومه السياسية تشتملان فى الجملة على بندين اثنين هما :

● انزال القصاص بالسيد رئيس الوزراء لتجاوزه الحزب وقيادته فى المرة الماضية .. وذلك بأن يشرب من ذات الكأس التى شربوا منها .. وبغض النظر عما يترتب على ذلك من هموم قومية .

● حرمانه من أية فرصة جادة للخروج من نفق الأزمة . وذلك باجهاض فكرة استيعاب الجبهة الاسلامية القومية .. ليصبح الحكم فى نهاية الشوط رهينا بالورقة الاتحادية وبالكادر الاتحادى .

وربما كان مفيدا هنا ان نقول ان مشروع المفكرة الاتحادية قد تبلور فى قرار «الخميس» المذكور وفى لجنتى الحزبين اللتين كونتا على اثر اجتماع الأمين العام للحزب الاتحادى برئيس حزب الأمة نهار ذلك اليوم . وغنى عن القول انه لا يغيب عن فطنة المراقب ان اللجنتين الرباعيتين المذكورتين - فيما عدا عضو هنا وآخر هناك - ما هما الا مركب «نخب علمانية» تشكل فى الحزبين جيوبا لا ترقى الى مستوى التيار الغالب أو التمثيل الحزبى العريض . فالدكتور بشير عمر والحاج نقد الله وربما الفاضل عبدالله - مع وافر الاحترام للجميع - ما هم الا الشريحة التى قصرت وضاقت أوعيتها وقنواتها عن هضم «الخيار الديمقراطى» فى حزب الأمة وترجمته الى مشروع عمل . ويقابلها فى البر الآخر فى كثير من الطمأنينة واليقين صديقنا السر عوض يوسف والدكتور احمد بلال وعثمان عمر . وستتهم لهم تصورات ومواقف معلنة ليست هى على كل حال ما تم الاتفاق عليه فى لجان سابقة مع الجبهة .. ولا يعبرون بالضرورة - وعلى طريقة السر عوض يوسف وبعض الخوارج فى الحزب الاتحادى - عن شىء من الاجماع او السواد الحزبى هنا أو هناك .

ان المأمول غدا «الأحد» هو حكومة ذات برنامج ورؤية

مشتركين .. وقدر كبير من الانسجام والتوافق والكفايات فى الذين يحملون حقائبها وعبئها . ولعل هذا العامل ليس متوافرا ولو فى حده الادنى فى التركيبة الحكومية السابقة التى قادت البلاد الى ثلاث أزمات فى أقل من عامين .

وكما ذيلت صحيفة «الأيام» السودانية افتتاحيتها أمس الجمعة :

● الوفاق ليس هدفا فى حد ذاته . فاذا استبانت استحالته ، أو اتضح انه وفاق صورى ، فان الأفضل منه ان تتولى الحكومة أية مجموعة من الاحزاب تنال الاغلبية بدلا من ان ندور فى هذه الحلقة المفرغة ...

الا ان الأمر يتوقف اكثر على حزب الأغلبية وعلى الجبهة الاسلامية القومية نفسها . ذلك ان الأخيرة فيما تقول مصادرها قد قامت بواجبها تجاه المشاورات وليس امامها الا ان تنتظر .. بعد ان ملكت كل رؤاها ومرئياتها فى الازمة للمعنيين بادارة الحوار وللرأى العام كذلك .

حساب الربح والخسارة فى قرار الجمعية

كان يوم الثلاثاء الماضى يوما جديدا فى تقويم الأزمة السياسية التى وحلت فيها البلاد شهرا كاملا . ذلك ان الجميع مدفوعون بجو الازمة كانوا مضطرين لأن يخطوا خطوة الى الامام والا ضاعت المبادرة من بين أيديهم وألغوا انفسهم وجها لوجه مع مشكل جديد .

كانت المواقف بين طرفى الازمة الحقيقية «الأمة والاتحادى» قبل عطلة «شم النسيم» متنافرة ومتدابرة الى حد بعيد . فهذا يريد تمرير خطاب رئيس الوزراء مع جعله جوازا للمرور الى السلطة وذلك يجعل من شرط اسقاطه مفتاحا للحل ، هذا يريد توسيع قاعدة الحكم واشراك الجبهة الاسلامية القومية وذاك يود اقصاء الجبهة ويضع فى طريقها المعقول واللامعقول من العقبات . وكما نعلم فقد بدأ الاتحادى ذلك المسلسل «أى مسلسل اقصاء الجبهة» بتجميد لجنة الدكتور حسين أبو صالح ... وتسليم عجلة القيادة فى عربة المفاوضات الى نفر من اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب القاسم المشترك الأعظم بينهم حدة المزاج تجاه الجبهة والعداء لحزب الأمة .. وأخيرا الحياد ازاء الخيار الاسلامي .. غير انهم وفى كل الأحوال ونقيضا للمتواتر فى مضابط الحزب الداخلية ، يستظلون بمباركة الراعى .. وذلك ما يثير عددا من علامات الاستفهام والتعجب .. داخل الحزب الاتحادى وخارجه .

الراية ١٦/٤/١٩٨٨

لكن الاقتراح المعدل الذى اجازته الجمعية التأسيسية باغلبية ساحقة ذلك اليوم كان جسرا متينا عبرت عليه الأزمة من نقطة الجمود والتأزم الى نقطة الحركة وشبه الانفراج ان لم يكن الانفراج عينه .

ولعل حزب الأمة القومى الجديد ورئيسه الصادق المهدى هما الرابح الأول فى ذلك الاقتراح وتليهما الجبهة الاسلامية القومية. والخاسر الأول فيه هو باجماع المراقبين والمحللين الحزب الشيوعى السودانى .. ويليه فى الخسران الحزب الاتحادى الديمقراطى . ولبيان ذلك فقد يكون ملائما ايراد ما يلى :

أولا : تخارج السيد الصادق من «ورطة» الخطاب بأقل الخسائر اجمالا .. حيث انه خسر الشكل وربح المضمون وذلك بالسكوت والتجاوز عن نص الخطاب ثم النفاذ مباشرة الى ما رمى اليه الخطاب اساسا وهو نقل الأزمة من «خانة» الهم الائتلافى إلى «خانة» الهم القومى .. ثم توسيع قاعدة الحكم .

فالاقتراح المجاز فضلا عن انه اعاد الى يد حزب الأمة كل أوراق اللعبة ، انقذ حقيقة رقبة السيد الصادق من المقصلة . إذ كان من الثابت والوارد سقوط الخطاب الذى يعنى سحب الثقة من الحكومة ورئيسها زعيم حزب الأمة .

ثانيا : لم تعزل الجبهة او تستثنى من مسيرة الوفاق الوطنى كما اشتهى البعض وتمنوا .. وانما عزل اليسار السودانى ممثلا فى الحزب الشيوعى السودانى . وذلك هو مكسب الجبهة الاسلامية

الأول .. وان كنا لا نجزم بقيام حكومة وفاق وطنى تشترك فيها الجبهة الاسلامية.ومغزى ذلك هو بطلان فكرة ان الجبهة مرفوضة ومعزولة .

ثالثا : تراجع الاتحادى عن كل اطروحاته وأهدافه التكتيكية فى هذه المعركة ومن أهمها اسقاط الخطاب واقصاء الجبهة .. بالاضافة الى ان الالتفاف الكبير حول الاقتراح قد افسد ورقة الاحزاب الافريقية التى «بذل» الحزب الاتحادى فى سبيل الحصول عليها ما بذل وخسر ما خسر . إذ كان الغرض الأساسى من الورقة هو استخدامها لتحقيق هدفين رئيسيين هما : اسقاط الخطاب واقصاء الجبهة من دائرة الوفاق .

ولمن اراد ان يتوسع فى هذه النقطة الأخيرة فان خسارة الحزب الاتحادى الكبيرة فى معالجة هذه الأزمة هى بروزه هذه الأيام كحزب أقل التزاما بالخيار الاسلامى والجمهورية الاسلامية التى خاض على مبادئها الانتخابات العامة الأخيرة . وتركه الجبهة حليفا محتملا أو صديقا كاملا لحزب الأمة القومى فى الحال والاستقبال . وذلك بالاضافة الى انه قد تبادل المواقع مع حزب الأمة الذى عرفت عنه صلاته بتلك الدوائر طيلة سنوات ما بعد الانتفاضة ولا نشك ان ذلك يفقد الحزب الاتحادى دوائرة الاصولية ذات الالتزام الاسلامى . فقد اضطر الحزب فى سبيل المحافظة على علاقته بالاحزاب الجنوبية وفى سبيل الامعان فى مكايدة الجبهة لأن يبدو متنصلا ومتساهلا الى

حد كبير فى أمر تطبيق الشريعة الاسلامية . وذلك امر اذا ما تواتر وتوالى واطرد ، سيفقد ذلك الحزب مشروعيته وأسباب وجوده فى الساحة السياسية كحزب يتمحور ، ويتمركز حول طائفة الختمية .. وحول الارث الاتحادى الذى قام وتأسس على دعائم عربية اسلامية وعلاقة خاصة ومتميزة مع الشقيقة مصر .

ولا بد ان حزب الأمة يرغب فى مثل تلك الاضافة فضلا عن مكاسب اخرى اهمها :

١ - حشد الطاقات من أجل تحقيق شىء مقدر فى جدول الاهتمامات القومية .

٢ - انقاذ سمعة الحزب الكبير الذى راهن عليه الناس منذ الانتفاضة والى عهد قريب .

٣ - توزيع وتشتيت هموم الحكم عبر موازنة جديدة تخفف العبء على شريك ظلت كل المتاعب والاخفاقات تأتى من ناحيته - كما يقول البعض .

٤ - أن ينال كل حظه من الاخفاق اذا ما كان ذلك الاخفاق حالة قدرية وأمرا لابد منه .

ويبدو ايضا ان الحزب الاتحادى الديمقراطى وهو يتعامل مع هذه الأزمة قد كان مهتما ابتداء بحسابات السلطة وموازناتها الآنية على حساب اهدافه الاستراتيجية وثوابته فى التوجه السياسى العام .

والأمر كذلك ، فاننا نحسب انه قد ادرج فى مفكرته الخاصة بعض البنود وابرزها :

- لى ذراع حزب الأمة والضغط عليه حتى يبدى المزيد من التنازلات .

- ابعاد شبح الجبهة عن دائرة السلطة حتى لا تستعين بالقدر الذى يتيسر لها منها فى توسيع قاعدتها الجماهيرية على حساب الحزب الاتحادى .

وقد عمل لتحقيق ذلك ما وسعه العمل .. غير انه لم يحسب من الناحية الاخرى امكانية تغلب حزب الأمة على محاولات «لى الذراع» والضغط التى يقوم بها .. وامكانية تخطى الجبهة عبر «حقائق الوضع القائم» كل الحواجز والعقبات التى يضعها الاتحادى فى طريقها على نحو ما يحدث الآن .

فالحقائق والوقائع تقول بأن حزب الأمة كما صرَّح بذلك السيد الصادق المهدى عقب اجتماع «جنينة السيد على» الاثنين الماضى لا يبحث عن حكومة ذات سند برلمانى فحسب وانما يبحث عن حكومة منسجمة وفعالة تضع التحديات نصب اعينها . وقد اكدت له التجربة ان ما كان يسمى بحكومة الوحدة الوطنية التى كان من ابرز كتلها بعد الأمة هو الاتحادى ، لم تكن منسجمة ولا فعالة فى آن واحد . ومن ثم فهو يصر هذه المرة على توسيع قاعدة الحكم والتى تتمثل الى حد كبير فى مشاركة الجبهة الاسلامية القومية والتى يبدو

ان السيد الصادق المهدى يعلق عليها بعض الآمال أو بعض الاغراض الخاصة .

وقد تساءل كثير من الناس فى الأيام القليلة الماضية عن جدوى اشتراك الجبهة فى السلطة .. ولماذا هى محل اهتمام السيد الصادق المهدى من جهة وأغلبية اجهزة حزبه القيادية من جهة اخرى .

والاجابة على مثل هذا السؤال بطبيعة الحال نسبية .ولكنها ليست بعيدة عن إعمال الحساب والمنطق والتفكير السياسى المنظم .

ان الذى رصد وترسم خطى مسيرة الجبهة الاسلامية القومية عبر عاميها الماضيين فى المعارضة يجد انها قد كسبت فى المحيط الخارجى مثلما كسبت فى المحيط الداخلى . وقد ثبت من خلال مؤتمرها العام الثانى فى يناير الماضى ان لها جسورا ممتدة مع دول وفعاليات خارجية معتبرة ، مثلما ان لها خطط وبرامج ومواقف محددة فى جملة من المسائل المحلية والاقليمية والدولية . ولها عمق شعبى وبعد تنظيمى . وذلك يؤهلها شيئا ما للاسهام فى حل مشاكل البلاد .. ولا سيما فيما يتصل بعنصرى الموارد والادارة .. ثم الأمن .

والجبهة بهذا المنطق «اضافة» لأية سلطة تشارك فيها وليست «خصما» على كل حال . وتجدر الاشارة الى انها الآن ومن خلال ادارة الحوار المكثف مع الفعاليات السياسية حول المسائل الصعبة والمعقدة والملحة تؤهل الساحة وتحضرها للمؤتمر القومى الدستورى

المزمع . فقد قال السيد جوزيف اوكيلو فى الجمعية التأسيسية مساء الثلاثاء الماضى فى اشارة لاجتماع الفعاليات السياسية مساء الاثنين فى دار الضيافة بحضور الدكتور الترابى - ان ما عمل فى ٢٤ ساعة من المناقشات الجادة كان اكبر من حصيلة حوار شهر كامل .

اشراك الجبهة فى السلطة اذن يعنى :

● اضافة رافد وعنصر جديد للسلطة لا يتناقض أو يتعارض مع الواقع الاجمالى فى الساحة السياسية .. وإن اختلفت الرؤى وتنوعت الاجتهادات .

وليس بعيدا عن الحقيقة ايضا اذا ما قلنا ان الجبهة لها هى الاخرى الى جانب الهدف القومى والمصلحة العامة أهدافا خاصة بها كحزب سياسى يتطلع الى الوصول للسلطة ولكن ربما كان الأكثر الحاحا من ذلك هو ان عددا كبيرا من أصدقاء الجبهة واعدائها فى مجتمع الدول يودون ان يروها وهى فى دست الحكم . ذلك ان صورتها خارج الحكم وهى تنفتح على الجميع دون حساسيات ، زاهية ومقبولة وغاية فى المرونة والرشاقة .. فقط المطلوب هو ان تجلس على الكرسى الهزاز ولو بالمشاركة ليطمئن الجميع ان كل شيء على ما يرام .. وان الصحوة الاسلامية قادرة على التعامل الحضارى .. وقادرة على ان تضيف جديدا للممارسة الديمقراطية .

ولكن هذه الأهداف والآمال مجتمعة مرتبطة بتقدم المفاوضات والمشاورات بين القوى السياسية التى تجرى الآن .. والتى يبدو

انها ليست مستحيلة ولكن صعبة وتحتاج الى نفحة بل نفحات من تلك التى هبت علينا يوم الثلاثاء الماضى .

وخطاب السيد رئيس الوزراء المستقيل اليوم أمام الجمعية التأسيسية ربما القى بشىء من الضوء على ما يجرى .. ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم فمطرقة الأزمة لا تزال تحط على ادمغتنا بلا رحمة .

ما وراء الاتفاق والوفاق
فى محادثات الفعاليات ..!

كان من المقرر ان تكون المحادثات الطويلة المضنية التى انتهت بتوقيع حزبى الأمة والاتحادى والفعاليات السياسية الجنوبية اضافة الى الحزب القومى السودانى ميثاق الوفاق الوطنى فجر الثلاثاء الماضى هى نهاية أزمة الحكم فى البلاد . ولكن عدم توقيع الجبهة الاسلامية القومية على تلك الوثيقة أجل مشروع الوفاق الى أيام اخرى تلحق .

كيف حدث ذلك .. ولماذا حدث .. وما السبيل الى تجاوزه كان شغل الساحة السياسية الشاغل فى اليومين الماضيين ولعله لا يزال .

وان من أهم الأسباب التى ادت الى تعطيل أعمال المشروع وتجميده ريثما تتم مراجعة الجبهة هو ان الاتفاق على أهميته كان بصورة أو أخرى شيئا من ارجاع عقارب الساعة الى ما كانت عليه قبل بيان السيد الصادق المهدى أمام الجمعية التأسيسية فى ١٥ مارس الماضى - أى ان حصيلة الوفاق كانت هى عودة ما كان يسمى بحكومة الوحدة الوطنية الى الوجود مرة اخرى مع تعقيدات اضافية جديدة تجعل الوضع أكثر دمامة وعدم قدرة على الحركة . وهو الأمر الذى ما كان لحزب الأمة ان يقبله بحال من الأحوال . وذلك لأسباب كثيرة تندرج فى أهمها ما يلى :

الراية ١٩٨٨/٤/٢٣

أولا : حزب الأمة القومى الجديد ليس راغبا مجددا فى اداة تنفيذية يشكل الحزب الاتحادى الديمقراطى الكوم الغالب فيها .

ثانيا : اذا ما عاد الحزب الاتحادى الديمقراطى الى السلطة وفق صيغة الوفاق الأخيرة وفى جيبه ورقة الكوم الغالب فى الأحزاب الجنوبية وهو ما لم يكن ليحدث فى السابق سيجعل الحكم لحزب الأمة جحيما لا يطاق .

ثالثا : كان مفهوم توسيع المشاركة فى السلطة او قيام مشروع وفاق وطنى مرتبطا على الدوام فى مفكرة حزب الأمة الخاصة بوجود الجبهة الاسلامية القومية فى متن ذلك المشروع ونسيجه .

رابعا : خروج الجبهة من صيغة الوفاق بعدم التوقيع على تلك الوثيقة كان يعنى ان الساحة السياسية قد دخلت فى مرحلة استقطاب وتميز حادة نسيجها الاساسى ان الذى لم يوقع هو حزب الشريعة الاسلامية والذين وقعوا هم من لا يريدون الشريعة الاسلامية . وذلك وضع مزعج ومربك على كل حال للحزبين الكبيرين وبخاصة حزب الأمة القومى الجديد .

تلك الاسباب مركبة ومجتمعة بالاضافة الى اسباب اخرى هى التى جمدت مشروع الوفاق وأجلت المؤتمر الصحفى للسيد رئيس الوزراء الى ما بعد معاودة الاتصال بالجبهة . وهو ما عرف بسحور العمل بين المهدى والترابى فى الساعات الأولى من فجر الاربعاء الماضى .

لقد توهم الاتحاديون ابتداءا انهم قد سجلوا نصرا باعادة الجبهة الاسلامية الى موقع المعارضة مرة اخرى وبعودة الائتلاف على نحو ما يريدون وزيادة ولكن حزب الأمة الذى بيده مفاتيح «الحل والعقد» والذى فوت على الاتحاديين فرصة اسقاط خطاب رئيس الوزراء واقالة الحكومة برئيسها ما كان له ان يقبل الأوضاع على ما كانت عليه . وذلك ما جاء صريحا فى كلمة الدكتور عمر نور الدائم عقب التوقيع على الميثاق حيث قال وبالحرف الواحد : انهم بانتظار ان تلحق الجبهة بالركب وان حزب الأمة يلتزم كل مواثيقه التى ابرمها قبل التوقيع على مشروع الوفاق فى اشارة خاصة الى الاتفاق المبرم بين الأمة والجبهة . وذلك ايضا ما كرره السيد الصادق المهدى فى مؤتمرة الصحفى نهار الخميس حيث قال ان حكومة السند البرلمانى متاحة تحت كل الظروف ولكنها لا تلبى هموم المرحلة فى اشارة مرة اخرى الى ان اصطحاب الجبهة فى رحلة الوفاق امر حيوى من الوجهة الوطنية والقومية ومن وجهة نظر حزب أمة الحزبية والخاصة .

والى جانب ذلك فثمة رؤية اخرى فى هذا الأمر وهى ان العلمانيين فى الحزبين أو من اسماهم الاستاذ محمد ابراهم نقد فى حديثه للميدان منذ أيام مضت «باصدقاء الحزب الشيوعى فى الحزبين» مضافا اليهم اصحاب المآرب الخاصة فى الحزبين ، بينهم من تبادل رسائل الغرام ومواعيده السرية الكثير المرصود والمفهوم لدى الدوائر التى يعنيها الشأن .. الا ان تحركات مضادة مساوية لذلك

الفعل وتفوقه فى كثير من الاحيان اخذت تتحرك لتعيد الامور الى نصابها حتى فى داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى .

والمتاح من المعلومات فى هذا السياق هو دعوة الافطار التى اقامها غرة رمضان احد اصدقاء الطرفين وجمعت بين السيد احمد الميرغنى والدكتور الترابى . أفاض فيها الأول «مستقيما على توجهه القومى» فى الحديث عن ضرورة الوفاق واعادة ترميم الجسور بين الجبهة والاتحادى . وتلا ذلك مساء الاربعاء زيارة السيدين كرم محمد كرم وعلى محمد الحسن «ابرسى» لزعيم الجبهة الاسلامية القومية وكلاهما من دعامات التوجه الاسلامى داخل الحزب الاتحادى الذى يبدو فى الظاهر ان احدى فصائل الحزب قد «اجرته من الباطن» وصارت تديره مفروشا لمصلحة المشروع العلمانى . وهذا الفصيل هو الآن الاعلى حسا ونبرة وهو الذى تشير اليه اصبع الاتهام فى انه «هندس» وصاغ الموقف الموحد والمتطابق بين الاتحادى وكوكبة من الاحزاب الجنوبية التى تتحفظ على الشريعة الاسلامية وترفض الحدود وتصل جسورها بجسور التمرد فى الخارج .. كما تقول بعض الجهات فى مراشقاتها «الجنوبية - جنوبية» التى تطفو على السطح بين الحين والآخر .

ان الاتحادى الديمقراطى - كما ذكرت لى شخصية اتحادية عريقة - يموج الآن بجملة من المتغيرات وفى مقدمتها ما يقال من ان راعى الحزب يرغب هذه المرة فى تغيير الطاقم الوزارى السابق مفسحا الطريق لأولئك الذين ربطوا الحزب باستراتيجية ورؤية

سياسية ليست هى على كل حال رؤية الحزب ومسحته العربية الاسلامية والوطنية المعروفة . ولا بد ان الأيام القليلة القادمة ستفجر ذلك كله .. وعندها سيلحس الحزب الاتحادى الديمقراطى «المبرد» حتى يدمى لسانه ويتفطر .

وعندما تقول تلك الشخصية ان الاتحادى «سيلحس المبرد» لابد انها تعنى ان تعليق الحدود على مشجب المؤتمر القومى الدستورى وهو الغائب منذ ثلاث سنوات مضت ، وفاءا للاتفاق مع بعض الاحزاب الجنوبية .. اضافة الى موقف الحزب المعلن الان من العداء السافر للجبهة الاسلامية القومية يعنى امرين اثنين هامين :

● الأول ان مصداقية الحزب أمام جماهيره ستغدو محل مراجعة كبيرة وسريعة سيما وان المفهوم الآن ان الاتحادى «قايض» الشريعة بحلف «اتحادى - جنوبى» موجه بالاساس ضد حزب الأمة .. ثم الجبهة الاسلامية القومية .

● والثانى هو ان الجبهة الاسلامية القومية انطلاقا من حساسيات الظروف الأخيرة ستكون الأقرب الى حزب الأمة اذا ما قدر لها ان تندرج ضمن موكب الوفاق . ولا بد ان ذلك سيتم على حساب الحزب الاتحادى .. اذ لا تبقى امامه من فرصة الا المزيد من الالتحام والتلاحم مع كوكبة الأحزاب الجنوبية التى يشده اليها اتفاق استراتيجى .. ثم الاحزاب اليسارية داخل الجمعية وخارجها وعندها سيكون الحزب الاتحادى الديمقراطى قد غير جلده تماما .

ذلك هو ما وراء الاتفاق والوفاق فى محادثات الفعاليات السياسية فى ما يتصل بالحزب الاتحادى الديمقراطى ولكن أين ذلك من حزب الأمة القومى الجديد ..؟؟

ان حزب الأمة القومى الجديد وبغض النظر عما دار فى المؤتمر الصحفى لرئيسه السيد الصادق المهدى عن ان الشيوعيين واليساريين ليسوا بعيدين عن الوفاق طالما امنوا على الخيار الاسلامى ، تدير مؤشر الحركة فيه الحقيقة التى مفادها ان ميزان الثقل فى اجهزته غدا يخطب ود الجبهة الاسلامية ويسرع الخطى باتجاهها . وهذا الثقل فى جوهره ثقل اسلامى .. عطل ولأول مرة دور الحزب فيما كان يعرف لأول الانتفاضة بالتجمع الوطنى فعندما اعلن التجمع منذ أيام خلت الدعوة لاجتماع تمهيدى للمؤتمر التداولى المزمع ، كان حزب الأمة القومى الجديد من بين القوى التى تغيبت عن الاجتماع فيما اوردت الصحف فى حينه .

وانطلاقا من هده النقطة مضافا اليها حاجة حزب الأمة الراهنة لحليف قوى ، نستطيع ان نقول ان حديث السيد الصادق عن اليسار يأتى من باب استكمال المعلومات والفرص فقط وذلك لاسباب موضوعية منها :

١ - ان اليسار داخل الجمعية حجمه ضئيل ولا يعتد به كما ذكر هو شخصيا أمام مندوبى الصحافة ووكالات الأنباء .

٢ - توجهاته العامة فى السياسة وفى ادارة شئون البلاد هى

ما طبق ومورس الى حد ما فى الفترة السابقة من عهد حكومة الوحدة الوطنية ولم يجد شيئا .

٣ - ان مجرد ذكر اليسار ضمن جهاز تنفيذى مطلوب له الانسجام والتناسق يعيد الجبهة الى نفق «القيد الزمنى للشريعة» الذى يفكر السيد الصادق الآن جاهدا فى تجاوزه .

ان تفكير السيد الصادق المهدى فى اليسار وكوكبة من الرموز المستقلة كصيغة عمل بديلة أو احتياطية ، كما يرشحها الآن بعض أصدقاء الحزب الشيوعى فى حزب الأمة ، سوف لا يكون التفكير فيها واردا الا بعد ان تنفد كل الحيل والوسائل مع الجبهة .. اذ عندها ستكون الطلقة الأخيرة فى جعبة السيد رئيس حزب الأمة القومى الجديد .

... ثم واين الجبهة الاسلامية القومية من ذلك كله ؟

ان الجبهة وبرغم ما يقوله لسان حال الاتحاديين من ان الفعاليات تعطيها ليلة وبعض ليلة للحاق بركب الوفاق تشعر فى اعماقها بأنها فى موقف تفاوضى أفضل من الآخرين . ذلك - كما يقول المسؤولون فيها - ان «الزجاجة لم تنكسر ولم يرق ما فيها» .. اضافة الى انها قد خرجت من المفاوضات بغطاء كامل من المصداقية والانحياز للمبادىء وغير قليل من الاضواء وشد الانتباه العام . فما ان خرج مندوبها من غرفة المفاوضات الا وأصبحت دارها ودار زعيمها محجة لرجال السياسة والاعلام والصحافة .. من المهدى الى

الميرغنى .. ومن حزب الشعب الفدرالى الى التجمع السياسى الدوأجو .. ثم وفوق ذلك كله لم تخرج «عربة الوفاق» من صالون المفاوضات فى القصر منذ فجر الاربعاء الماضى وحتى اليوم السبت ٧ رمضان ١٤٠٨ هـ لأنها فى انتظار الجبهة .

الجبهة تعتقد ان ما انجز على طاولة الحوار ليس بالقليل من حيث انه مؤشر وضابط للتوجه .. وعدم مشاركتها فى السلطة اذا ما قدر لها ان تكون .. وبالشروط المقبولة ستفتح امامها طرقا ومسارات جديدة للعمل السياسى .

أما عن أن اليسار سيخلف الجبهة على كرسى المعارضة .. ومن ثم يأخذ طريقه الى النمو والتطور .. قال الترابى الخميس الماضى للصحفيين ان ظروفا محلية ودولية كثيرة لا ترشح اليسار الى اكثر من ان يكون نبرة ناعمة وخافتة فى المسرح السياسى ..!!

«أبو سلمون» ووقفة
عند جلسة الاربعاء التاريخية ..!

بعد جلسة الجمعية التأسيسية الاربعاء الماضى صار الطريق أمام حكومة الوفاق الوطنى ممهدا أكثر من أى وقت مضى ولا يتوقع المرء فى ضوء ما يجرى ان تنتكس المشاورات الجارية الآن بين الكتل الحزبية التى وقعت الميثاق اليوم أو غدا لأسباب من أهمها ان العودة الى ائتلاف مرشد لم تعد واردة بعد ان تشكلت معالم الحكم البارزة وعرف الجميع مواقعهم منه . فالسيد الصادق المهدى الذى بدا سعيدا بنتائج الجلسة المعنية والتى حصل فيها على اكبر سند أو اجماع برلمانى ينعقد له منذ ٦ مايو ١٩٨٦ م ، سوف لا يسمح بأية عقبات أو عقابيل تحول دون بلوغ مشروع الحكم القومى غاياته ومراميه النهائية وان ترشيح الاستاذ احمد سليمان «المحامى» مساء اليوم لرئاسة الجمعية التأسيسية من قبل الجبهة الاسلامية القومية سوف لا يكون الصخرة التى تتهشم عليها وتتحطم عربة الوفاق كما يشتهى البعض او يحلو له . وذلك استنادا الى ان ايا من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى لم يثر تلك النقطة أو يرفضها رسميا فى وجه قيادة الجبهة التى لم تشأ من جانبها ان تخلق مشكلة من لا مشكلة بالرغم من حقيقة ان البعض فى دوائر الجبهة البرلمانية كان يرى مهمة الربط والارتباط بين الاقتراع لرئيس الوزراء

ولرئيس الجمعية الأمر الذى لم تقره القيادة التنفيذية للجبهة عشية اليوم الذى عرض فيه الأمر على الجمعية .

وحتى الآن فان ما أثير حول ترشيح الاستاذ احمد سليمان ما هو الا تصريحات وبالونات يطلقها فى الهواء كل حسب هواه وعلى مسؤوليته الشخصية . وان المعتمد والمتواتر حتى الآن من معلومات وافادات هو ان وظائف الجمعية التأسيسية كلها من رئاسة ولجان يجرى الاتفاق حولها وتسمية من سيشغلونها فى ذات الجلسة التى ينتخب فيها رئيسها . وذلك ما يجعل الحديث فى هذه الناحية محض لغط وتشويش . ويكفى فى هذا الشأن ان الذى يحمل لواء رفض البعض للاستاذ ابو سلمون هو «الميدان» صحيفة الحزب الشيوعى الذى بات فى حالة انفصال وطلاق بائن ومكتمل الاركان مع كل القوى الفاعلة والمؤثرة فى الجمعية التأسيسية وعلى رأسها حزب الأمة القومى الجديد ورئيسه السيد الصادق المهدى .

ان الاستاذ احمد سليمان كما تقول مراجع الجبهة ودوائرها هو مرشحها الوحيد للموقف الذى اسند اليها فى ضوء معادلة الأوزان النيابية وقسمة السلطة وقد سبق لها ان طلبت له شخصية قومية ولما تعذر الامر رأت ان تشغله بنفسها . والاستاذ احمد سليمان من حيث انه خبرة قانونية وسياسية وشخصية ذات امتدادات واتصالات خارجية مقبولة يصبح من أكفأ الرجال لمثل ذلك الموقع . سيما وقد خلا سجله الخاص من كل ما ينتقص من الرجل .. أو الشخصية

العامة . فضلا عن دوره فى العمل العام فى «الجاهلية والاسلام» كما يحلو له . والحديث عن «السدانة» الذى تقذفه «الميدان» فى وجه الكثيرين وهو بعض ما عندها أو «فضلة خيرها» ليس بذى بال أمام حقيقة ان كثيرين ممن يدرجون فى سجل السدانة قد تقلدوا المواقع السيادية والتشريعية والتنفيذية .

فوق ذلك وقبله فان ضرورات الوفاق ومحتماته العملية لا تفسح الطريق واسعا أمام مثل تلك المقولات الهشة والتى رفعها اصحابها بغرض تفجير الأوضاع واعادة الامور الى ما كانت عليه قبل ١٥ مارس ١٩٨٨ م عندما نقل السيد الصادق المهدى الازمة الائتلافية الى الجمعية التأسيسية . وسوف لا تكون قصة ترشيح احمد سليمان «المحامى» لهذا الموقع هى الأخيرة فى مسلسل تفجير الوفاق ونسفه .. ولعل كل من يهمه الأمر قد ادرك تلك الحقيقة العارية .

والمهم فى السياق بجملته هو ان السيد الصادق قد سبق له ان عرف «السدانة» بأنها استغلال السلطة أو المركز فى مايو بغرض الاضرار بالغير أو ايذائهم او توجيهها للمصلحة الشخصية خصما على المصلحة العامة .

وحتى فى حزب الأمة القومى الجديد نفسه وفى بعض الدوائر الاخرى فان الذين رفعوا اصابعهم بالاحتجاج ضد ترشيح الاستاذ احمد سليمان جاء ذلك فى سياق انه رحلة من مشوار طويل مشوه من اجل ابعاد الجبهة الاسلامية القومية من دائرة الوفاق الوطنى ..

☆ «السدانة» يعتبر سياسى محلى يرمز به الى الذين تعاونوا أو شغلوا مراكز حساسة فى الحكم المايوى.

غير انه يوسع المرء ان يؤكد ان عربة الوفاق قد تجاوزت كل ما وضع أمامها من صخور وحواجز ... وأصبح الوضع الذى ثبتته ورسخته جلسة الاربعاء الماضى هو الأمر الواقع الجديد الذى تنشأ عنه وتتفرع كل الترتيبات والامور التى تتلوه ذلك ان تلك الجلسة قد كانت حدثا فوق العادة. والتأمل فى نتائجها وما ترتب عليها يفضى بالمتأمل الى حقيقة ان الوفاق قد عبر .. وأصبح حقيقة.

وتأسيسا على هذا يقول البعض ان الدكتور محمد يوسف ابو حريرة عندما قال فى تلك الجلسة ان نَفَسَهُ قد «انكتم» .. ويتعين عليه ان يخرج من القاعة، كان يعبر عن حالة نفسية ومعنوية وليست عضوية. فقد رأى الدكتور ابو حريرة فى تلك الجلسة مثلما رأى آخرون ان ميزان السياسة قد مال كثيراً خارج دائرة توقعاته وتمنياته وذلك عندما انتبه «فتى البطاحين» ليجد ان كل أو جل تربه قد كانوا خارج القاعة لسبب أو آخر .. بالصدفة أو مع سبق الاصرار والترتيب.

فالشريف زين العابدين الهندى، وسيد احمد الحسين، ومحمد توفيق، والزين حامد، وعبدالوهاب خوجلى، والسر عوض يوسف، كلهم وبسلامتهم كانوا خارج القاعة إذ لم يبق داخلها من الكوكبة العلمانية الرافضة سوى احمد بلال وعثمان عمر .. وكلاهما عوض عدم خروجه «بصفقة» عالية للسيد اليابا سرور عندما قال ان الوقت الذى «تمرر» فيه هذه الجمعية القوانين الاسلامية تكن قد اتخذت قرارا بتمزيق أوصال الوطن ..!!

وقد صدق حدس وحس وزير التجارة السابق . فقد تمخضت نتيجة الاقتراع على رئيس الوزراء وكشفت عن عدد من المتغيرات والحقائق ويتصدرها ما يلى :

أولا : انهارت استراتيجية الحزب الاتحادى الديمقراطى الخاصة بالتحالف مع ما يسمى بالاحزاب الافريقية والتى تواصوا فيها بعزل الجبهة الاسلامية القومية عن مسيرة الوفاق الوطنى . ذلك ان مجموعة اليابا سرور قد آثرت موقع المعارضة فى حين آثر حلفاؤها اللحاق بمركب السلطة التى لم تكن الجبهة بعيدة عنها .. كما أراد لها البعض .

ثانيا : سقوط شعار ومقولة ان دخول الجبهة الاسلامية القومية الحكومة سيقسم الساحة السياسية «ضربة لازب» الى ابيض وأسود لا رمادى بينهما . ذلك ان الحكومة ستكون شمالية مسلمة والمعارضة جنوبية مسيحية مما يعنى ان الأمر سينتهى الى مقابلة حادة بين الاسلام والمسيحية من جهة .. والعروبة والزنجوية من جهة اخرى .

... غير ان ذلك ما لم يحدث كما هو معروف . فالحكومة فى واقع الأمر تتضمن شريحة جنوبية مسيحية .. والمعارضة تقودها فى قسم منها شريحة جنوبية مسيحية هى مركب حزب الشعب الفدرالى والتجمع السياسى «جوزيف أوكيلو» .. بينما تختلط الزنجوية بالعروبة فى الشق الآخر من المعارضة ... حيث المعارضة الديمقراطية .

ثالثا : بانضمام الحزب القومى السودانى للحكومة تلاشت عمليا اسطورة الاحزاب الافريقية .. فأصبحت المعارضة الحالية شريحة جنوبية ليس الا ..

رابعا : نتيجة التصويت وتقسيم الادوار بتلك الصورة كانت هزيمة كاملة لخطط وتكتيكات النخب العلمانية داخل الجمعية وخارجها .. وذلك عندما بطل مفعول تلك الخطط والتكتيكات برفض العودة الى الائتلاف المرشد .

خامسا : بقاء جل أو معظم النخبة العلمانية الاتحادية خارج قاعة الجمعية ذلك المساء يشير بأن الحزب الاتحادى الديمقراطى ربما نزه نفسه من تلك النخبة.

وذلك بطبيعة الحال الى جانب دلالات وايماءات اخرى كثيرة نسوق منها :

● الدلالة الأولى حصول السيد الصادق المهدى على اغلبية غالبة من السند والاجماع البرلمانى «١٩٦» وهو ما يشير الى ان حزب الأمة قد حول هزيمته الى نصر .. بينما قنع الاتحادى من الغنيمة بالاياب - كما يقولون .

- والدلالة أو الايماءة الثانية هى اندراج الجبهة الاسلامية القومية فى مسيرة الوفاق الوطنى .. على عكس ما اشتهى وعمل الحزب الاتحادى الديمقراطى .

● والثالثة ان الحزب الاتحادى الديمقراطى خلع عند أبواب السلطة كل تحالفاته ودخلها عاطلا من كل زينة .. ذلك ان كل جهود السادة أمين عكاشة وطيفور والفريق «م» يوسف قد صبت خارج وعاء الاستراتيجية ودون تحقيق أى من اغراضها على ما بذل فيها من جهد وجهود .. بل وربما تضمنت النتيجة شيئا من الخسارة الادبية والمادية .

وليس من ريب ان الحزب الاتحادى الديمقراطى اذا ما أحال أوراق ووقائع معركته الأخيرة الى بيت خبرة أو جهة متخصصة فى تقييم وتقويم المعارك السياسية سيجد انه يخوض معاركه وجنوده وآلياته على درجة من سوء التوظيف والتوجيه والاستخدام .

ولعل نظرة واحدة الى حادث غياب السيد الأمين العام للحزب ومساعده مع نفر من كبار اعضاء الهيئة البرلمانية عن أهم جلسات الجمعية التأسيسية على الاطلاق وهى تلك الخاصة بانتخاب السيد رئيس الوزراء واختبار درجة الالتزام والجدية وجلاء المواقف عند الاطراف الموقعة على ميثاق الوفاق الوطنى .. نجد ان الحزب قد خسر خسارة كبيرة فى نظر القوى السياسية مجتمعة وذلك لأمرين جوهريين : الأول هو ان الحزب منقسم على نفسه بازاء الوفاق وربما عاد مرة اخرى الى ممارسة الازدواجية والثنائية فى المواقف بحيث يلعب دور الحكومة والمعارضة فى وقت واحد . وذلك هو ما عصف بالائتلاف السابق .

والثانى : «اضعف الايمان» وهو ما يظهر قيادة الحزب بانها لا مبالية وبالنتيجة والضرورة لا يعتمد عليها فى حكومة تحديات .

وللحديث عن المعارضة الجديدة يتعين على المرء ان يفرد حديثا خاصا فهى أول معارضة رسمية ناطقة بالانجليزية وتقودها شريحة جنوبية .. تشاركها الدور اخرى غير جهوية وذات مفهوم أممى .

من الحديث فى صميم الوفاق
الى ذيوله وملحقاته ..!

لئن سكتنا هذه المرة عن الحديث المباشر فى الوفاق نتيجة اننا فى اجازة وان الامور تتفاعل وتتقدم أو تتأخر فى السر اكثر منها فى العلن ، فاننا نحوم حول الوفاق ونتلمس افرازاته على الساحة السياسية ومن أهمها :

١ - ما طرأ ويطرأ على مؤسسة الرئاسة فى سياق الوفاق .

٢ - ما طرأ ويطرأ على الساحة السياسية فى ضوء الوفاق - واعنى به ما يجرى الآن من حركة ونشاط لاستقطابات وتحالفات جديدة فى ظل ظروف مستجدة .

ولنلج هذا الموضوع فى ترتيبه المذكور نستصحب معنا ما فحواه انه ما ان يهل يوم جديد على أزمة الحكم والسياسة فى بلادنا ، حتى تتكشف للمراقب حقائق وأبعاد اخرى هى فى النهاية أدوات فى معركة الصراع حول السلطة ومقاعدها الوثيرة المثيرة .

وآخر ما تجلى هنا هو دخول مجلس رأس الدولة الموقر طرفا مباشرا - أو هكذا اراد له البعض - فى أزمة الحكم الراهنة . وذلك فضلا عن العوامل الثابتة والمتغيرة والطارئة على المسرح .

لقد قال الاستاذ ميرغنى النصرى انه ليتعين على الجميع ان

الراية ١٩٨٨/٥/٧

يحافظوا على هيبة مجلس رأس الدولة رمزا للسيادة والاجماع القومى ، غير ان ما جرى ويجرى على لسان البعض فى تلك المؤسسة ومن داخلها لا يحمل المرء على ان يخلع نعليه أو قبعته عند بابها أو يدعى لها حرمة أو مهابة ، ذلك انها بتصريحات بعض رموزها قد اصبحت جزءا من ادوات الصراع حول السلطة والذى يرجع الى ما صدر ويصدر عن الاستاذين ادريس البنا وميرغنى النصرى من «منسوبى التجمع» ينتهى الى ما نقول به الآن .

ان الذى يرجع بضع خطوات الى الوراء ليرى صورة السلطة والسيادة على عهد الشيخين «عبدالرحمن سوار الذهب والجزولى دفع الله» ويقابلها بصورة السيادة فى اطارها الراهن الذى يضفى عليها المزيد من التشبث بالذات والموقع يجد ان البون شاسع والمسافة بعيدة .. بعيدة بين من يعلى الموقف ويضيف اليه من فضيلة الزهد والبعد عن الصغائر ومن يهدر جلال المنصب بكل ما يدعو للتمرد عليه بهذا الفعل أو ذاك .

ما يعرفه الناس عن مجلس رأس الدولة فى جولة الوفاق الأولى هو انه كان داعيا للوفاق وراعيا له ، الا ان هذا الوفاق عندما بدت ملامحه وتشكل حقيقة كاملة وصار من المقرر ان يعاد فى اطاره اعادة تركيب هيكل السلطة من اعلاها الى اسفلها وفق قرار الجمعية التأسيسية فى هذا الشأن ، ظهرت بعض البوادر التى تنم عن رغبة كامنة لدى بعض الاعضاء الموقرين فى قطع الطريق عليه وتعويق مساره . وقد تجلى ذلك فى :

● أولا : فى التصريحات الرسمية القائلة بأن مجلس رأس الدولة لن يستقبل .. وليس هناك ما يدعو الى ذلك مما يعبر من الوجهة الأدبية عن مقايضة الموقع بالدور المطلوب منه وله – أى مقايضة هذا الأخير بما هو ادنى .

● ثانيا : فى انحياز بعض رموزه الصريح الى معسكر اللاوفاق .

● ثالثا : التعبير عن ذلك بالتقرير فى قضية مخالفات البنوك فى جلسة طارئة الأمر الذى لم يحدث فى أية قضية اخرى من القضايا الساخنة .

وقد يكون معلوما هنا ان ما من قضية أخذت حظها من التسييس والخضوع للمناورة مثل قضية التحقيق فى مصارف القطاع الخاص والتى بدأت فى خريف ١٩٨٥ م .. وعاودت الظهور على المسرح مرة اخرى فى نهاية الاسبوع الماضى عندما أبدى مجلس رأس الدولة موافقته على ان تقدم النيابة العامة أربعة من مصارف القطاع الخاص للمحاكمة تحت تهم تخريب الاقتصاد ومخالفات النقد الاجنبى وتجاوز السقوف الائتمانية .

كما قد يكون معلوما كذلك ان قضية التحقيق فى المصارف قد قادتها ووقفت خلفها ثلة من الاطارات اليسارية المعروفة ومنها النقابة العامة للمصارف وتعهدتها بالرعاية الاعلامية صحيفتا «الميدان» و«الهدف» ومن سار على دربهما . ومن بعد اصبحت القضية ملكا

الميدان والهدف ، الأولى صحيفة الحزب الشيوعى السودانى والأخرى صحيفة حزب البعث العربى الاشتراكى بالسوادن .

مشاعا لكل من له غرض أو مطمع سياسى .. من حزب البعث العربى الاشتراكى والحزب الشيوعى السودانى فى اقصى اليسار الى ان وجدت طريقها مؤخرا وبدون مناسبة الى مجلس رأس الدولة فى جو كله سياسة ومناورات وشد وجذب واغراض، حيث ان مؤسسة الرئاسة وعلى اثر تصريحات بعض رموزها المنسوبين الى التجمع قد اصبحت فى الآونة الاخيرة جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية التى تدور ساقيتها الآن.

وذلك كله له من الاثار والانعكاسات غير الحميدة على مؤسسة موقرة مثل مؤسسة الرئاسة الكثير الذى لا يرضى. فقد يكون الموضوع عند مصارف القطاع الخاص الثلاثة عشر التى طالها التحقيق وطالتها حملات التشكيك والتشهير طيلة السنوات الثلاث الماضية. خطوة هامة نحو اغلاق ملف المزايدات والمناورات السياسية. ولكنه من الناحية الاخرى له من الآثار والانعكاسات غير الحميدة الكثير. وذلك لسببين اثنين على اقل تقدير:

الأول: ان القضية بحد ذاتها من صميم قضايا الجهاز التنفيذى التى ليس لمجلس رأس الدولة الحق فى التعاطى بها مباشرة .. سيما اذا ما جاء ذلك فى مثل هذا الجو المريب.

الثانى: ان المصارف الاربعة التى اذن بتقديمها للمحاكمة سواء كان ذلك بالاتفاق والانتقاء أو الصدفة، هى مصارف الاستثمار الاجنبى والمبادرة الخاصة على كل حال. فالبنك العالمى السودانى

يسهم بربع رأسماله على الأقل بنك «سوسيتى جنرال» اكبر المصارف الفرنسية ... وربما الأوروبية . وبنك النيل الأزرق وهو بنك كورى بالكامل وقام على اثر ترتيبات خاصة ثم بنك البركة وتملك ٩٠٪ من رأسماله شخصية مالية سعودية ذات بعد استثمارى دولى. وأخيرا يأتى بنك فيصل الاسلامى السودانى الذى نعرف ان ٦٠٪ من رأسماله عربى - اسلامى والـ ٤٠٪ الاخرى سودانية .

البنوك الاربعة التى اذن فى مقاضاتها هى فى جملتها بنوك المساهمة الاجنبية التى لا نزال نخطب ودها ونركض خلف استقطاب مواردها .. وفى الطريق - لا ريب - ثلة اخرى ومن بعدها تتكامل لدى الآخرين «عنا» قناعات عملية مجموعها وجماعها فى النهاية اننا بيئة طاردة للاستثمار الاجنبى والمحلى بذات القدر .. وان قرارنا يؤسس على الهوى والمواقف الطارئة .. وان اختصاصات الاجهزة ومجالاتها الوظيفية ومسؤولياتها ليست محددة بالقدر الذى يخرجها من الغرض والشبهة عندما نمد ايدينا لنعمل ونتعامل من واقع تلك الاختصاصات . فالمعروف فى قضية البنوك بالذات انها تعانى الى جانب العامل السياسى من جانب تنازع الاختصاصات وتدافعها بين اطراف الجهاز التنفيذى من بنك مركزى الى وزارة مالية الى نائب عام . ثم مالت عليها الرئاسة بثقلها كاملا .. الأمر الذى دار حوله الكثير من الجدل القانونى والسياسى فى الصحف السيارة وفى المجتمعات الخاصة والعامة .

نسوق قضية البنوك وتعاطى مجلس رأس الدولة بها فى هذا الحيز وضمن الحديث حول افرازات الوفاق تأسيسا على حقيقة ان المجلس الموقر «مجتمعا» أو فى بعض اطرافه - على الأسوأ - عندما وجد نفسه أمام موقف جديد من الوفاق .. وما يترتب عليه من عمليات احلال وابدال تتضمن اقصاء البعض من الموقع .. اراد ذلك البعض ان يلقى بحجر فى سبيل هذا الوفاق . فكانت عملية «توريط» الحكومة القادمة فى فعل كان يرحّل من صفحة إلى اخرى فى جدول أعمال الحكومات طيلة السنوات الثلاث الماضية بما فيها عهد الانتقال وذلك اذا لم نقل ان المقصود هو «فرملة» الوفاق عند هذه النقطة - أى نقطة تعثر دخول الجبهة الاسلامية القومية فى حكومة الوفاق الوطنى .

والبند الثانى فى هذا الحديث فهو ما طرأ ويطرأ على الساحة السياسية فى حركة ونشاط لاستقطابات وتحالفات جديدة فى ظل ظروف مستجدة ويتشكل نسيج تلك التحالفات والاستقطابات من خامات وشرائح يسارية علمانية ليست بعيدة عن أهداف حركة التمرد فى الخارج .

لقد بدأت حركة الاستقطاب وتشابك الادوار هذه منذ ان أخذت مشاورات شكل الحكم الجديد تخطو باتجاه الجبهة الاسلامية القومية . وعندما توجت تلك الخطوات بتوقيع الميثاق وتصويت الجبهة داخل الجمعية للسيد الصادق المهدى كرئيس للوزراء تمايزت الصفوف فى الساحة برغم ما اعتراها من خلخلة وبصورة شبه قاطعة - فيما خلا

بعض الجيوب التى تمد حبال الود لهذه الجهة أو تلك فى هذا الحزب أو ذاك .

وأسباب هذا الاستقطاب لا تفوت على احد فهى معروفة ومفهومة وتمتد جذورها الى ما قبل الانتفاضة وبعدها . ولأسباب تتعلق بالحيز المتاح زمانا ومكانا نقول ان اهمها هو :

ان استراتيجية اليسار بشقيه العربى والاممى كانت تقوم وتنهض منذ اليوم الأول على عزل الجبهة الاسلامية القومية وحرمانها من حق العمل الحزبى والسياسى استنادا على علو النبرة الاعلامية لتلك الفرق اليسارية اضافة الى ما كانت تتيحه الشرعية الثورية وقتذاك من مساحة محدودة للحركة والاجراءات الاستثنائية .. جنبا الى جنب مع بعض التحالفات المرحلية بعض القوى السياسية التقليدية . والسبب الأول والأخير فى ذلك هو ان الجبهة هى النقيض والبديل الفكرى والعملى للتوجهات اليسارية والعلمانية اجمالا .

الا انه جاءت الانتخابات لتفتح الطريق أمام واقع جديد مجمله ومحصلته هى ان عزل الجبهة الاسلامية القومية وإقصائها عن حلبة الصراع السياسى لم يعد ممكنا بل على العكس من ذلك تراجعت القوى العلمانية فى جملتها وتراجع معها اليسار بطبيعة الحال ولم يبق للجميع الا ان يعملوا باجهزة «التحكم عن بعد» أو «الريموت كنترول» على اقصاء الجبهة من دائرة الضوء ما أمكن ومن سدة الحكم يقينا .. مستغلين فى ذلك العمل السياسى والاعلامى و«الجبهوى» كما قال السادة البعيثون فى مؤتمرهم الصحفى الأخير .

وهذه الخطة البديلة لم تنجح هى الأخرى ، اذ تدافعت الاحداث وتتالت بهمة لتدفع معها الجبهة الى دائرة المشاركة فى السلطة - وهذا هو الموقف الذى تعمل اكثر من جهة الآن لتفاديه .. أو للتخفيف من وقعه اذا كان شرا لا بد منه .

وفى هذا الطريق - طريق احتمال وصول الجبهة الى السلطة ضمن القوى السياسية الرئيسية الى جانب بعض الفعاليات السياسية يظهر نوعان من الاستقطاب يصب كلاهما فى مجرى واحد هو اتقاء وقوع ذلك الأمر من جهة .. واحتواء آثاره وتخفيف وقعها إن كان لا بد منه من جهة اخرى .

ومن هنا كان :

١ - نفض الغبار عن طيب الذكر التجمع الوطنى .

٢ - قيام نوع من الزيجة والصلة الشرعية بين التجمع وكتلة السيد اليابا سرور .. التى تقف الآن فى المعارضة .

٣ - مؤتمر الاستاذ بدر الدين مدثر الصحفى الاسبوع الماضى . ودعوته للعمل الجبهوى ضمن برنامج لما سماه بقوى الانتفاضة يهدف لمقاومة مشروع الوفاق الوطنى .

٤ - ظهور عدد من المقالات والتعليقات الصحفية فى صحيفة «الأيام» لعدد من الشخصيات تنحو ذلك المنحى .

ولكن هل يحقق مشروع الزواج والمصاهرة بين الطوائف العلمانية

واليسارية داخل الجمعية وخارجها والذى يجرى الآن فى السر والعلن بعض أهدافه .. فى اطار حقيقة ان الفجوة بين اطراف الوفاق قد اخذت تضيق .. بالرغم من ان بعض الجهات فى مجلس رأس الدولة قد تخلت عن خطها الداعم للوفاق ..؟

الاجابة على هذا السؤال ليست صعبة على كل حال .. ولكن يتعين علينا ان ننتظر ريثما تتفاعل الاشياء وتتكامل الأسباب والعناصر .

وأخيرا : الوفاق عبر ..
والعلمانية تراجعت !

عشية (وقفة) العيد ادت الوزارة القسم وبذلك تكون البلاد قد عبرت ثلاث جولات من المحاولات الفاشلة لاقامة حكم قومى يضم الجبهة الاسلامية القومية .. وتجاوزت عبر شهرين من التفاوض عشرات الانتكاسات والانكفاءات الصغيرة والطارئة التى كادت ان تنسف الوفاق لولا بقية من حكمة وحنكة وصبر تحمد لأكثر من جهة وشخصية . ويتقدم هؤلاء جميعا السيد الصادق المهدى وحزبه والجبهة الاسلامية القومية .

* فقد كان القيد الزمنى للقوانين البديلة عقبة أمام توقيع الجبهة الاسلامية القومية ميثاق الوفاق فازاح حزب الأمة تلك العقبة بمناشدة اجهزته الجبهة الاسلامية الانضمام للوفاق وبالتزامه بتقديم القوانين الاسلامية للجمعية فى مدة اقصاها الخريف وقبل ذهاب الجمعية فى عطلتها فى ٣٠ يونيو القادم .

* وقد كانت ايلولة وزارة الداخلية للأمة او الاتحادى عقبة فى سبيل دخول الاتحادى الحكومة ولكن تجاوزها حزب الأمة باقتراحه تحييد الوزارة باسنادها الى شخصية قومية متفق عليها .

* ومن ناحية اخرى كان امر رهن وربط انتخاب رئيس الوزراء

الراية ١٩٨٨/٥/٢٢

بانتخاب رئيس الجمعية فى جلسة واحدة وفى ورقة واحدة مشكلة ثالثة تجاوزتها الجبهة بالفصل بين الموقعين عند الانتخاب فتم انتخاب رئيس الوزراء وأجل انتخاب رئيس الجمعية .

* ومرة رابعة كان الربط بين دخول الجبهة الحكومة وانتخاب رئيس الجمعية عقبة كؤوداً فى سبيل تجاوز أزمة تطاولت ولكن الجبهة أمام ضغط الأزمة وامام حقيقة ان الجمعية فى اجازة تعود منها بعد العيد قدرت مرة اخرى وفى ضوء بعض الضمانات ان تفك التلازم بين تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الجمعية الأمر الذى قاد الى ميلاد هذه الحكومة وبشكلها الراهن .

الأمة والجبهة اذن ، ابدى كلاهما قدرا من التسامح والمرونة بهدف الوصول الى هذه النتيجة التى كانت تشكل اولوية وأهمية لدى كل منهما .. بينما ظل الاتحادى الديمقراطى يعمل ويتعامل مع الأزمة من خلال نظرية (الكر والفر) ثم الاستسلام للأمر الواقع . وذلك - فيما يرى البعض - كان ناتجا من ان الحزب الاتحادى لم تكن له رؤية موحدة جامعة بازاء ما كان يجرى وهذا هو السر فى ان طاقم مفاوضيه مع الاحزاب الاخرى كان يتبدل ويتغير بحسب ارتفاع واعتدال الحرارة والجو داخل الحزب وكانت شروط الحزب ومقدراته التفاوضية تتعاظم أو تنحسر تبعا لذلك المناخ ايضا .

.. فعندما كان توجه الحزب وفاقيا كان يقود الدفة الدكتور حسين

ابو صالح .. وعندما صار التوجه لا وفاقيا وعازلا لبعض الجهات كانت الدفة بيد الثنائى عثمان عمر والدكتور احمد بلال . ولما لم يمض هذا الخط الأخير الى غايته نتيجة اصرار حزب الأمة على اشراك الجبهة فى الحكم عاد ابو صالح ليفود عربة المفاوضات مرة اخرى .. ثم سلمها هذا الأخير فيما بعد لراعى الحزب .. وزعيمه السيد محمد عثمان الميرغنى عندما بات مؤكداً ان سفينة الحكم ربما ابحرت دون ان يكون الاتحادى الديمقراطى من بين الركاب او المبحرين .

وقد كان فى استلام السيد محمد عثمان لعربة القيادة بنظر البعض اشارة واضحة الى ان الخط الأصولى فى الحزب قد تقدم فى ذلك الاتجاه ويتعين على الآخرين تحديد مواقفهم تبعا لذلك . ولما كان معلوما بالضرورة والنتيجة ان الميرغنى يشكل فى هذه المرحلة النقطة التى ترتكز عليها وتلتقى عندها كل التيارات والفصائل فى الحزب الاتحادى الديمقراطى فقد كان مفهوما ان يحنى البعض داخل الحزب رؤوسهم للعاصفة امتثالا للأمر الواقع اذ هو مفتاح الحركة والتحرك فى الحزب الاتحادى .. وربما كان الاداة الحاكمة فيه لفترة تطول .

ونسوق هنا من باب المناسبة ان الموازنة الجهوية التى اتت ببعض الشخصيات الى دست الوزارة كالسيد عثمان عمر قد انقذت الحزب – ولو شكليا – من الظهور أمام الناس كأداة منقسمة وغير موحدة وان كان جليا ان التيار الاسلامى والمعتدل فى الحزب هو

(قطب) المرحلة القادمة وسيدها كما الشأن فى حزب الأمة القومى الجديد .

ففى حزب الأمة خرج من الوزارة او تراجع الى الظل عدد من شخصيات ورموز المرحلة السابقة كالدكتور بشير عمر والدكتور ادم مادبو والأستاذ عبد المحمود الحاج صالح والبروفيسير صلاح عبدالرحمن على طه فى حين خطا الى الامام بعد طول انتظار وتربص البروفيسير الشيخ محجوب والاستاذ عبدالله محمد احمد والدكتور فضل الله على فضل الله .ويعنى ذلك بأن حزب الأمة يدخل فى مرحلة جديدة لها رجالها ورموزها . وهى مرحلة ادارة الظهر لليسار والانفتاح على الجبهة الاسلامية القومية شريك الحزب الجديد فى الحكم والسلطـان

.. وقد بدا ذلك الفرز المرحلى منطقيا الى حد كبير . فالسيد الصادق المهدى الذى عانى فى حكومتيه السابقتين من التدابر والتنافر بين عناصر الوزارة آثر ان تأتى وزارته هذه المرة متناسقة ومتناغمة بالقدر الذى يؤهلها لتنفيذ البرنامج الذى طرحه على الجمعية فى خطابه بتاريخ ١٥ مارس . وفى تعقيبه على مناقشات ذلك الخطاب وما تمخض عنها عندما اتخذت الجمعية قرارا بأن تتولى الأمر فى البلاد حكومة وفاق وطنى .

والرجال الثلاثة الذين خرجوا من قيادة العمل التنفيذى مضافا لهم البروفيسور خليل والبروفيسور صلاح على طه من قيادات العمل

التشريعى - كانوا جميعهم من مهندسى حقبة ما بعد الانتخابات وهى الحقبة التى علت فيها النبرة العلمانية على النبرة الاسلامية فى حزب الأمة .. كما كانت الجهود مصوبة فيها بالاساس للاعلاء من شأن اليسار وراياته خصما على الجبهة الاسلامية والمؤسسات الاسلامية .

وكما يذكر القراء فقد (تحوصلت) تلك الحقبة فى عدد من القرارات والاجراءات والتدابير التى قصد بها الكيد للجبهة وبعض اطارات الصحوة الاسلامية ومنها :

* الهجمة على البنوك الاسلامية التى بدأت قبيل الانتفاضة وتصاعدت على يد ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية .

* محاصرة نشاط منظمة الدعوة الاسلامية بسلسلة من الاجراءات الادارية والقانونية .

* صدور قرار من الجمعية التأسيسية بادانة الجبهة الاسلامية على اثر بعض المظاهرات الطلابية .. وهو ثالث ثلاثة قرارات اتخذتها الجمعية فى النصف الأول من عمرها ..

أما الآن فقد لا يحتاج المراقب الى عميق تفكير ليخلص الى ان قيام حكومة للوفاق الوطنى تضم بعض قيادات الجبهة الاسلامية ورموزها الفاعلة من أمثال الدكتور الترابى والدكتور على الحاج والاستاذ احمد عبدالرحمن .. الخ .. فى مراكز مرموقة ومتقدمة فى

العمل التنفيذى الى جانب عدد من رموز القوى الوحدوية الجنوبية والشخصيات الاسلامية فى الحزبين الكبيرين فيه دلالة على ان الديمقراطية الثالثة اخذت تنعطف بعيدا عن مدار اليسار والعلمانية والتمرد وذلك بالرغم من استماتة تلك الدوائر فى الابقاء على الامور ضمن ذلك المدار .

وان أهم ما يميز الحكومة الجديدة بنظر مراجع كثيرة .. هو انها حكومة ذات ملامح وحدوية واسلامية خالية الى حد كبير من الموانع والمعوقات . وتزيد على ذلك انها ضمت خبرات سياسية وتنفيذية .. وحاولت بدخول الدكتور الترابى الى جانب السيد الصادق المهدى (وكلاهما رئيس حزب) ان تقرب الشقة بين الاداة السياسية والاداة التنفيذية فقد كان التنفيذيون فى الحكومتين السابقتين بحكم ادوارهم شبه الثانوية فى القرار السياسى يخضعون القرار التنفيذى لمراجعة الجهات الأكثر مباشرة للشئون السياسية . اما الآن وباستثناء السيد محمد عثمان الميرغنى فان السياسة كلها أو ثلثيها على الأقل قد اصبحت داخل الدائرة التنفيذية وتلك على كل حال حسنة ومصدر قوة للحكومة .

ومن أبرز ملامح هذه الحكومة - فيما يعده البعض - سوءة - هو ان اكثر من ٦٠٪ من عناصرها (سدنة) أو ملحقون بالسدانة فى شكل من اشكالها .. ولكن تلك العبارة (منزوعة الدسم) والتى هى من (مسكوكات) اليسار وبنات افكاره ، لم يعد لها ذلك المغزى والبعد

السياسى الذى كان لها لأول العهد بالانتفاضة . فقد انكشف زيف تلك المسكوكات غير المبرئة للذمة عندما اخذ الحزب الشيوعى السودانى يقلب فى دفاتر عضويته القديمة ليضم اليه اشخاصا فى قمة (السدانة) .. امثال السيد فاروق ابو عيسى (!!) وعندما جاءت نتيجة الانتخابات مفصحة عن اكبر (منتدى) أو تجمع (للسدنة) هو الجمعية التأسيسية التى بيدها كل ادوات الحل والعقد فى ديمقراطية السودان الثالثة .

لقد كانت السدانة احبولة من الاحابيل التى قصد بها تقييد أو كف عناصر الجبهة الاسلامية عن مراكز المشاركةَ والقرار فى الساحة السياسية ولكنها سقطت مع غيرها من الحيل والاستحكامات التى كان اصحابها يرفعونها بغرض تحقيق اهداف بعينها أو كفكفة مخاطر ومحاذير بعينها .. وقد يكون من مكرمات وكرامات هذه الحكومة واضافاتها الهامة هو انها (ستكشط) بل كشطت بالفعل من قاموس السياسة عبارتى (سدنة) وسادن اللتين كثر تداولهما فى ادبنا السياسى المعاصر .

وبغض النظر عما يمكن ان يساق ويقال من استطرادات فى هذا الجانب أو ذاك فثمة امور لا بد من (تفصيصها) وتفصيلها وهى :

* التركيبة الحكومية الجديدة ..

* المعارضة فى طورها الجديد .

* المغزى والمحصلة النهائية لعملية الوفاق .

أولا : المغزى والمحصلة النهائية لعملية الوفاق :

فكما هو معلوم فقد اسفرت عملية الوفاق عن انزال ضربة سياسية قاتلة بالتوجهات العلمانية واليسارية والموالية للتمرد فى الشارع السياسى . وذلك عندما حدث فرز كامل ودقيق داخل الحزبين الكبيرين وداخل الأحزاب الجنوبية للعناصر التى كانت تشكل (احتياطى طوارىء) لتلك التوجهات . ونتج عن ذلك بالضرورة اضعاف لها ولفرصها فى النمو والحركة .

ثانيا : التركيبة الحكومية الجديدة ..

وهنا نقول :

١ - لقد غلب على التركيبة الوزارية لحزب الأمة العنصر الوفاقى والاسلامى فيما انعدم فيها العنصر العلمانى وجاءت فى جملتها ملبية لمتطلبات المرحلة واهمها الانسجام والتناسق وابعاد شبهةً الاختراق .

٢ - والاتحادى الديمقراطى جاءت تركيبته الحكومية فى جملتها من العناصر المقربة للراعى وذات التوجه الاسلامى وان لم يراع فى بعض جوانبها الوزن والخبرة مما يجعلها تبدو ملساء واكثر من عادية .

٣ - وطغى على التركيبة الوزارية للجبهة الوزن السياسى

والخبرة والتخصص فبدأ تمثيلها من جهة النوع اكبر منه من ناحية الكم والعدد .

ثالثا : المعارضة :

لقد كان مما يثار فى وجه دخول الجبهة السلطة ابان مشاورات الوفاق ان دخولها سيخل باللعبة أو الموازنة الديمقراطية .

وللحقيقة فمن غير الواضح حتى الآن شكل وحجم المعارضة وابعادها النهائية فى مرحلة حكم الوفاق الوطنى . ذلك ان المعارضة التى يقودها السيد (اليابا سرور) ويدعمها الحزب الشيوعى السودانى وربما بعض العناصر ذات النزعة الانفلاتية فى الحزبين الكبيرين وبخاصة الحزب الاتحادى الديمقراطى ستكون معارضة محدودة الأثر والتأثير فيما يبدو بالقياس الى المعارضة التى كانت تقودها الجبهة الاسلامية والتى كانت تتمتع بحضور برلمانى معقول وفاعل وبآلة جماهيرية تعبوية ضخمة كثيرا ما كانت تحرك الشارع السياسى فى الخارج ليصب داخل الجمعية فينعكس على قراراتها . وهو الأمر الذى ربما افتقدناه فى عهد معارضة (اليابا) والحزب الشيوعى .

.. غير ان هناك ثمة حديث عن معارضة مهنية ونقابية محتملة للحكم الجديد يحركها اليساريون . ولكن هنا دلت التجربة فى فترات حكم سابقة على ان الحركة المطلبية والمهنية نتيجة لظروف تتعلق بنسيجها العضوى وبالقانون الذى يحكم حركتها سوف لا تكون اداة

طبيعة على الدوام فى يد جهة سياسية بعينها .. لا سيما فى ظروف عادية وغير مجمع على التحرك فيها .

وكما يعرف الجميع فان للجبهة سابق خبرة فى التعامل مع الحركة المضادة التى تقوم بها بعض القطاعات الحديثة وفاءاً لالتزام سياسى خاص ، ولا شك ان خبرة الجبهة هذه او رصيدها فى هذا المجال اذا ما وجد تعضيدا أو مساندة من العناصر الحزبية الاخرى والتى اصبح لها دور ملحوظ فى هذه القطاعات فان التعويل على الحركة المطلبية والمهنية فى العمل السياسى اليومى يبدو امرا عسيرا والى حد بعيد . ويضاف الى ذلك بطبيعة الحال ما هو معلوم من ان قبضة اليسار على النقابات والتجمعات قد اخذت تضعف وتتخلخل منذ مدة ليست بالقصيرة . وفوق ذلك سيبقى الشارع السياسى او الجماهير هى «كعب اخيل» أو النقطة الأكثر ضعفا فى حركة اليسار السياسية . ومن هنا فمن غير المحتمل ان يكون للمعارضة الجديدة بعد جماهيرى او تعبوى فاعل .. غير انها وعلى كل حال سوف لا تعدم صوتا فى الشارع الصحفى . وهو أمر لا بأس به .؟

والخبرة والتخصص قدراً تمثيلياً من جهة النوع أكبر منه من ناحية الكم والعدد .

ثالثاً : [illegible]

[illegible]

الذي ربما افتقدناه في [illegible]

غير أن هناك ثمة حديث عن معارضة مهنية ونقابية مستقلة للحكم الجديد تحركها [illegible] ، ولكن هنا دلت التجربة في عمرات حكم سابقة على أن الحركة العمالية والمهنية نتيجة لظروف تتعلق بنسيجها العضوي وبالقانون الذي يحكم حركتها سوف لا تكون أداة

فهرست

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

دار الطباعة الحديثة
اول شارع الجيش - العتبة
ت : ٩٠٨٣١٨



لما لم تعد السياسة السودانية هما سودانيا خالصا فى زمن اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالشئون المحلية والاقليمية والدولية ، فان المادة موضوع هذا الكتاب الى جانب دورها فى خدمة الرأى العام المحلى قصد بها أن تكون أداة لتمكين الرأى العام العربى من الوقوف على مجريات الأمور فى بلد صار يشكل منطقة جاذبة للاهتمام عربيا واسلاميا ودوليا . ذلك أن تناول الحركة السياسية السودانية المعاصرة أو بالاحرى ادارة الصراع السياسى فى السودان على وجه الجملة فى هذا الكتاب قد ارتكز وقام على منهجية التزمت أسلوب الاتصال والرصد والمراقبة عن كثب أداة لجمع المعلومات ومن ثم استخلاص النتائج أو الدلالات والمؤشرات التى تعتبر مفاتيح وأزرار هامة فى محاولة فك رموز السياسة السودانية وما أشكل منها .

